

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٤٢

الأربعاء، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٢٢، الساعة ١٤/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد دي لورانتس/السيد ميلز/السيد هنتر	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد العلماء
	أيرلندا	السيد لينون
	البرازيل	السيد سيلفييرا براويوس
	الصين	السيد هي سيانغ
	غابون	السيد نانغا
	غانا	السيدة تينكورانغ
	فرنسا	السيدة لو باتو
	كينيا	السيد أولاندا
	المكسيك	السيدة خيمينيس أليغريا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة مدريك
	النرويج	السيد أندرسن
	الهند	السيدة مايترا

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2022/381)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-36115 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٤/٢٠.

وتود لكسمبرغ أن تشدد على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن حماية الهياكل الأساسية المدنية، ولا سيما القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١)، الذي يدعو إلى اتخاذ تدابير لحماية المدارس من الهجمات. ونظل ملتزمين التزاماً قوياً بإعلان المدارس الآمنة ونحث جميع الدول التي لم توقع عليه بعد على أن تفعل ذلك.

ويجب كفالة حماية الأشخاص المشردين بسبب النزاعات المسلحة، ولا سيما النساء والأطفال. وندين الهجمات على النازحين التي تجعل تقديم المساعدة الإنسانية، ذات الأهمية البالغة، أمراً صعباً للغاية. وتشكل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل ومن دون عوائق شرطاً مسبقاً ضرورياً للعمل الإنساني الفعال، لا سيما في أوقات النزاع المسلح.

وفي ذلك السياق، نرحب بالجهود الدؤوبة التي يبذلها شركاؤنا في مجال العمل الإنساني لحماية المدنيين في الحالات المتزايدة التعقيد. وأود أن أسلط الضوء بصفة خاصة على الولاية الحاسمة للجنة الدولية للصليب الأحمر ودورها الأساسي في حماية الأشخاص المتضررين من النزاعات وغيرها من حالات العنف. وتعزز لكسمبرغ بالشراكة الاستراتيجية التي بنتها مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي يمكنها الاعتماد على دعمنا المستمر.

إن القانون الدولي الإنساني هو أحد أقوى الأدوات التي لدينا لضمان حماية كل شخص وكرامته والتصدي للأثار المدمرة للنزاعات على المدنيين. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لكفالة الامتثال للقانون الدولي الإنساني وإرساء الأساس لسلام عادل ودائم، لا في أوكرانيا فحسب، بل كذلك في أفغانستان ومالي وسورية واليمن وجميع حالات النزاع.

ويجب وضع حد للإفلات من العقاب. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان مساءلة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني عن أعمالهم وتحقيق العدالة للضحايا، الذين يجب أن يكونوا محور جهودنا. وتشدد لكسمبرغ، في ذلك الصدد، على الدور الهام للمحكمة الجنائية الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستتبع الأعضاء الومضة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): تعرب لكسمبرغ عن امتنانها للولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح. وأشكر الأمين العام على تقريره (S/2022/381) والتوصيات الواردة فيه.

تؤيد لكسمبرغ تأييداً تاماً البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيانين اللذين سيدلي بهما باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إننا نشعر بصدمة شديدة إزاء الأثر المدمر لعدوان روسيا غير المبرر ودون سابق استقراز على أوكرانيا. ويصف عدد متزايد من الشهادات والتقارير الهجمات الوحشية بصورة لا تُحتمل التي تشنها القوات المسلحة الروسية على المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمدن المحاصرة في أوكرانيا والاتجار بالبشر والاعتصام وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي التي تستهدف النساء والأطفال على وجه الخصوص.

إن المعلومات التي تجمعها الأمم المتحدة وشركاؤها وتتحقق منها ضرورية لمواجهة أي تلاعب بالمعلومات. فعلى سبيل المثال، تحققت منظمة الصحة العالمية في الفترة من ٢٤ شباط/فبراير إلى ١٧ أيار/مايو من وقوع ٢٢٦ هجوماً على مرافق الرعاية الصحية في أوكرانيا. ويمثل هذا الرقم ثلثي الهجمات ضد هذه الهياكل الأساسية المدنية التي تحققت منها منظمة الصحة العالمية في جميع أنحاء العالم منذ بداية العام. ولنكن واضحين جداً: إن تلك الأعمال قد تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وتقييد استخدامها لأغراض عسكرية الأولوية الأولى في النزاعات المسلحة. ويجب أن تظل المدارس ملاذات آمنة وبيئات ملائمة للأطفال. وندعو الدول التي لم تؤيد إعلان المدارس الآمنة إلى أن تفعل ذلك وأن تعزز تنفيذه.

تتمثل إحدى الأولويات الوطنية لسלوفينيا في دعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز الأمن البشري والتمكين من إنعاش البلدان المتأثرة بالنزاعات وتميئتها. وتركز المشاريع والبرامج على إزالة الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب وتقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام الأرضية من خلال الرعاية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. والمساعدة النفسية والجسدية وإعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة وتدريب الموجهين على إعادة التأهيل الاجتماعي والتوعية بمخاطر الألغام ليست سوى بعض الأمثلة على الأنشطة والإجراءات التي نقوم بها من خلال منظمة العمل الإنساني السلوفينية، "تعزيز الأمن البشري".

وينبغي أن يكون العمل الوقائي استثمارنا الرئيسي. واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والامتثال لهما أمران أساسيان. ويجب محاكمة جميع المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين ومعايبتهم. إن كفالة المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم، مثل الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، عنصر أساسي في منع نشوب النزاعات المسلحة وحماية المدنيين وبناء السلام المستدام. وتؤدي الآليات الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، دورا رئيسيا في تلك الجهود.

ومن الأهمية بمكان بناء السلام وحفظ السلام على نحو فعال وشامل، مقترنا بولايات قوية تتسم بالمرونة الكافية لتوفير الحماية والمساعدة للسكان المدنيين.

في الختام، فإن المشاركة القوية والمستمرة لمجلس الأمن في حماية المدنيين على أرض الواقع تكتسي أهمية قصوى لحماية حياة الناس وكرامتهم وتخفيف معاناتهم. ولا يمكننا أن نتجاهل مسؤوليتنا عن كفالة حماية حياة الناس وكرامتهم في كل مكان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مالوفرا (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة وأن نشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة في وقت سابق اليوم.

وتؤيد سلوفينيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

يساورنا قلق بالغ إزاء الأعداد المبلغ عنها من القتلى المدنيين والمعاناة الهائلة والانتهاكات المستمرة للقانون الدولي في العديد من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٢١. وندين بأشد العبارات التجاهل الصارخ للقانون الدولي وأرواح المدنيين وكرامتهم، وندعو إلى محاسبة مرتكبي تلك الجرائم الدولية.

وإذ نواصل رؤية المزيد من الوفيات والمعاناة والتشريد الجماعي للمدنيين، فإننا ندين بأشد العبارات العدوان العسكري الروسي غير المبرر على أوكرانيا.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2022/381) مرة أخرى، لا بد من بذل المزيد من الجهود، وعلينا أن نفعل ما هو أفضل لحماية المدنيين والفئات الأكثر تضررا في النزاعات المسلحة.

إن البنية التحتية للمياه والإسكان والمدارس والمستشفيات وغيرها من البنى التحتية الحيوية معرضة للهجمات العشوائية، لا سيما في المناطق المكتظة بالسكان. ويساورنا القلق إزاء الآثار الطويلة الأجل للتدهور البيئي والتدمير، فضلا عن آثار تلوث التربة والأرض، على السكان المدنيين. وتؤيد سلوفينيا المبادرات الرامية إلى تعزيز حماية الهياكل الأساسية والمنشآت المائية، مثل قائمة مبادئ جنيف بشأن حماية الهياكل الأساسية للمياه، التي صاغها مركز جنيف للمياه، والتي تقدم توصيات بشأن كيفية تحسين حماية الهياكل الأساسية للمياه.

ومما يثير جزعنا بشكل خاص التقارير التي تفيد بارتفاع عدد الهجمات على المدارس، والتي تشكل انتهاكات جسيمة تؤثر على الأطفال. ويجب أن يكون تعزيز حماية المرافق التعليمية من الهجمات

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا في الخسائر في الأرواح في حادثة إطلاق النار على الجموع في تكساس.

وتشكر مالطة الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أعرب عن امتناننا لجميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم القيمة ومشاركاتهم في جلسة اليوم.

تؤيد مالطة البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بضع ملاحظات بصفتها الوطنية.

إن التقرير السنوي للأمين العام (S/2022/381) جدير بقراءة متأنية. فهو يبين كيف أن انتهاكات القانون الدولي الإنساني لا تزال تؤثر تأثيرا سلبيا - وفي بعض الحالات تأثيرا قاتلا - على حياة الناس. ويجب أن تكون نقطة انطلاقنا هي تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

وتعتقد مالطة أنه يجب على مجلس الأمن أن يطالب على نحو منتظم جميع الأطراف في النزاعات المسلحة باحترام وتنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف. وتُلزم تلك المجموعة من القوانين أطراف النزاعات المسلحة بالسماح لموظفي المساعدة الإنسانية بالوصول الآمن والسريع ومن دون عوائق إلى المدنيين المحتاجين، وتدعوها إلى تيسير ذلك. ويجب ضمان سلامة هؤلاء العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

ولا تزال القيود المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية مكررة جدا، وغالبا ما تؤثر على النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة. وسواء كان ذلك لأسباب بيروقراطية أو عقبات في التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدول أو الهجمات التي يتعرض لها العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، فإننا نرى أن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية مقيدة في أماكن مثل أوكرانيا وسورية واليمن وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويجب ألا يتم أبدا تسييس إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتقديم المساعدة الإنسانية. وفي هذا السياق، نتطلع إلى العمل مع المستشار الخاص القادم المعني بالحفاظ على الحيز الإنساني ووصول المساعدات الإنسانية.

ونشيد بدور العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية على عملهم في حماية المدنيين في أصعب الظروف. ونسلط الضوء أيضا على الدور الحاسم للمنظمات الإنسانية القائمة على المبادئ في التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدول. وعلاوة على ذلك، يساورنا بالغ القلق إزاء المعلومات المضللة التي تهدف إلى تقويض الثقة في العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وإلقاء ظلال من الشك لا مبرر لها على أنشطتهم.

ومن المؤسف أن المجتمع الدولي التزم الصمت الشديد عندما ارتكبت انتهاكات لتلك المجموعة من القوانين. وضمان المساءلة عن الانتهاكات في غاية الأهمية. ونشدد على مبدأ تكامل الهيئات القضائية الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، وأحيانا دورها الضروري.

لقد وضع مجلس الأمن إطارا قويا لحماية المدنيين. وحين الوقت للتنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة، وهي القرار ٢١٧٥ (٢٠١٤)، بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، بشأن حماية العاملين في مجال الرعاية الصحية، والقرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، بشأن حماية البنية التحتية المدنية، والقرار ٢٦٠١ (٢٠٢١)، بشأن حماية التعليم في حالات النزاع.

وينبغي أيضا السعي إلى تحقيق أوجه التآزر مع الصكوك الأخرى، مثل الدعوة إلى العمل الإنساني، وإعلان المدارس الآمنة، والمبادرة التي تقودها أيرلندا والتي تسعى إلى اعتماد إعلان سياسي بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية.

إن سبب تحديات اليوم، التي يوضحها التقرير السنوي بوضوح شديد، ليس هو انعدام القوانين والمعايير، بل عدم القدرة على إنفاذ القوانين والأعراف القائمة. وإذا عُهد إلى مالطة بولاية كعضو منتخب

محوريا في الجهود الرامية إلى المضي قدما في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، التي اعتمدت في كيتو، والتي تعترف بالأثر الإنساني للحرب على المناطق الحضرية (انظر S/PV.8953).

ويساورنا القلق إزاء الاستخدام العسكري للمدارس، ولذلك ندعو إلى تنفيذ إعلان المدارس الآمنة. ويجب على المجلس أن يعمق جهوده بشكل أكبر ضد استخدام المتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان.

وندين أيضا التهديدات والهجمات ضد مقدمي الرعاية الصحية، بعد ست سنوات من اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). وندين أي هجوم يجرم السكان المدنيين من السلع الضرورية لبقائهم، ولهذا السبب شاركنا في العام الماضي في تقديم القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١).

ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة دعم جهود الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني لتعزيز التنفيذ الفعال للقانون الدولي الإنساني وتخفيف الأثر والمعاناة الناجمين عن النزاعات.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن قلق إكوادور العميق إزاء الأعداد المقلقة للصحفيين الذين قتلوا في مناطق النزاعات في عام ٢٠٢١. وفي الآونة الأخيرة، وقفت لجنة الإعلام، التي ترأسها، دقيقة صمت تكريما لهم وللصحفية الفلسطينية - الأمريكية شيرين أبو عاقلة، التي صدم مقتلها المنظمة. ولكن أفضل طريقة للإشادة بحياتهم وخدمتهم هي تعزيز عمل مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة في حماية الصحفيين، بل وأكثر من ذلك، بمضاعفة الجهود من أجل الحل السلمي والعاجل لجميع النزاعات بوصفها أولوية أساسية للبشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): أشكر الولايات المتحدة على إدراج هذه المسألة الهامة جدا في جدول الأعمال. وأشكر مقدمي الإحاطات أيضا هذا الصباح. وأعرب عن إعجابي وتقديري الخاصين للعمل الرائع الذي تقوم به المنظمات الإنسانية لحماية المدنيين كل يوم.

في مجلس الأمن من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٤، فسوف نكفل استمرار حماية المدنيين في دعم عملنا في مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد إسبينوسا كانيساريس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): نشكر رئاسة الولايات المتحدة على إتاحة فرصة قيمة لنا مرة أخرى لتعميق مناقشة الأسبوع الماضي في مجلس الأمن بشأن الجوع الناجم عن النزاعات وغيره من أشكال التأثير المدني (انظر S/PV.9036).

ووفقا لتقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2022/381)، يعاني أكثر من ١٤٠ مليون شخص من أزمة أو زيادة مستويات انعدام الأمن الغذائي في ٢٤ دولة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١، ارتفاعا من ٩٩ مليون شخص في عام ٢٠٢٠.

وأدت الأحداث في أوكرانيا إلى تفاقم تلك الحالة، التي تمتد بالفعل إلى خارج مناطق النزاع. وبالطبع، ليس هذا هو التأثير الوحيد الذي يهم إكوادور. فتقرير ١٠ أيار/مايو يشير إلى أوجه الألم والكرب الشديدة التي تجاوز نطاقها أوكرانيا.

وفي آذار/مارس وحده، اضطر بلدي إلى إجلاء أكثر من ٧٠٠ إكوادوري من أوكرانيا في عدة رحلات إنسانية. ونحث على تنفيذ القرار دإط - ٢/١١، الذي عقدت الجمعية العامة بموجبه، في غياب قرار من المجلس، العزم على مطالبة جميع الأطراف بحماية المدنيين، بمن فيهم الرعايا الأجانب، ولا سيما الطلاب، دون تمييز، للسماح بالمرور الآمن والطوعي ودون عوائق.

ونؤيد جهود الأمين العام التي تركز على السعي إلى تحقيق السلام وحماية المدنيين. ونعرب أيضا عن تقديرنا للبيان الرئاسي S/PRST/2022/3، المؤرخ ٦ أيار/مايو، الذي أظهر المجلس بموجبه أخيرا الوحدة، وندعو إلى بذل جهود عاجلة لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار على ذلك الأساس. ويساور إكوادور القلق إزاء الحالة العامة لحماية المدنيين. وفي المناقشة المفتوحة التي جرت في كانون الثاني/يناير بشأن الحرب في المدن، أشرت إلى أن هذا العام كان أيضا

للمدنيين المتضررين من العواقب المدمرة للنزاع. وسعياً لتكثيف جهودنا في ذلك المجال، يدعم الاتحاد الأوروبي برنامجاً تجريبياً لتقديم الخدمات ذات الصلة، بعنوان "حزمة الخدمات الدنيا في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي".

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بقلق الأرقام المتعلقة بالجوع الناجم عن النزاعات، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (S/2022/381). وعند وضع تأثير حرب روسيا العدوانية على أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي في الحسبان، من المرجح أن تصبح الصورة أشد قتامة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي مبادرة الأمين العام لإنشاء فريق للاستجابة للآزمات العالمية. وندعو إلى تعزيز تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لهذه الأزمة، من قبيل مبادرتي "التحالف العالمي من أجل الأمن الغذائي" و "مهمة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الغذاء والزراعة".

غير أن تلك الجهود لا تزال غير كافية لتغطية الاحتياجات. وندعو إلى زيادة المساهمات المقدمة من الشركاء الدوليين. ويلزم بذل المزيد من الجهود للتخفيف من حدة الجوع في حالات النزاع المسلح، بما يتماشى مع القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). وندين استخدام تدمير البيئة كوسيلة من وسائل الحرب، لا سيما عندما يعتمد السكان المدنيون اعتماداً مباشراً على مواردها الطبيعية للحصول على المياه والغذاء وكسب العيش. وسنواصل الدعوة إلى حماية البيئة الطبيعية في حالات النزاع المسلح.

ويشعر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بقلق بالغ إزاء استمرار تزايد عدد المشردين قسراً في العالم. ونشاط الأمين العام قلقه إزاء الزيادة الهائلة في عدد المشردين داخليا والتحديات الخطيرة التي يواجهونها. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمه للجهود التي يبذلها الأمين العام لوضع مشروع برنامج عمل بشأن التشرد الداخلي.

ولا يزال الأطفال يتأثرون بشكل غير متناسب بالنزاعات المسلحة، بما في ذلك من خلال زيادة معدل الهجمات على المرافق التعليمية وارتفاع مستوى العنف الجنسي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الولاية

ونظراً لضيق الوقت، سأدلي الآن بنسخة مختصرة كثيراً من بياني وسأوزع البيان الكامل بوسائل أخرى.

وأتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا، والبوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وسان مارينو وموناكو. ويساور الاتحاد الأوروبي قلق عميق إزاء انتشار النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، التي تسبب معاناة هائلة لملايين المدنيين. وأحدث مثال على ذلك هو الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا.

ويساور الاتحاد الأوروبي أيضاً قلق عميق إزاء أثر الاستخدام الواسع النطاق والعشوائي للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان ضد المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. وفي ذلك الصدد، تؤيد العملية الجارية لوضع إعلان سياسي بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

وسيستخدم الاتحاد الأوروبي جميع الأدوات المتاحة له لتعزيز القانون الدولي الإنساني وتشجيع المساءلة عن الانتهاكات. ومنذ بداية الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، كان الاتحاد الأوروبي نشطاً جداً في دعم المبادرات الرامية إلى ضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التحقيقات التي بدأتها المحكمة الجنائية الدولية، ولجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، والتحقيقات الوطنية التي تجريها السلطات الأوكرانية، والتحقيقات التي تجريها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع بالغ القلق أن عدد الهجمات على المرافق الصحية والعاملين في المجال الطبي مستمر في الازدياد. والاتحاد الأوروبي ملتزم بدعم جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهجمات ضد العاملين في المجال الطبي وتنفيذ تدابير ملموسة لضمان سلامة وأمن العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي هي جزء لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية للاتحاد الأوروبي للآزمات، وخاصة بالنسبة

القسري والجوع في العالم والاحتياجات الإنسانية أعلى مستوياتها منذ سنوات عديدة. والعنف ضد المدنيين والهياكل الأساسية المدنية في ازدياد - ويشهد فتكا.

(تكلم بالإنكليزية)

ومن المأساوي أننا نشهد هذا يوميا في أوكرانيا، حيث لا تلوح نهاية في الأفق حتى الآن لأهوال ما أُطلق عليه اسم آلة الحرب الروسية أو "مصنع الفظائع"، كما سماها أحد الباحثين. ويسلط غزو الاتحاد الروسي غير المبرر وغير القانوني لأوكرانيا ضوءا فاضحا على مشكلتين تقوضان حماية المدنيين في النزاع المسلح - أولا، إساءة استخدام حق النقض، وثانيا، الافتقار الصارخ للمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي.

وكلنا نعرف السطر الأول من ميثاق الأمم المتحدة. غير أن هذا الجيل يعاني اليوم، وعلى الرغم من ذلك الوعد "أن ننقذ الأجيال المقبلة"، من ويلات الحرب. والسكان المدنيون - الأطفال والنساء والرجال - هم من يتحملون وطأة النزاع المسلح. ولذلك، علينا أن ننظر في هيكل السلام والأمن في الأمم المتحدة، بما في ذلك حق النقض في مجلس الأمن.

إن القرار الأخير الذي اتخذته الجمعية العامة يفتح الباب أمام مزيد من التدقيق - وهو أمر ضروري - في كل استخدام لحق نقض، كما أن من شأنه إتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء للنظر في توصيات لاتخاذ تدابير جماعية في حالة عرقلة عمل مجلس الأمن.

إن قانون النزاعات المسلحة عندما ينشأ نزاع مسلح لا جدال فيه - فهو يحمي الذين لا يشاركون أو لم يعودوا يشاركون في الأعمال العدائية. وهو يحظر وسائل وأساليب القتال التي تسبب معاناة لا داعي لها. وإذا التزمت أطراف النزاع المسلح بالقانون بدقة، فلن نناقش وصول المساعدات الإنسانية، والأهم من ذلك، سنتجنب معظم ما يلحق بالمدنيين من أذى والأعيان المدنية من أضرار.

ومع ذلك، لا نزال نشهد هذه الانتهاكات - في أوكرانيا وسورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وميانمار والعديد من الأماكن

المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح وآلية الرصد والإبلاغ التابعة لها. وندعم أيضا تنفيذ القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) بغية حماية المدارس من الهجمات والحد من الاستخدام العسكري للمدارس وتقاديه، ونرحب بجهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أيدت "إعلان المدارس الآمنة".

يظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بحماية النساء والفتيات ودعم جهود منع العنف الجنسي والجنساني، فضلا عن معالجة آثارهما على الصحة الجنسية والإنجابية. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة مخاطر وأوجه ضعف إضافية في حالات النزاع المسلح. وينبغي أن تؤخذ احتياجاتهم في الحسبان على النحو الواجب وينبغي إزالة الحواجز التي تعرقل إمكانية الوصول والحصول على المعلومات المتعلقة بالإجلاء والمساعدات في حالات الطوارئ.

أخيرا، يتفق الاتحاد الأوروبي مع تقرير الأمين العام في أن تأمين وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق يكتسي أهمية قصوى. ونحن ملتزمون بتجنب أي أثر سلبي محتمل للجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب على العمل الإنساني القائم على المبادئ. فالأشخاص المتضررون من النزاعات المسلحة يستحقون أن نتخذ إجراءات ملموسة لحماية حياتهم وكرامتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): في المستهل، أود أن أعرب، باسم حكومة كندا وشعبها، عن عميق أسفنا للأحداث التي وقعت أمس في تكساس. والولايات المتحدة ووفدها وأنتم، سيدي الرئيس، حاضرون بقوة في أذهاننا وصلواتنا.

(تكلم بالفرنسية)

أشكر الولايات المتحدة على استضافة مناقشة اليوم المفتوحة، والمتحدثين على تشاطر آرائهم معنا.

يعرض تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين (S/2022/381) بعض الاتجاهات المقلقة جدا. فهناك نزاعات اليوم أكثر مما كان عليه الحال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبلغت معدلات التشرد

ولا ينبغي أن يكون هناك مكان في العالم يمكن فيه ارتكاب أخطر انتهاكات القانون الدولي والإفلات من العقاب.

(تكلم بالإنكليزية)

إن أعمال روسيا غير المبررة وغير القانونية في أوكرانيا يهتز لها ضمير البشرية. بيد أن سلوكها المروع قد عزز إرادتنا الجماعية للدفاع عن النظام الدولي ذاته الذي تحاول تقويضه. ويجب أن نوظف نفس الإرادة الجماعية في حماية من يعانون في النزاعات في جميع أنحاء العالم على أيدي الكثيرين ممن يواصلون أعمالهم - في انتهاك صارخ لقواعد الحرب والإنسانية - دون مساءلة تُذكر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة بابتيسا غراد زاكارياس (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية):

تؤيد البرتغال البيانات التي أدلى بها كل من ممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثلة سويسرا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة؛ وممثل كرواتيا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية. ونشكر الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة ونود أن نضيف ثلاث نقاط بصفتنا الوطنية.

أولاً، إن هذه المناقشة ضرورية بالنظر إلى عدد النزاعات التي تسبب معاناة لا توصف للمدنيين في جميع أنحاء العالم. وتشكل الهجمات المتعمدة على المدنيين جرائم حرب، وفي بعض الحالات جرائم ضد الإنسانية. ولا يمكن أن يفلت الجناة من العقاب ونطالب بخضوعهم للمساءلة عقب إجراء التحقيقات من جانب المؤسسات الوطنية أو الدولية.

وفي ذلك السياق، أود أن أؤكد من جديد دعم البرتغال للمحكمة الجنائية الدولية وللدعوة إلى التصديق العالمي على نظام روما الأساسي. وأود أن أكرر التأكيد أيضاً على دعمنا الكامل للنظام الدولي لحماية حقوق الإنسان، مع التشديد على دوره الحاسم في كفالة

الأخرى. وأصبحت الهجمات المتعمدة على المستشفيات والمدارس والمنازل والهياكل الأساسية الضرورية مألوفة جداً وتحمل معها آثاراً مدمرة، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وذوي الإعاقة - فهم الأقل قدرة على الاعتناء بأنفسهم. ويقلص عدم الامتثال وانعدام المساءلة الحيز المتاح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

وفي بعض الأحيان، تقودنا غريزتنا رداً على هذه الفظائع إلى القيام بشيء ما - اعتماد قرار أو سن قوانين جديدة. غير أنني أتساءل عما إذا كان هذا هو النهج الصحيح حقاً.

أولاً، يجب أن نتأمل أنفسنا. ما الذي نفعله لتؤكد من أن القانون الدولي الإنساني - البروتوكولات والاتفاقيات التي اعتمدها - مدمجة بالفعل الآن في قوانيننا المحلية، وما الذي نفعله على الصعيد الوطني وما هي ممارساتنا حقاً؟

ثانياً، علينا أن نتأكد من التقيد الصارم لشركائنا من الدول وغير الدول بالقانون الدولي الإنساني.

ثالثاً، عندما ترتكب أطراف النزاع المسلح انتهاكات خطيرة، يجب أن نحاسبها - دبلوماسياً، من خلال فرض جزاءات جماعية؛ وعسكرياً، من خلال دعم حكومات، مثل أوكرانيا، تدافع عن نفسها بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة؛ وقانونياً، من خلال ملاحقتها قضائياً في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية وغيرهما من الهيئات. (تكلم بالفرنسية)

تكمّن قوتنا في تضامننا. ويجب أن ننشئ بشكل جماعي هيكلًا تحفيزيًا أقوى للامتثال للقانون الدولي وأن نعزز هيكل حماية المدنيين في المجلس الذي مضى عليه عقدان من الزمن.

وفي أوكرانيا، تُرجم تضامننا إلى فرض جزاءات لم يسبق لها مثيل ضد حكومة الاتحاد الروسي وإلى استعداد لمساءلة قواتها عن الانتهاكات الواضحة للقانون الدولي.

الأمن. ويجب أن يظل الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني، من جميع أطراف النزاعات، بما في ذلك الجماعات المسلحة غير تابعة للدول، نجما الهادي في جميع المجالات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختشتاين.

السيدة أوهري (ليختشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي

الرئيس، على عقد المناقشة المفتوحة لهذا العام بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في ظروف لا يمكن للأسف أن تكون أكثر ملاءمة.

لا يزال النزاع يدمر البنية التحتية الأساسية وغيرها من الأعيان المدنية ويسبب أضرارا جسيمة بالمدنيين. وبعد أكثر من عقد من الحرب في سورية، تركت الأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بشبكات المياه المدنيين بكمية أقل من مياه الشرب بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بـ ١٠ سنوات مضت، كما يعاني أكثر من نصف السكان من الجوع. وكان للحرب في أوكرانيا آثار إنسانية مدمرة، حيث يعاني ١,٤ مليون شخص من عدم الحصول على المياه الجارية مع وجود زيادة مقلقة في انعدام الأمن الغذائي الذي لم يشعر به فقط شعب أوكرانيا، أحد أكبر منتجي الحبوب في العالم، بل شعر به الكثيرون في جميع أنحاء العالم. وإننا ندين هجمات القوات الروسية على المدنيين والأعيان المدنية، مثل المستشفيات والمدارس والمباني السكنية والملاجئ، ويوضح القانون الدولي الإنساني بوضوح شديد أن مثل هذه الهجمات على البنية التحتية المدنية، سواء نفذت بشكل فعلي أو بالأسلحة السيبرانية، غير قانونية. وهي جرائم حرب ويجب التحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها على هذا الأساس، بما في ذلك من قبل المحكمة الجنائية الدولية عندما تكون الهيئات القضائية الوطنية غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك بنفسها. وتؤيد ليختشتاين أيضا إجراءات المجلس الرامية إلى معالجة الأثر المتزايد للنزاع على البنية التحتية، استنادا إلى القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١).

ونشعر بالحزن والغضب لأن الفضاء لا تزال ترتكب في النزاعات في جميع أنحاء العالم، ولكن يجب ألا يثبط ذلك عزيمتنا. وتتطلب هذه

المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، فضلا عن التأكيد على أهمية آليات الإنذار المبكر.

وينبغي أن يكون منع ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان أولوية لدى الجميع. ولذلك، نرحب بالتركيز على الوقاية في الخطة الجديدة للسلام الواردة في "خطةنا المشتركة" (A/75/982)، ونتطلع إلى الخطوات التالية في ذلك الصدد.

ثانيا، شأننا شأن الآخرين، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الاستخدام غير المتناسب للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وأثرها على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونؤيد العملية الجارية لوضع إعلان سياسي بشأن هذا الموضوع. ونحن نفكر في سورية وأوكرانيا. ونفكر في أفغانستان، حيث دُمرت في العام الماضي أكثر من ٩٠٠ مدرسة أو تضررت أو أغلقت، وتعطلت عملية إعادة تأهيلها بسبب وجود مخاطر مواد متفجرة. وهذا الرقم مذهل ويعرض مستقبل أجيال بأكملها للخطر بينما يؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات. وهو يذكرنا بالحاجة إلى تنفيذ القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١)، بشأن حماية الحق في التعليم، والقرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، بشأن البنية التحتية المدنية الحيوية، من بين قرارات أخرى.

ثالثا، نلاحظ بقلق الأرقام المتعلقة بالجوع الناجم عن النزاع. والحرب العدوانية التي تشنها روسيا في أوكرانيا، وهي دولة تُعرف بأنها سلة غذاء عالمية، تزيد من تعطيل سلاسل إمداد السلع الأساسية، مما يسهم في ارتفاع أسعار سوق المواد الغذائية، وعلى نفس المنوال، في انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. ويؤدي ذلك إلى تفاقم الحالة الإنسانية في أكثر المناطق ضعفا، مثل منطقة الساحل والقرن الأفريقي، التي يتعين عليها بالفعل التعامل مع النزاعات والجائحة وتغير المناخ، بالإضافة إلى الفقر وعدم المساواة. وتتطلب هذه التحديات العالمية المترابطة استجابة قوية متعددة الأطراف. ويضطلع فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل الذي أنشئ مؤخرا بدور رئيسي. ونحن نؤيده ونتطلع إلى استمرار عمله. وتتوفر لدينا الأدوات. ويجب أن نستخدمها، بما في ذلك في مجلس

وهذه المناقشة السنوية بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح هي أحد أهم المواضيع المدرجة في جدول الأعمال المواضيعي للمجلس. ومما يؤسف له أننا نعيش في عالم لا تزال فيه النزاعات تلحق خسائر مدمرة بالمدنيين. وتحتوي أخبارنا اليومية على تقارير عن مدنيين مستهدفين في مناطق النزاع، بدءاً من أفغانستان إلى إثيوبيا، ومن أوكرانيا إلى سورية. والوفيات بين المدنيين والصدمات النفسية والعنف الجنسي وتشنت الأسر ليست سوى بعض الجروح التي ستستغرق أجيالاً حتى تلتئم. وتجري مناقشة اليوم على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا. وقد تسبب هذا العدوان غير المبرر ومن دون استقزاز في ألم لا يطاق وأجبر ١٢ مليون أوكراني على الفرار من ديارهم. وقد هددت روسيا بما لا يمكن تصوره، النزاع النووي.

وفي النزاع، يدفع المدنيون أفدح الأثمان. وكما يشير الأمين العام (S/2022/381) في تقريره، أبلغت الأمم المتحدة في عام ٢٠٢١ عن مقتل أكثر من ١١ ٠٠٠ مدنياً في ١٢ نزاعاً مسلحاً. واستهدف موظفو الرعاية الصحية والمرافق الطبية والبنية التحتية المدنية مباشرة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وكما لاحظ مقدمو الإحاطات، ما زلنا نشهد هجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية، مع تسجيل ٢١٩ حالة وفاة في عام ٢٠٢١ وحده. وما زلنا نرى أيضاً عدم احترام للقانون الدولي الإنساني. وهذا أمر غير مقبول. فحتى الحرب لها قواعد. وبالإستماع إلى مقدمي الإحاطات، حددنا ثلاثة مجالات رئيسية ينبغي أن نضاعف فيها جهودنا لعكس مسار تلك الاتجاهات الرهيبة.

أولاً، نحن بحاجة إلى مزيد من التصميم من جانب المجلس في الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين. وقد أدت إساءة استخدام روسيا لحق النقض إلى تقاعس المجلس عن العمل في مواجهة عمل عدواني. ويجب أن يستفيد المجلس من كل أداة ممكنة لمنع نشوب النزاعات والدفاع عن المعايير الدولية الأساسية والبحث عن حلول سياسية تفاوضية.

ثانياً، ينبغي أن تطالب جميع الدول الأعضاء بالامتثال العالمي للقانون الدولي من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية

الحالة الراهنة الأساسية ماثرتنا الجماعية على ضمان المساءلة من خلال النظم الدولية والإقليمية والوطنية والمختلطة بغية تحقيق العدالة لضحايا هذه الجرائم وردع ارتكابها في المستقبل. وفي ذلك الصدد، ستواصل ليختشتاين الدعوة باستمرار إلى إقامة نظام عدالة دولية شامل ونزيه وممول وتمويل مستدام فيما يتعلق بأخطر الجرائم الدولية.

وللنزاع أيضاً تأثير دائم على الصحة العقلية. ووفقاً لتقرير الأمين العام (S/2022/381)، تشير التقديرات إلى أن أكثر من واحد من كل خمسة أشخاص يعيشون في المناطق المتأثرة بالنزاع يعانون من الاكتئاب والقلق والكرب التالي للصدمة. وترتبط الصدمة بشكل خاص بالعنف الجنسي والجنساني، الذي لا يزال يمثل آفة تنتشر في العديد من النزاعات. وفي حين أن النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب، فإن البحث غير المسبوق الذي أجراه مشروع "جميع الناجين" يسلط الضوء على الأثر المدمر للعنف الجنسي والجنساني على الرجال والفتيات، وهي مسألة غالباً ما يتم تجاهلها، فضلاً عن الحاجة إلى تقديم المساعدة والدعم المناسبين لجميع الضحايا والناجين.

وتغير المناخ يكلف أرواحاً، ويزيد من تفاقم مواطن الضعف وعدم المساواة، وهو محرك للنزاع فضلاً عن كونه مسألة تتعلق بالأمن البشري نفسه. ولذلك، من الحيوي ضمان أن يكون العمل الإنساني مستداماً بينياً، ويحد من الأضرار المحتملة التي قد تلحق بالكوكب. وتعبيراً عن تقديرنا لعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا الصدد، دعمت ليختشتاين صندوق التحول المناخي والبيئي التابع للجنة، الذي سيمكنها من الانتقال إلى عمل إنساني مستدام وذكي مناخياً في حالات النزاع. ويحدونا الأمل في أن تحذو حذوها الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في الميدان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولجنة الإنقاذ الدولية، وكذلك السيدة بوكيتا، من المنظمة الدولية للنساء المتأثرات.

حماية المدنيين جزء أساسي من جدول أعمال مجلس الأمن. ولأن معظم الضرر الذي تسببه النزاعات يتحملة المدنيون، لا يمكننا معالجة صون السلم والأمن الدوليين بدون تركيز قوي على حمايتهم في كل نزاع.

ويعكس تقرير الأمين العام (S/2022/381) مرة أخرى فجوة هائلة بين التزامات الأطراف بموجب القانون الدولي والواقع في حالات النزاع في جميع أنحاء العالم. وتكرر إستونيا دعوتها إلى الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونؤكد أن القانون الدولي القائم ينطبق أيضا على الفضاء الإلكتروني.

ومع احتياج عشرات الآلاف من المدنيين إلى المساعدة، نجد أن الهجمات المستمرة والمتزايدة ضد من يسعون جاهدين لمساعدتهم من العاملين في المجال الإنساني والرعاية الصحية، هي أمر بغضب. لقد قتل المئات من العاملين في مجال الرعاية الصحية وتضررت المرافق في عام ٢٠٢١ - وهو عدد سيزداد بشكل كبير هذا العام بسبب الهجمات التي شنتها روسيا بشكل منهجي وبلا رحمة في أوكرانيا. وقتل أو جرح أو اختطف العشرات من العاملين في المجال الإنساني، ٩٥ في المائة منهم موظفون وطنيون - وعلى الأخص في إثيوبيا وأفغانستان وسوريا. ولا تزال الخسائر في صفوف المدنيين تشمل عشرات الصحفيين القتلى والجرحى، الذين يضيف عملهم إلى المعلومات والوعي بأثر النزاع.

ونرحب بتركيز مناقشة اليوم على سبل تأمين وصول المساعدات الإنسانية على نحو أفضل. ونلاحظ مع القلق مختلف التحديات الناشئة التي حددها الأمين العام، بما في ذلك القيود المفروضة على أنشطة الموظفين في المجال الإنساني، اللاتي لا بد من وجودهن للوصول إلى من هم أشد ضعفا، فضلا عن تشرذم الجماعات المسلحة والصعوبات التي تواجه المشاركة الإنسانية الناجمة عن تزايد عدد المتعاقدين العسكريين والأمنيين الخاصين، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونلاحظ أيضا الخطر المتزايد الذي يتحملة العاملون

على السواء. وينبغي أن ندعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز ذلك الامتثال، بما في ذلك مشروع الإعلان السياسي الذي يعزز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، والذي تشجع نيوزيلندا جميع الدول على دعمه. ويجب علينا أيضا أن نكفل أن يمثل المسؤولون عن انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني أمام العدالة، من خلال نشر آليات المساءلة المتاحة لنا. ويجب ألا يسمح لتآكل القواعد الدولية بأن يصبح وضعنا المعتاد الجديد. ويجب ألا تصبح قرارات المجلس التي تم الاتفاق عليها من أجل حماية المدنيين التزامات خطابية.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعطي الأولوية لحماية المدنيين في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي للدول الأعضاء أن توفر موظفين مدربين وموارد لدعم تلك الولايات. ويجب أن يكون الإنذار المبكر بالتهديدات التي يتعرض لها المدنيون والآليات التي توفر استجابات فعالة وفي الوقت المناسب مطلبا أساسيا لبعثات حفظ السلام. ومن شأن تحسين التكامل مع هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام أن يوفر حماية أفضل للمدنيين في جميع مراحل النزاع.

وخلال فترة الولاية الأخيرة لنيوزيلندا في مجلس الأمن، عملنا مع أربعة أعضاء منتخبين لتأمين اعتماد القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بالإجماع، ردا على التصعيد المروع في الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي في سوريا واليمن وأفغانستان وخارجها. وكان ذلك تأكيدا هاما على التزامنا الجماعي بدعم القانون الدولي في مواجهة هذه الفظائع. وكان أيضا دليلا على الدور الهام الذي يؤديه أعضاء المجلس المنتخبون في النهوض بحماية المدنيين في عمل المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إستونيا.

السيدة لوك (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الولايات المتحدة على استضافة مناقشة اليوم، ونشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم.

تؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ويتعين على مجلس الأمن أن يكتف عمله لحماية المدنيين في كل مكان، بما في ذلك عن طريق إظهار الإرادة السياسية وتوفير القدرة الكافية على الحماية لبعثاته لحفظ السلام والبعثات السياسية. وإلا فإنه سيظل مقصرا في تحقيق الأهداف المحددة لدوره في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة كمناقشة مفتوحة وعلى السماح لنا بالمشاركة. كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم المثيرة للاهتمام، والأمين العام على تقريره الأخير (S/2022/381) عن حماية المدنيين في النزاع المسلح.

وتؤيد النمسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل سويسرا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين.

ونحن نعيد ونكرر على مسامع الجميع: يجب ألا يكون المدنيون أهدافا في النزاعات المسلحة. ومع ذلك، فإننا نرى ذلك يحدث مرارا وتكرارا: المدنيون مستهدفون. وتستهدف النساء والرجال والأطفال والهياكل الأساسية المدنية. ولا يتم ذلك من خلال الإهمال فحسب؛ ف كثيرا ما يكون الاستهداف متعمدا ومقصودا تماما.

ومن الأمثلة على ذلك حرب روسيا غير القانونية في أوكرانيا، حيث يتم قصف المدنيين والبنية التحتية المدنية يوميا، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني، بل وفي انتهاك لقرارات مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين. ونحن نضم صوتنا إلى الأصوات المطالبة بضرورة إن يتوقف ذلك، في أوكرانيا وفي جميع أنحاء العالم الأخرى.

إن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان هو أحد أكبر أسباب الضرر الذي يلحق بالمدنيين. وفي مثل هذه الحالات، تبلغ الخسائر في صفوف المدنيين نحو ٩٠ في المائة من الإصابات، مع ما يترتب على ذلك من آثار طويلة الأجل على الصحة

المحليون في المجال الإنساني بسبب المخاطر المتزايدة المرتبطة بالعمليات الإنسانية.

ومنع وصول المساعدات الإنسانية يشكل انتهاكا للقانون الدولي. ومن الأدوات الرئيسية للتصدي للعقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية زيادة التدقيق الذي يقوم به المجلس واتساقه، وتعزيز جمع البيانات، والرصد والإبلاغ، وضمان المساءلة عن الانتهاكات. وتشدد إستونيا على أهمية مساهمة التكنولوجيات الرقمية في تحديد الاحتياجات الإنسانية وتقييمها، وما فتئت تركز عليها. ومع ذلك، نحيط علما بتشديد الأمين العام على ضرورة اعتماد استراتيجيات للتصدي لاستخدامها الخبيث في تفويض العمل الإنساني.

لقد نفذ العدوان الروسي على أوكرانيا بلامبالاة واستخفاف تجاه حماية المدنيين. واتسم بانتهاكات للقانون الدولي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؛ والعنف المنهجي الموجه ضد الفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال؛ والقصف والحصار الشديدين للمدن. وأدى ذلك إلى تشريد الملايين وترحيل الآلاف أو اختفائهم أو تعذيبهم أو تعرضهم للعنف الجنسي.

كما اتسم بتضليل واسع النطاق، بما في ذلك هنا في المجلس، بشأن الإجراءات الروسية تجاه المدنيين في أوكرانيا ونواياهم اللاإنسانية، فضلا عن المحاولات الساخرة والسريالية التي تقوم بها روسيا للدعاء بأن أعمالها تمتثل للقانون الدولي.

وما فتئت إستونيا تشدد على أهمية المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي من خلال الآليات الوطنية والإقليمية والدولية والمختلطة. ويشمل ذلك التحقيق في الجرائم الروسية في أوكرانيا والمساءلة الكاملة عنها. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها المنظمات الإنسانية، ولا سيما المنظمات المحلية، فضلا عن الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، في العمل على تأمين وصول المساعدات الإنسانية وتقديم المساعدة إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. ونشدد على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع أنحاء أوكرانيا.

الحرب، لأنه يستهدف المدنيين دائما. ويؤدي التسبب المتعمد لانعدام الأمن الغذائي، تماما مثل انعدام الأمن المناخي المتعمد، إلى تفاقم النزاع المسلح وتحويله إلى تهديد عالمي.

أخيرا، يجب علينا أيضا أن نفكر في التصور العام لهذا الأمر. وفي المسائل المتعلقة بالسلام والأمن العالميين يتوقع الجمهور من الأمم المتحدة أن تتخذ الإجراءات اللازمة. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتقاعس عن أداء دوره عندما يتعرض عدد كبير من المدنيين للأذى أينما كانوا، بل يجب عليه التدبير بذلك فضلا عن وقف الأنشطة التي تسبب الأذى والمساعدة في تقديم الجناة إلى العدالة. ويدين المجلس بذلك لآلاف الضحايا المدنيين الذين نشهد وقوعهم كل عام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد شاترنوش (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا العميق لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة حماية المدنيين في النزاع المسلح التي لا تزال تبعث على القلق الشديد. لقد أكد الأمين العام في تقريره (S/2022/381) أن النزاعات المسلحة لا تزال تتسم بارتفاع مستويات الوفيات والإصابات والصدمات النفسية بين المدنيين والعنف الجنسي والتعذيب والاختفاء القسري، فضلا عن تدمير المنازل والمدارس والمستشفيات والبنية التحتية المدنية الحيوية. وعلاوة على ذلك، تفاقم الحالة العامة غير المواتية أصلا بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق.

تود سلوفاكيا أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التزامها القوي بالقانون الدولي الإنساني والمبادئ التي يقوم عليها. إن احترام القانون الدولي الإنساني أداة لا غنى عنها للحماية الفعالة للمدنيين في النزاع المسلح. ويجب أن نضاعف جهودنا لمنع الأثر السلبي للعمليات العسكرية على السكان المدنيين أو الحد منه وتخفيفه بغية حمايتهم من العنف. ويجب أن يستند ذلك النهج إلى الفهم الأساسي القائل بأن حماية المدنيين التزام يقع على عاتق جميع أطراف النزاع. ويجب عليها أن تميز بين المدنيين والمقاتلين والمرافق المدنية والعسكرية، فضلا عن ضمان ضرورة الهجمات وتناسبها.

العقلية والهيكل الأساسية وسلاسل التوريد. ونقولها مرارا وتكرارا: إن الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني أمر أساسي. وللتأكيد على ذلك، ما فتئت النمسا مؤيدا قويا لعملية وضع إعلان سياسي قوي بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وقد حان الوقت لاعتماده.

وفي المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم، سألتموننا، سيدي، عن الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز حماية المدنيين بطريقة شاملة. في رأينا، الجواب ليس معقدا للغاية.

أولا، يجب علينا جميعا أن نكفل ونمكن من التنفيذ الكامل والمستمر والفعال لقرارات مجلس الأمن من جانب جميع الدول الأعضاء

ثانيا، في حالة انتهاك تلك القرارات أو القواعد الرئيسية للعلاقات الدولية، مثل القانون الدولي الإنساني، فإننا نحتاج إلى استجابات حاسمة وسريعة من جانب المجلس للتصدي الفوري لهذه الانتهاكات.

ثالثا، يجب أن نكفل المساءلة عن هذه الانتهاكات. وفي هذا الصدد، تكرر النمسا التأكيد على أهمية التدريب الفعال والملائم للسياق في مجال القانون الدولي الإنساني، فضلا عن التوجيه المناسب على جميع مستويات العمليات العسكرية - الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية - بغية ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وقد غطت قرارات مجلس الأمن في السنوات السابقة طائفة واسعة من المسائل في سياق حماية المدنيين، مع التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة، وحماية العاملين في المجال الطبي، والأشخاص المفقودين، أو حماية الهياكل الأساسية المدنية التي لا غنى عنها. إن من شأن التنفيذ الكامل لتلك القرارات، بما في ذلك عن طريق ضمان وصول العاملين في المجال الإنساني بسرعة وأمان ودون عوائق إلى المناطق المثيرة للقلق، أن يقطع شوطا طويلا في تحسين مصير المدنيين في حالات النزاع في جميع أنحاء العالم.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره فإن الروابط بين النزاع المسلح والجوع لا تزال قائمة. ويجب ألا يصبح الغذاء أبدا سلاحا من أسلحة

في العام الماضي قُتل ١١ ٠٧٥ مدنيا في ١٢ نزاعا مسلحا في جميع أنحاء العالم. ويعد ذلك الرقم زيادة بنسبة ١٧ في المائة عن عام ٢٠٢٠، على الرغم من أن الأرقام التي لم يتم التحقق منها أعلى من ذلك بكثير. كما نشهد انتشار النزاعات، والعنف ضد المدنيين، فضلا عن أشكال العنف الأخرى، مما أدى إلى زيادة مستويات الضعف لملايين الأشخاص في نيجيريا وإثيوبيا والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وبوركينا فاسو وأفغانستان واليمن وسوريا وميانمار، وأوكرانيا الآن. وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن تنفيذ الترابط الثلاثي في المبادرات التي يعتمدونها لمنع دورات العنف والحد من تأثيرها ونطاقها مع تحديد الإطار الزمني الذي توضع فيه بالإضافة إلى حماية المدنيين وخاصة النساء والفتيات، والأطفال الصغار وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

لقد بينَ العدوان غير القانوني وغير المبرر الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، والذي تدينه إسبانيا بشدة، مرة أخرى شدة ضعف السكان المدنيين. كما بينَ أن ممارسات التضييق والمعلومات المضللة تشكل انتهاكا لحقوق السكان المدنيين الذين يتعين عليهم أيضا مواجهة إنكار تلك الانتهاكات نفسها. لذلك من الضروري المطالبة باحترام حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين والقانون الدولي الإنساني. ويجب أن نعزز آليات التحقيق والمساءلة عندما تنتهك تلك الآليات انتهاكا خطيرا. وإسبانيا مؤيد قوي لمكافحة الإفلات من العقاب. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام مع مرور الوقت بدون تحقيق العدالة وبدون احترام حقوق الإنسان والالتزامات الدولية بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. لقد أيدت إسبانيا طلب مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إجراء تحقيق وإنشاء لجنة تحقيق تابعة لمجلس حقوق الإنسان في الانتهاكات التي ارتكبت خلال العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا.

وأود أن أذكر بإيجاز أربع أولويات لإسبانيا فيما يتعلق بجدول أعمال حماية المدنيين. أولا، حماية الصحة في النزاعات المسلحة. لقد

لقد أيدت سلوفاكيا، إلى جانب ١١٣ دولة أخرى، إعلان المدارس الآمنة. إن الحصول على التعليم الآمن والجيد حق أساسي للجميع، كما أن الحق في التعليم أمر لنمو شخصية الأفراد ورخائها لأنه يلبي الاحتياجات المتعددة ويوفر الحماية والأمل في مستقبل أفضل. ونأسف لاستمرار زيادة الهجمات على التعليم في عام ٢٠٢١ وندين بشدة الهجمات على الطلاب والمعلمين والمدارس والجامعات. وندعو بالمثل جميع الدول الأعضاء إلى تأييد الإعلان وتنفيذه.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أدين مرة أخرى عدوان الاتحاد الروسي العسكري غير المبرر على أوكرانيا في انتهاك صارخ للقانون الدولي. إن تأثير العدوان العسكري الروسي يشعرُ به ضحايا نقص التغذية في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط، ولن تزداد آثاره الارتدادية إلا سوءا حتى توقف روسيا هذه الحرب الرعناء. فانخفاض الإمدادات وارتفاع الأسعار يؤثران بشكل مباشر على عشرات البلدان، التي يعاني الكثير منها بالفعل من انعدام الأمن الغذائي قبل اشتعال الحرب. وكما نعلم، فإن الجوع ليس نتيجة للنزاع فحسب، بل سببه أيضا في كثير من الأحيان حيث نشهد بالفعل توترات اجتماعية متزايدة في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، حيث يدفع المدنيون أعلى ثمن لنقص الغذاء والطاقة. وتقع المسؤولية عن ذلك الوضع على المعتدي. لقد انضمت سلوفاكيا مؤخرا إلى كندا و ٣٩ دولة عضوا أخرى والاتحاد الأوروبي في دعوة روسيا إلى احترام أمر محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٦ آذار/مارس بشأن التدابير الأولية والامتنال له، فضلا عن دعوتها إلى التعليق الفوري لعملياتها العسكرية في أوكرانيا. ونكرر دعوتنا الحازمة إليها بأن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

السيدة باسولس ديلغادو (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم.

تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي.

رابعاً وأخيراً، فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية وحماية العاملين في المجال الإنساني، تؤيد إسبانيا العمل الإنساني القائم على المبادئ. ونحث جميع أطراف النزاعات المسلحة على احترام إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق. وينبغي ألا يتعرض العاملون في مجال الرعاية الصحية للخطر لدى توفيرهم الحماية والمساعدة للفئات السكانية الضعيفة. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأشكر العاملين في المجال الإنساني على جهودهم الدؤوبة لإضفاء لمسة إنسانية في المناطق المدمرة.

إن لدينا إطاراً قانونياً مستقراً لحماية الحقوق، فضلاً عن جدول أعمال مشترك للحماية. ويكمن التحدي الحقيقي في التنفيذ. ويجب أن تكون المحاكم الوطنية والدولية أداة حقيقية للتنفيذ، توفر الوقاية الفعالة من الهجمات على السكان المدنيين وتحكم بإدانة منفيها. وتشجع إسبانيا مجلس الأمن على استخدام الأدوات المتاحة له، بما في ذلك إحالة التقارير المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيها وإصدار حكم في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد فيفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أستراليا بالمناقشة السنوية لهذا العام بشأن حماية المدنيين. ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2022/381).

من الواضح أن القانون الدولي لا يزال موضع استهزاء على الرغم من الإطار القانوني القائم الذي يدعم حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ونواجه كل يوم أمثلة جديدة على الانتهاكات الفظيعة للقواعد القانونية الدولية التي تحمي السكان المدنيين. وكما رأينا في غزو روسيا غير القانوني وغير المبرر لأوكرانيا وتجاهلها الغاشم لحماية المدنيين الأوكرانيين، فإن النزاع مدمر للمجتمعات ويولد صدمة لا براء منها.

ويتأثر المدنيون سلباً بالنزاع على أساس يومي في أنحاء كثيرة من العالم: أوكرانيا وسورية وإثيوبيا واليمن وجنوب السودان والعديد من الأماكن الأخرى. وإلى جانب الضرر الرهيب الذي يلحق بالمدنيين

حضرنا بالأمس عرض التقرير المعنون "عنف لا هوادة فيه: العنف ضد الرعاية الصحية في نزاع عام ٢٠٢١" الذي وفر بيانات مروعة عن الهجمات وتدمير النظم الصحية في جميع أنحاء العالم، حيث دمرت ثلاثة أرباع المرافق الصحية في إقليم تيغراي، وانهار نظام الصحة العامة في ميانمار في الربع الأول من عام ٢٠٢١. ومنذ فبراير/شباط ما تزال روسيا تهاجم المستشفيات وسيارات الإسعاف والعيادات، كما أكدت منظمة الصحة العالمية وقوع ٢٠٠ هجوم روسي. لقد حدث كل ذلك خلال عام تعرضت فيه الصحة للخطر بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. لذلك، تحث إسبانيا جميع أطراف النزاع على الامتنثال للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦).

ثانياً، إذ أنقل إلى حماية التعليم، يجب أن نعمل معاً لمنع الهجمات على المرافق التعليمية واستخدامها لأغراض عسكرية حيث زادت هذه الهجمات بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠٢١. إن إعلان المدارس الآمنة ومبادئ التوجيهية، إلى جانب قرار مجلس الأمن ٢٦٠١ (٢٠٢١) ضروريان لحماية قطاع معين من السكان المدنيين - الفتيان والفتيات. بيد أن للهجمات على المدارس والجامعات أثراً جنسانياً كبيراً أيضاً. ولا تزال الفتيات والمعلمات معرضات بشكل متزايد لخطر انتهاك حقوقهن.

ثالثاً، فيما يتعلق بحماية حقوق النساء والفتيات، ولا سيما مكافحة العنف الجنسي والجنساني، خصصت إسبانيا نسبة كبيرة جداً من ميزانيتها الإنسانية المقدمة لأوكرانيا للبرامج الجنسانية، بالتعاون مع اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومما يؤسف له أن العنف الجنسي لا يزال يُستخدم حتى اليوم كأسلوب من أساليب الحرب وكشكل من أشكال التعذيب والقمع. ولا توجد إحصاءات يمكن التحقق منها فيما يتعلق بهذه الانتهاكات بسبب الوصم المتصل بذلك العمل العدواني نفسه. ولذلك، بات من الضروري حدوث تحول في التركيز، لأن الاعتداءات الجنسية موجودة حتى في الحالات التي لا توجد فيها شكاوى. ويجب أن نكون استباقيين في حماية النساء والفتيات.

تؤدي عمليات السلام دوراً هاماً في حماية المدنيين عن طريق تهيئة ظروف أكثر استقراراً للحماية المادية والحوار بين المجتمعات المحلية وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن الإسهام في عمليات المساءلة داخل النظم القضائية. وتتوقف مصداقية عمليات الأمم المتحدة للسلام وشرعيتها إلى حد كبير على استعداد حفظة السلام وقدرتهم على العمل عندما يتعرض المدنيون للتهديد. ويجب على الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات على السواء تمكين حفظة السلام ودعمهم لحماية المدنيين. ويشمل ذلك أن نكون مجهزين لفهم وتحديد علامات الإنذار المبكر للمخاطر المتزايدة التي يتعرض لها المدنيون جراء ارتكاب الجرائم الوحشية الجماعية.

وفي نهاية المطاف، يجب علينا كمجتمع عالمي أن نعمل على ضمان إنفاذ القانون في حالات الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان والانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وأن تكفل تدابير المساءلة تحقيق العدالة وردع الجناة في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): نود، في البداية، أن نعرب عن تعازينا القلبية لحكومة وشعب الولايات المتحدة وأسر الضحايا في الحادث المأساوي الذي وقع في تكساس أمس.

ونشكر الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة. إن جلسة اليوم، على الرغم من كونها جلسة سنوية، تكتسب طابعاً ملحاً جديداً فيما تواجه الجهود العالمية لحماية المدنيين تحديات لم يسبق لها مثيل. فالنزاعات والتهديدات الأمنية مستمرة على نطاق أوسع، من أوروبا إلى أفريقيا. ولا يزال المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، يشكلون غالبية الخسائر البشرية في النزاعات المسلحة. وتواصل جائحة مرض فيروس كورونا تقييدها في جميع البلدان التي تمر بحالات نزاع والتي تتدنى فيها خدمات الرعاية الصحية إلى أدنى مستوياتها.

وعلاوة على المصاعب الدائمة من حيث الاحتياجات الإنسانية، باتت الحياة اليومية لعشرات الملايين من الناس والمساعدة المقدمة

المحاصرين في النزاع، تقوض تلك الحالات أيضاً حقوق الإنسان الأساسية بشكل خطير. ونؤيد تأييداً قاطعاً التدابير الرامية إلى تعزيز الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين. ويجب أن نحاسب المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب بغية ضمان العدالة وردع الجناة في المستقبل.

وتؤدي الملاحظات القضائية الوطنية وتلك التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية، والتي تُكمل الولايات القضائية الوطنية، دوراً حاسماً. ويسلط تقرير اليوم الضوء على الاتجاه المقلق المتمثل في عرقلة حرية المرور ومنع إيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى المحتاجين، فضلاً عن الهجمات المتعمدة على العاملين في المجال الإنساني. وفي شمال إثيوبيا، يساهم التأخير في تقديم المساعدات الإنسانية والهجمات على العاملين في المجال الإنساني في تفاقم الأزمة الإنسانية، حيث بات ٩,٤ مليون شخص الآن في حاجة إلى المساعدة. وينبغي أن يكون هذا الرقم غير متصور بالنسبة لنا.

وبالمثل، في جنوب السودان، تحول الهجمات على العاملين في المجال الإنساني دون وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين. وتتأثر النساء والفتيات بالنزاع والعنف بشكل غير متناسب. إن حماية الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات في الأزمات الإنسانية أمر أساسي. ويشمل ذلك مساءلة مرتكبي أي شكل من أشكال العنف وتعيين مستشارين للشؤون الجنسانية وتعيين مستشارين لشؤون حماية المرأة ومشاركة المرأة وتوليها القيادة في جميع مراحل ومستويات حل النزاعات وعمليات السلام.

وثمة عنصر خطير آخر من عناصر التحديات التي نواجهها يتمثل في تحسين فهم الكيفية التي تُستخدم بها المعلومات المضللة والمغلوطة وخطاب الكراهية لتأجيج النزاع وكيف تزيد هذه الأمور من خطر العنف ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وترحب أستراليا بالتفكير البناء. وترحب بالأفكار البناءة بشأن الكيفية التي يمكن بها للنظام المتعدد الأطراف أن يعترض أدوات النزاع الخبيثة والمدمرة ويواجهها على نحو أفضل.

الاستجابة لاحتياجاتها القصيرة الأجل، ولكن أيضا لبناء قدرتها على الصمود وقدرتها على التكيف مع التحديات الناشئة، بما في ذلك المخاطر المتصلة بالمناخ.

وفي ضوء هذه المهمة الصعبة، من المشجع أن يواصل مجلس الأمن، بوصفه أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، المشاركة بانتظام في مسألة حماية المدنيين وجعلها عنصرا رئيسيا في مناقشاته المواضيعية والقطرية المحددة. وينبغي أن يضطلع المجلس بمهامه كاملة بوصفه الهيئة الرئيسية المعنية بصون السلم والأمن الدوليين بغية الاستجابة على نحو أفضل للتحديات المتزايدة، وينبغي له أن يعمل بنشاط على تعزيز الجهود الرامية إلى حل النزاعات ومنع نشوبها. وثمة طريقة أخرى لتحسين حماية المدنيين تتمثل في توسيع نطاق المناقشات واعتماد تدابير بشأن جوانب محددة وهامة تتصل بحمايتهم، مثل البنية التحتية الحيوية، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والأمن الغذائي والمائي، فضلا عن تيسير الأنشطة المنقذة للحياة التي تضطلع بها الوكالات الإنسانية وحماية العاملين في المجال الإنساني. وتكتسي رسائل الوحدة الصادرة عن المجلس نفس القدر من الأهمية.

إن بلدي يدرك عواقب الحرب ويعرب عن كامل تعاطفه إزاء محنة المدنيين الذين يعانون نتيجة للنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ونحن أنفسنا نعطي أولوية قصوى لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع ومعالجة عواقب الحرب بغية النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعبنا وحمايته من المخاطر مثل المتفجرات من مخلفات الحرب. وكان من دواعي سرور فييت نام أن يسرت اعتماد القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١) في العام الماضي، الذي يناقش بموجبه آخر تقرير للأمين العام المسائل المتصلة بحماية البنية التحتية المدنية. وسنظل ملتزمين بالانضمام إلى الجهود التي ستبذل مستقبلا لضمان حماية المدنيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نشكر الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نشكر مقدمي الإحاطات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمة الدولية للنساء المتأثرات، ومكتب

إليهم في خطر جراء انعدام الأمن الغذائي بصورة خطيرة والاضطرابات في سلاسل الإمداد، على نحو ما ناقش مجلس الأمن بالتفصيل في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9036). ويضاعف ذلك بدوره من هشاشة الانتعاش الاقتصادي بالنسبة للكثيرين. وتتنافس الأزمات العاجلة الآن على الموارد الشحيحة أصلاً للمساعدة الإنسانية.

وفي مواجهة هذه الصعوبات التي لم يسبق لها مثيل، يجب ضمان مبادئ هامة. ويجب التشديد بقوة على امتثال جميع الأطراف لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ومن الأهمية بمكان التمسك بمبادئ المساعدة الإنسانية ودعم سيادة الدول ومسؤوليتها الرئيسية عن حماية مدنييها.

ويجب على جميع الأطراف في النزاعات المسلحة أن تمتنع امتناعاً تاماً عن مهاجمة المدنيين والبنى التحتية المدنية الحيوية. ومن الأهمية بمكان أيضاً، في أوقات الشح والمشاق الكبيرة، حشد الدعم والتأزر المتكاملين من مختلف الجهات الفاعلة، بدءاً بالمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ووصولاً إلى القطاع الخاص.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فورية في الأجل القصير.

وينبغي لكل من أطراف النزاعات والشركاء الدوليين إعطاء الأولوية لحماية المدنيين.

لقد آن الأوان لتوافر إرادة سياسية مستدامة في هذا الصدد، فضلاً عن زيادة المعونة الإنسانية المقدمة إلى مختلف مناطق النزاع بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة. وإذا أردنا التخفيف من حدة الحالة الخطيرة الوارد تفاصيلها في آخر تقرير للأمين العام (S/2022/381)، يجب الحفاظ على إمكانية الحصول على المساعدة وعدم تسييسها. ومع ذلك، لا يمكن لأي من التدابير التي ذكرتها أن تحل محل الحتمية الأطول أجلاً المتمثلة في تسوية المنازعات سلمياً وتجنب النزاعات بغية الحيولة تماماً دون وقوع خسائر بين الأبرياء. ويكتسي دعم المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات نفس القدر من الأهمية، ليس فقط من أجل

المعلومات. ونؤكد على دعوة أعضاء مجلس الأمن إلى إجراء تحقيق فوري وشامل وشفاف وعادل ومحايذ وضمان المحاسبة في هذه المسألة.

ومن غير المقبول استمرار انتهاكات الحق في التعليم في حالات النزاع، بما في ذلك تعريض المؤسسات التعليمية للهجمات. وبهذا الخصوص نذكر بأهمية تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٧٤ الذي قدمته دولة قطر والذي حث أطراف النزاعات المسلحة على حماية المدنيين، بمن فيهم الطلاب والعاملين في مجال التعليم، وحماية المؤسسات التعليمية.

تحرص دولة قطر على التخفيف من وطأة الأزمات الإنسانية على المدنيين المتأثرين بالنزاع المسلح. ولذلك تواصل الاضطلاع بدور ريادي في تقديم المساعدات الإنمائية والإغاثية ودعم جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد. ومن ذلك أن دولة قطر تعتبر، من خلال مساهماتها المتعددة السنوات وغير المخصصة، في مصاف أكبر عشرة مساهمين لصالح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، حيث قدمت دولة قطر دعماً للجهود الإنسانية في العديد من الدول العربية. وقد ساهمت لصالح الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بما يفوق ١٨ مليون دولار أمريكي. كما تواصل الدعم الإنساني والتنموي للشعب الفلسطيني، وخاصة للتخفيف من الأوضاع الصعبة وإعادة الإعمار في قطاع غزة، علاوة على المساهمة المستمرة لصالح وكالة الأونروا. وكذلك تقدم العون الإنساني العاجل في أفغانستان، بما فيه عبر جسر جوي من الدوحة إلى كابول، والعمل على إعادة تأهيل مطار كابول مما سيساهم في تيسير إدخال السلع الغذائية الأساسية.

وختاماً، تجدد دولة قطر التزامها بالعمل الإنساني القائم على مبدأ التعاون والشراكة والنزاهة والحياد. وسوف تواصل التنسيق مع الشركاء الدوليين لتقييم الأوضاع الإنسانية وتقديم المساعدات حيث يلزم لصالح المدنيين المتأثرين بالنزاعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أود في البداية أن أعرب لكم عن الشكر الجزيل على عقد هذا الاجتماع الهام لتناول الحاجة الملحة لحماية

الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ولجنة الإنقاذ الدولية على إحاطاتهم القيمة.

ينعقد هذا الاجتماع على خلفية استمرار العديد من النزاعات واندلاع نزاعات جديدة تترك آثاراً فادحة على المدنيين كما يبين تقرير الأمين العام (S/2022/381) المعروض على المجلس. ولا تقتصر آثار النزاعات على المناطق التي يدور فيها العنف. كما لا تقتصر آثارها على تهديد حياة وسلامة المدنيين، بل تشمل أشكالاً أخرى من الانعكاسات السلبية، كأزمات النزوح واللجوء، والآثار الاقتصادية، وتفاقم تهديد الأمن الغذائي الذي يتحمل أصلاً تبعات تغير المناخ وعرقلة سلاسل التوريد نتيجة للجائحة العالمية.

ويظل السبيل الأكثر فعالية لتجنب المدنيين ويلات العنف والمعاناة والاحتياجات الإنسانية جراء العنف هو منع النزاعات من الأساس وحلها بالسبل السلمية والدبلوماسية. وفي غياب التسوية، فمن الضرورة بمكان أن تتقيد جميع أطراف النزاعات بمبادئ وأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتجنب استهداف المدنيين والمرافق والبنى التحتية المدنية. كما نشدد على ضرورة اتخاذ كل الإجراءات لضمان حرية المدنيين وتأمين حصولهم على المساعدات الإنسانية والطائرة التي هم بحاجة إليها بأسرع الطرق وبدون أية عراقيل. ويستوجب ذلك تيسير عمل العاملين في المجال الطبي والإنساني، علاوة على توفير الأمن والحماية لهؤلاء العاملين. فلأسف لا يزال المئات منهم يقعون ضحايا للعنف وهو ما لا يمكن تبريره.

وتتعرض للعنف فئات أخرى من المدنيين الواجب حمايتهم في حالات النزاع. فقد وقعت ٢٠ حالة قتل لصحفيين في عام ٢٠٢١ في البلدان المتأثرة بالنزاع بحسب منظمة اليونسكو. وتدين دولة قطر بأشد العبارات اغتيال قوات الاحتلال الإسرائيلي الإعلامية شيرين أبو عاقلة مراسلة قناة الجزيرة وإصابة منتج القناة علي السمودي أثناء قيامهما بعملهما وارتدائهما ملابس توضح مهنتهما الصحفية. وتعتبر ذلك جريمة شنيعة وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وتعدياً سافراً على حرية الإعلام والتعبير وحق الشعوب في الحصول على

الحكومة اليمنية على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق ستوكهولم الذي تم فيه الاتفاق على بدء المشاورات برفع هذا الحصار، إلا أن الميليشيات الحوثية واصلت حملتها الشرسة ضد سكان المدينة. واليوم، وبعد قرابة الشهرين على بدء الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة، والتي تضمنت مجددا الانخراط في مشاورات رفع الحصار عن هذه المدينة، تستمر هذه الميليشيات بالتوصل عن التزاماتها واستخدام المعاناة الإنسانية كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية.

ونؤكد مجددا على ضرورة تحمل المجتمع الدولي ومجلس الأمن مسؤولياته والتحرك لرفع الحصار عن تعز؛ وفتح المعابر؛ وإنهاء القيود المفروضة على حرية تنقل الأفراد والبضائع بشكل عاجل ودون شروط؛ وضمان وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين؛ ووقف عرقلة الميليشيات الحوثية وتدخلها في عمل المنظمات الدولية وتحويل مجرى المساعدات بعيدا عن مستحقيها؛ وأهمية الإبلاغ بشفافية عن تلك الانتهاكات.

تمثل الألغام أحد أشد المخاطر التي تواجه المدنيين في مناطق الصراع. ففي اليمن التي وقعت على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام في عام ١٩٩٧ وتخلصت من مخزونها من هذا السلاح اللعين، عادت الميليشيات الحوثية لتصنع وتزرع قرابة مليوني لغم وعبوة ناسفة في الكثير من مناطق اليمن التي كانت تسيطر عليها، الأمر الذي أدى ولا يزال يؤدي إلى مقتل وإصابة آلاف الضحايا من المدنيين، لا سيما النساء والأطفال.

وفي الوقت الذي يحاول المدنيون اغتنام نافذة الأمل التي تقدمها الهدنة، فإن حركتهم على الطرق الموبوءة بالألغام بين المدن والقرى أدت إلى ارتفاع عدد الضحايا المدنيين. ويشل هذا السلاح حركة اليمنيين ويهدد حياة ملايين المدنيين والنازحين الذين يقفون عالقين بين مطرقة القصف الحوثي الذي يتعرضون له في المدن والمخيمات وسندان الألغام المزروعة في منازلهم وشوارع مدنها والمزارع ومناطق الرعي التي تمثل سبل العيش للملايين. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة للجيش الوطني ومشروع "مسام" لإزالة الألغام، فإن كثافة وعشوائية

المدنيين في حالات النزاع، والتي تتطلب اتخاذ المجتمع الدولي ومجلس الأمن إجراءات فعالة من شأنها حماية المدنيين في المدن ومخيمات النزوح من الهجمات التي يتعرضون لها، بما في ذلك جراء الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران بحق المدنيين والأعيان المدنية في اليمن والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتهديدا حقيقيا للمنشآت المدنية الحيوية وإمدادات الطاقة واستقرار الاقتصاد العالمي وتقويض الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

وبالرغم من استمرار سريان الهدنة التي أعلنت عنها الأمم المتحدة في اليمن، والتي هدفت بشكل رئيسي لتخفيف المعاناة الإنسانية عن اليمنيين، إلا أن خرق الهدنة والاستهداف المتكرر من قبل الميليشيات الحوثية لمدينة مأرب، التي تأوي ٤ ملايين نسمة، منهم أكثر من مليوني نازح، وعلى محافظات الحديدة والضالع وحجة وغيرها من المحافظات يمثل أحد أبرز الأمثلة على الخطر الذي يهدد حياة وسلامة المدنيين في حالات النزاع. وتواصل هذه الميليشيات استهداف المدنيين والأعيان المدنية بالصواريخ الباليستية والطائرات المسييرة وغيرها من الأسلحة الثقيلة التي خلفت عشرات القتلى، ومئات الجرحى، أغلبهم من النساء والأطفال، ودمرت المدارس والمستشفيات ودور العبادة، بالإضافة إلى تجنيد الأطفال فيما يسمى بالمخيمات الصيفية وغسل عقولهم بأفكار الكراهية والتطرف والزج بهم في جبهات القتال. كل ذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وكل الأعراف الدولية. وقد امتدت جرائم الحوثيين بحق المدنيين إلى اتخاذ السكان كرهائن في مدن وقرى كاملة واستخدامهم كدروع بشرية، واستخدام المدارس كمخازن للأسلحة، وممارسة القنص الممنهج للمدنيين.

كما أن هذه الميليشيات تواصل حصار المدن وتحرم السكان من حرية التنقل أو الوصول إلى الماء والغذاء، واستخدام التجويع كوسيلة حرب. إن حماية المدنيين في تعز من القصف والحصار الحوثي المستمر منذ سبعة أعوام يُعتبر أولوية إنسانية. لقد عملت

السياسي بشأن حماية العاملين في المجالين الإنساني والطبي في النزاع المسلح وإعلان المدارس الآمنة، وتشدّد على أهمية هذه المبادرات.

نتيجة للعدوان العسكري الروسي الشامل على بلدي في آب/أغسطس ٢٠٠٨، قُتل أكثر من ٤٠٠ مدني وعسكري وأصيب أكثر من ١٧٠٠ آخرين. وانضم آلاف المدنيين الآخرين إلى ٥٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا واللاجئين الذين طردوا من المنطقتين اللتين تشكلان جزءا لا يتجزأ من جورجيا خلال الموجات السابقة من التطهير العرقي. وتعرضت ما مجموعه ٥٣ قرية جورجية في منطقة تسخينفالي وحولها للتطهير العرقي والدمار بصورة كاملة، كما جرى إحراق وتدمير ٣٥ ٠٠٠ منزل تعود ملكيته لأشخاص منحدرين من أصل جورجي عن عمد.

وما فتئت الحالة الأمنية والإنسانية في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيتين اللتين تحتلها روسيا تتدهور يوميا منذ عام ٢٠٠٨، وتزداد قائمة انتهاكات حقوق الإنسان سوءا. وأشكال التمييز العرقي وانتهاكات الحق في الحياة والتعذيب وسوء المعاملة والاحتجاز التعسفي والاختطاف وتقييد حرية التنقل وانتهاك حق التملك - ليست سوى جزء من قائمة غير مكتملة من الانتهاكات التي يتعين على الناس تحملها يوميا على الجانب الآخر من خط الاحتلال.

ولأسف، جرى تطبيق عدوان روسيا وسياساتها الاحتلالية، فضلا عن وسائلها الحربية المختلطة، التي تم اختبارها جيدا في بلدي، على أوكرانيا على نطاق أوسع. وقد قُتل الآلاف من المدنيين أو أصيبوا بجروح. وتعرضت أكثر من ٥٠٠ مدرسة و ٥٢ مستشفى للقصف وسويت مدن بأكملها بالأرض. إن الصور البشعة للمذابح وما ينجم عنها من أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، فضلا عن تدمير الهياكل الأساسية المدنية، تُظهر جميعها الوجه الحقيقي لذلك العدوان الوحشي.

وندعو روسيا إلى الامتثال للتدابير التحفظية التي قررتها محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس والتي تلزم روسيا بالوقف الفوري

للألغام المزروعة وعدم وجود خرائط يشكل تحديا كبيرا أمام هذه الجهود وهي تهديد لحياة الأجيال القادمة لعقود. وندعو المجلس إلى اتخاذ تدابير للضغط على الحوثيين وضمان تسليمهم لكافة خرائط الألغام دون تأخير.

إن إمداد النظام الإيراني للحوثيين بالأسلحة، بما في ذلك الصواريخ الباليستية، يمثل انتهاكا صريحا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارين ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥)، واستخفافا بجهود المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

وبالتالي، فإن جهود المجلس لإنهاء الصراع وحماية المدنيين لا بد أن تُترجم من خلال تنفيذ قراراته واتخاذ موقف حاسم لردع ومحاسبة منتهكي هذه القرارات ومنع تهريب الأسلحة التي تُستخدم لإطالة أمد الحرب ومفاجمة الأزمة الإنسانية في اليمن وتعرقل إحراز أي تقدم في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة لإنهاء الأزمة البنمية وتحقيق السلام العادل والمستدام المبني على مرجعية الحل السياسي المتفق عليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد دفالي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لرئاسة الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة والزاهرة بالمعلومات.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي ويود أن يضيف النقاط التالية بصفته الوطنية:

يساورنا بالغ القلق إزاء ما خلص إليه تقرير الأمين العام الأخير (S/2022/381) بأن السكان المدنيين يمثلون الغالبية العظمى من الضحايا في النزاعات المسلحة. وتشكل هذه الهجمات غير القانونية على المدنيين انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني والنظام الدولي القائم على القواعد. وتدعم جورجيا بهمة المبادرات الدولية المختلفة الرامية إلى حماية المدنيين في النزاع المسلح، بما في ذلك الإعلان

متكافئ. ولذلك، من الأهمية بمكان اتخاذ تدابير عاجلة لضمان إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ للذين يعيشون في حالات نزاع أيضا.

على الرغم من تمتعهم بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، لا يزال المدنيون، بمن فيهم أضعف الفئات، وهم الأطفال والنساء واللاجئون والمشردون وذوو الإعاقة والعاملون في المجالين الإنساني والطبي، ضحية للهجمات المباشرة والمتعمدة والمنهجية والعنيفة التي تستهدفهم وتشنها القوات المسلحة.

وبالمثل، تعرضت إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية للخطر بسبب التدمير المستمر للمستشفيات والهجمات على النقل الطبي والخدمات الأساسية.

وما زلنا نحث على ضمان الحماية بأي ثمن للأعيان التي لا غنى عنها للسكان المدنيين، وعلى التنفيذ الصارم للقرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، المتعلق بالهجمات على البنية التحتية المدنية، وذلك من أجل دعم القانون الدولي الإنساني. ويجب حماية غير المقاتلين، بمن فيهم الصحفيون، تمشيا مع مبدأ التمييز وتدابير الحماية الأخرى الواردة في اتفاقيات جنيف.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار تسييس الممرات الإنسانية، مع ما لذلك من آثار ضارة على المدنيين الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. وعلى الرغم من هذه التحديات يواصل موظفو المساعدة الإنسانية القيام بعملهم بشجاعة ويواصلون تقديم المساعدة إلى المجتمعات الأكثر ضعفا. ونود أن نسلط الضوء على عدة مجالات يمكن لمجلس الأمن أن يساعد فيها لتعزيز حماية المدنيين.

أولا، وأينما أمكن ذلك، ينبغي لمجلس الأمن والدول الأعضاء الاستمرار في دعم آليات الحماية غير العنيفة والقائمة على المجتمع المحلي، مثل الوساطة السياسية، وأنشطة الإنذار المبكر، وحماية المدنيين العزل. تبدأ الحماية الفعالة للمدنيين بالحوار الآمن والشامل للجميع مع المجتمعات المحلية والدول وأصحاب المصلحة الآخرين المتضررين من النزاعات على جميع المستويات. بالإضافة إلى ذلك،

للعمليات العسكرية التي بدأتها في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢ في أراضي أوكرانيا وسحب كافة قواتها وعتادها بشكل كامل.

إننا ندعو إلى ضمان إمكانية وصول العاملين في المجالين الطبي والإنساني إلى السكان المحتاجين بشكل آمن وبسرعة ودون عوائق، فضلا عن حماية جميع العاملين في المجالين الطبي والإنساني الذين يضطرون لحصر بواجباتهم. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا دعم جورجيا الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم ودونباس، فضلا عن حقوق أوكرانيا الملاحية في مياهها الإقليمية.

ومن الضروري حماية المدنيين في كل مكان وضمان محاسبة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونقف متضامنين مع جميع المتضررين من العنف ونظلم ملتزمين بالإسهام في المسعى الجماعي لضمان تحقيق العدالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

وترحب جنوب أفريقيا بتقرير الأمين العام (S/2022/381)، الذي نسترشد به في مناقشاتنا اليوم. كما نشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم.

لا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تؤثر على النزاعات الجديدة والمستمرة والمطولة، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة ومواطن الضعف القائمة ويلفت الانتباه بشكل متزايد إلى الشواغل المتعلقة بالحماية. وقد شهدنا تصاعدا في الاحتياجات الإنسانية بالتزامن مع تشريد الأشخاص وتعطل سلاسل الإمداد العالمي وانعدام الأمن الغذائي والمجاعة. وسمحت اللقاحات للسلطات في أجزاء كثيرة من العالم بالسيطرة على الجائحة، ولكن توزيعها لا يزال غير

جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. وندين انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والطبي والمدارس والمؤسسات التعليمية، فضلا عن العنف والتهديدات والترهيب ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين يعملون في مناطق النزاعات. وتظل أرمينيا ملتزمة بحماية التعليم من الهجمات، تمشيا مع "إعلان المدارس الآمنة" والأحكام الواردة في مبادئ باريس ومبادئ فانكوفر، التي أيدتها بلدنا.

إننا ما زلنا في منطقتنا من العالم نواجه العواقب الإنسانية للهجوم العسكري المتعمد الذي اعترفت أذربيجان علنا بالشروع ف شنه في خريف عام ٢٠٢٠، وسط ظهور أزمة عالمية غير مسبوقه في مجال الرعاية الصحية أسفرت عن آلاف الضحايا والمشردين وتدمير سبل العيش والبنية التحتية المدنية الحيوية. وقد شمل العدوان العسكري على ناغورني كاراباخ حالات واسعة النطاق ومقلقة للغاية من انتهاكات القانون الإنساني، كما أبلغت عن ذلك عدة مؤسسات لحقوق الإنسان ووثقته. في نيسان/أبريل، عمنا التقرير المؤقت لأمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في ناغورني كاراباخ بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن وفي إطار بنود جدول أعمال الجمعية العامة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات المسلحة؛ والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ وحقوق الشعوب في تقرير المصير؛ والمسؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية. ويقدم التقرير المؤقت أدلة على شن هجمات استهدفت السكان المدنيين ومختلف مظاهر انتهاكات أذربيجان لحقوق شعب آرتساخ.

وفي تقرير نُشر الأسبوع الماضي كشفت منظمة العفو الدولية عن حجم التأثير غير المتناسب للهجوم على السكان المسنين من الأصول الأرمنية، والذين استهدفتهم القوات العسكرية الأذربيجانية على وجه التحديد في ارتكابها لجرائم حرب، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء وتعذيب المعتقلين. وتشمل أعمال العنف والاستفزازات المنهجية الرامية إلى تعطيل الحياة الطبيعية في المناطق الحدودية

ينبغي تعزيز جهود صنع السلام على مستوى القاعدة الشعبية، إلى جانب الأدوار التي تؤديها النساء والشباب في تلك المبادرات.

ثانيا، يجب على المجلس والدول الأعضاء الوفاء بالتزامها بتوفير الحماية الكاملة للمدنيين، بما في ذلك عن طريق تعزيز وتنفيذ الأطر القانونية والسياسية ذات الصلة والقابلة للتطبيق. ومن المهم بذل الجهود لضمان المساءلة عن الانتهاكات، بما في ذلك من خلال إدانة أولئك الذين ينتهكون القانون الدولي الإنساني. ونعتقد أن آليات المساءلة على الصعيد المحلي ضرورية، في حين ينبغي للآليات الإقليمية والدولية الأوسع نطاقا أن تواصل دعمها على أساس مبدأي التكامل والتبعية.

وأخيرا، نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيثما تكون مكلفة بذلك، لحماية المدنيين وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح، بالتعاون مع الدول المضيفة. وينبغي أن تضطلع منظمات حفظ السلام والعمل الإنساني بأنشطة تكمل استجابة مجموعة الحماية. ولذلك فإن التفاعل والحوار بين مختلف هذه الجهات الفاعلة أمران أساسيان لتحسين وتعزيز آليات الحماية الخاصة بكل منها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لوفد الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وأشكر مقدمي الإحاطات اليوم على إيجازهم التحديات الإنسانية الملحة ومواطن الضعف التي لا تزال قائمة في مختلف أنحاء العالم.

وبالنظر إلى أن تجاربنا الإنسانية في الأزمات والنكبات قد مكنتنا من التطور عبر التاريخ، فإن موضوع مناقشة اليوم أساسي للتصدي للتحديات والحقائق المقلقة العديدة التي ما زلنا نواجهها. يمثل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان إطارا حاسما للحماية الفعالة للسكان المدنيين والبنية التحتية المدنية، ونود في هذا السياق التأكيد على الأهمية الحيوية للتنفيذ الكامل وغير المشروط لاتفاقيات

مجلس الأمن أن يستخدم كامل نطاق نفوذه لتيسير تنفيذ القرارات ذات الصلة وضمان احترام الأحكام الرئيسية للقانون الإنساني الدولي. وبينما قد يكون هناك مجال لتحسين رصد وصول المساعدات الإنسانية والإبلاغ عنه إلا أنه لا توجد حلول أو آليات سهلة وعملية يمكنها أن تتصدى بفعالية للرفض المنهجي لهذا الوصول من جانب الأطراف في النزاعات الدائرة، والتي نادرا ما توافق على إمكانية الوصول دون عوائق أو تحترمها.

إن التوصل إلى وقف لإطلاق النار في أوكرانيا يكتسي أهمية قصوى. فبالنظر إلى المعاناة غير المحتملة للمدنيين في أوكرانيا يجب على روسيا أن توقف فوراً أعمالها العدائية وأن تنفذ بالكامل قرار الجمعية العامة دإط - ١١/٢، المتخذ في ٢٤ آذار/مارس، وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة. وقد بلغت المساعدات الإنسانية الطارئة التي تقدمها اليابان إلى أوكرانيا والدول المجاورة، منذ الغزو، ٢٠٠ مليون دولار في المجموع. وستواصل اليابان الوقوف إلى جانب شعب أوكرانيا.

إن التصدي لعرقلة وصول المساعدات الإنسانية أمر بالغ الأهمية، ولكنه ليس كافياً. فينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف في الوقت المناسب للسماح بزيادة وصول المساعدات الإنسانية بمجرد إزالة العقبات التي تحول دون هذا الوصول.

وقد قررت اليابان في ١٠ أيار/مايو، بعد الاتفاق على أول هدنة على مستوى البلد في اليمن منذ ست سنوات، تقديم ١٠ ملايين دولار من خلال برنامج الأغذية العالمي استجابة لأزمة الغذاء في البلد. ومن المتوقع أن تحدث تلك المساعدة فرقا كبيرا على خلفية ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ودعما للمشردين داخليا المتضررين من النزاع في شمال إثيوبيا، قدمت اليابان ١٢,٤ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، بمجرد تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

إن اليابان مصممة على مواصلة بذل كل جهد ممكن لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وسنعمل عن كثب مع الدول الأعضاء

الإشغال المتعمد للنيران في المراعي، وإطلاق النار العشوائي، والإغارة على الماشية، وتعطيل إمدادات الغاز، وغير ذلك من أشكال السلوك العدائي الذي يهدف إلى تهريب المدنيين وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية. ومما يثير القلق بنفس القدر أن نرى محاولات استغلال قضية أسرى الحرب والأسرى المدنيين، الذين لا تزال أذربيجان ترفض عودتهم، في انتهاك لاتفاقيات جنيف وفي تحدٍ للتدابير المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية كإجراء عاجل في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. إن هذه الأعمال العدوانية المستمرة، والمصحوبة بخطاب عنيف يستخدم تهديدات عسكرية علنية، وتفسيرات محرفة للتاريخ، ومطالبات إقليمية لا تنتهي، وانعكاسات متلاحبة للالتزامات متفق عليها، هي أعمال ينبغي أن تكون مصدر قلق للمجتمع الدولي.

ولا تزال إعاقة وصول وكالات الأمم المتحدة الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى منطقة النزاع في ناغورني كاراباخ تقوض الجهود الرامية إلى إجراء تقييم شامل لاحتياجات السكان المدنيين وإيجاد استجابة إنسانية طويلة الأجل لها. ولدى تقديم الإغاثة والمساعدة في حالات يتعرض فيها الحق في الحياة والكرامة الإنسانية لتهديد وشيك يظل من الأولويات الحاسمة لمنظومة الأمم المتحدة أن تعالج بشكل كاف وفي الوقت المناسب مسألة وصول المساعدات الإنسانية إلى الناس على أرض الواقع، دون تمييز، وبضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات وأن أشيد بالجهود المتواصلة لحماية المدنيين تحت قيادة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

إن الاتجاه العالمي بشأن حماية المدنيين يبعث على القلق. فلا تزال النزاعات تتسبب في مقتل وإصابة المدنيين، وفي العنف الجنسي، وتشنت شمل الأسر، وحالات الاختفاء. ولا تزال سلامة العاملين في المجالين الطبي والإنساني ومرافقهم معرضة لخطر كبير. فيجب على

الدول غير كافية أو حتى غير موجودة. وفي تلك الحالات، يتحتم على منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في دعم الدول الأعضاء في إطار ولايتها وعمليات حفظ السلام الجارية. وبالمثل، ينبغي أن تشمل ولايات هذه العمليات نظاماً وأدوات حماية كافية لضمان عدم استهداف الجماعات المسلحة للمدنيين.

ثانياً، عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين، يجب أن يكون هناك فصل واضح بين الأعمال الإنسانية والأهداف السياسية، ويجب حماية المدنيين من أن يستخدمهم أي طرف في النزاع كأدوات.

ثالثاً، إن حماية العاملين في المجال الإنساني وضمان إيصال المعونة الإنسانية بفعالية إلى السكان الذين يحتاجون إليها أمس الحاجة أمراراً أساسيان.

رابعاً، يدين المغرب بشدة استهداف السكان المدنيين والهياكل الأساسية، بما في ذلك المدارس والمرافق الطبية، ويشدد على ضرورة التنفيذ الكامل والفعال لقرارات المجلس ذات الصلة في ذلك الصدد.

خامساً، يجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني والوفاء بالتزاماتها بحماية المدنيين وكفالة الحصول على المساعدة الإنسانية وإيصالها إلى المحتاجين. وثمة حاجة حيوية إلى منع ومعالجة الآثار المدمرة للنزاعات على المدنيين، ولا سيما في الشرائح الضعيفة من المجتمع، بينما بصفة عامة، هناك حاجة إلى أن تمتثل جميع أطراف النزاعات، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، امتثالاً كاملاً لقواعد القانون الدولي الإنساني.

سادساً، يجب أن تظل المساءلة عن أي انتهاكات للقانون الإنساني جزءاً أساسياً من جميع الاستراتيجيات الرامية إلى ضمان حماية المدنيين.

وأخيراً، سيكون من المفيد إدماج حماية المدنيين كجزء من نهج طويل الأجل يتجاوز تدابير الطوارئ. وتحقيقاً لتلك الغاية، يظل من الضروري اعتماد نهج وقائي يتقاطع بشكل منهجي مع جهود التنمية المدنية، بتأزر مع مرحلتي التعمير وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

الأخرى ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية ومنظمات المجتمع المدني للإسهام في ذلك المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

إن جلسة اليوم حسنة التوقيت جداً، لأنها تأتي في سياق حالة دولية مضطربة للغاية تهمننا جميعاً، وتتطلب من جميع أصحاب المصلحة تعزيز وضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ومنذ اتخاذ المجلس للقرار ١٢٦٥ (١٩٩٩)، الذي أدرج حماية المدنيين في جدول أعماله، عززت إجراءات المجلس بما لا يدع مجالاً للشك حماية المدنيين في إطار النزاعات المسلحة وأنقذت العديد من الأرواح. بيد أن استعراضاً للحالة فيما يتعلق بحماية المدنيين يبين أنها لا تزال مسؤولة عن الغالبية العظمى من الإصابات في النزاعات المسلحة.

ويواجه المجتمع الدولي، بالإضافة إلى تداعيات الجائحة المدمرة، أزمات سياسية واقتصادية وأمنية وبيئية وصحية وإنسانية وغيرها. ومما يؤسف له أن جميع تلك الأزمات تقريبا تصل إلى ذروتها في نفس الوقت، في سياق النزاعات المسلحة الجارية.

وثمة عقبة أخرى أمام حماية المدنيين هي انتشار النزاعات المسلحة، التي غالباً ما تكون أطرافها جماعات متطرفة عنيفة أو جماعات مسلحة من غير الدول تشن هجمات وحشية على المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية. ونتيجة لذلك، فإن النزاعات الحديثة اليوم معقدة ودائمة التغير ومجزأة. وأود الآن أن أسلط الضوء على النقاط التالية ذات الصلة.

أولاً، نكرر التأكيد على أن حماية المدنيين مسؤولية رئيسية للدول. غير أن من الواضح أن فترات النزاع يمكن أن تجعل قدرات بعض

وقد كان للنزاعات آثار مدمرة على منطقتنا المضطربة في الشرق الأوسط، حيث ينتهك القانون الدولي الإنساني انتهاكا صارخا. فوفقا لتقرير الأمين العام، أدت الهجمات على المدارس والمستشفيات والبنية التحتية للاتصالات والطرق والمصانع والمنازل وغيرها من الأعيان المدنية في اليمن إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد، الذي تفاقم مع زيادة بنسبة ٨ في المائة في عدد المحتاجين مقارنة بأوائل عام ٢٠٢١.

وبالمثل، تدهورت الحالة الإنسانية في فلسطين نتيجة لعقود من الاحتلال وسياسات الفصل العنصري التي انتهجها النظام الإسرائيلي. ولا يزال القتل الجماعي المنهجي للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، مستمرا، حيث يوجد في الأرض الفلسطينية المحتلة أكبر عدد من الإصابات وسط العاملين في مجال الرعاية الصحية في العالم. وفي غزة، تضررت البنية التحتية وحرمت الفلسطينيون من الخدمات الأساسية بسبب الحصار غير القانوني.

وفي سورية، أدى استمرار الاحتلال والإرهاب والعقوبات الأحادية الجانب إلى تشريد ملايين الأشخاص وإلحاق الضرر بالبنية التحتية والحد من الوصول إلى الموارد الحيوية وتعطيل تجارة وإمدادات المنتجات الغذائية والزراعية. وإزاء تلك الخلفية، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، يجب عدم تسييس المساعدة الإنسانية تحت أي ظرف من الظروف.

ثانيا، من الأهمية بمكان توفير الحماية أثناء النزاعات المسلحة، ولا سيما لأشد الفئات ضعفا، مثل النساء والأطفال. ويجب، في ذلك الصدد، رفع الجزاءات الانفرادية، التي تعوق إيصال المعونة الإنسانية بطرق مختلفة، على الفور.

ثالثا، يجب حماية جميع العاملين في المجال الطبي وفي مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

رابعا، من الضروري ضمان احترام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، التي تشكل حجر الزاوية في الإطار القانوني لحماية المدنيين.

وفي الختام، تثني المملكة المغربية على جميع المسؤولين عن حماية السكان في مناطق النزاعات على عملهم المثالي، وتغتنم هذه الفرصة للإعراب لهم عن تقدير خاص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي الإنساني. بيد أن المجتمع الدولي يشهد على عدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني وعدم المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة في ذلك الصدد.

فوفقا لتقرير الأمين العام الأخير (S/2022/381)، لا تزال النزاعات المسلحة تتسم بارتفاع عدد الوفيات والإصابات وتشريد المدنيين، فضلا عن الأضرار الكبيرة التي تلحق بالبنية التحتية الحيوية للمياه والصرف الصحي والكهرباء والخدمات الصحية وتدهورها. كما إن الحرمان والجوع متفشيان.

وعلاوة على ذلك، لا يزال العاملون في المجال الطبي والإنساني مستهدفين في أجزاء مختلفة من العالم.

كما أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم المعاناة الإنسانية وفرضت ضغوطا إضافية على أنظمة الرعاية الصحية المثقلة بالأعباء أصلا. ووفقا للتقرير، ساعدت اللقاحات أجزاء كثيرة من العالم على السيطرة على الجائحة. ومع ذلك، لا يزال توزيعها غير متكافئ إلى حد كبير. ولا يزال ما يقرب من ٣ بلايين نسمة ينتظرون الجرعة الأولى، ويعيش الكثير منهم في مناطق النزاع التي تعاني من ضعف النظم الصحية.

وقد أدى تغير المناخ إلى تفاقم مواطن الضعف المتصلة بالنزاعات، مثل انعدام الأمن الغذائي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجزاءات المفروضة على الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك عرقلة وصول المساعدات الإنسانية، تؤدي إلى عواقب سلبية على المدنيين المحتاجين.

لحياتهم وصحتهم والنزوح الجماعي في جميع أنحاء أوكرانيا، دُمرت مئات المدارس أو تضررت بشدة بسبب القصف الروسي والغارات الجوية. وتشكل الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب التي خلفتها القوات الروسية وراءها تهديدا قاتلا للمدنيين، بمن فيهم الأطفال.

ومما يؤسف له أن الأشخاص ذوي الإعاقة المحاصرين في النزاع يواجهون أيضا عقبات متعددة، بما في ذلك محدودية فرص الحصول على المساعدة الإنسانية وخدمات الرعاية الصحية والتعليم والدعم النفسي. وينبغي لنا أن نستغل الذكرى السنوية الثالثة المقبلة للقرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩)، الذي بادرت به بولندا والمملكة المتحدة، لإعادة تأكيد التزامنا بتخفيف معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة وبذل ما هو أفضل من أجل ضمان عدم التمييز ضدهم بأي شكل من الأشكال وتلبية احتياجاتهم الخاصة على نحو كاف في الاستجابات الإنسانية.

ووفقا لما أفادت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أجبر أكثر من ١٠٠ مليون شخص على مستوى العالم على الفرار من الحرب، والعنف والاضطهاد والتمييز. وهو أعلى رقم مسجل. ومن بينهم ١٤ مليون شخص في أوكرانيا أجبروا على الفرار من ديارهم نتيجة للعدوان الروسي. وفي غضون ثلاثة أشهر فقط، نزح ٨ ملايين شخص داخليا، وغادر ٦ ملايين آخرون أوكرانيا بحثا عن ملجأ في البلدان المجاورة، بما في ذلك بولندا، حيث تجاوز عدد الأفراد الذين عبروا الحدود الأوكرانية البولندية منذ ٢٤ شباط/فبراير ٣,٤ مليون شخص. ونؤيد نداء مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الذي ذكر أن عدد المشردين على الصعيد العالمي ينبغي أن يكون بمثابة جرس تنبيه لمزيد من العمل لتعزيز السلام ومعالجة جميع أسباب النزوح القسري.

ويجب أن نشدد على أن الدول الأطراف، بموجب المادة المشتركة ١ من اتفاقيات جنيف الأربع، ملزمة باحترام القانون الإنساني الدولي وضمن احترامه في جميع الظروف. إن مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي الإنساني أمر لا غنى عنه لتحقيق العدالة للضحايا. وعلى الرغم من هذا الالتزام الدولي الواضح وغير

خامسا، من أجل حماية المدنيين، يجب إنهاء التدخل العسكري، بما في ذلك الحصار والاحتلال الأجنبي. وعلاوة على ذلك، فإن تحقيق حل سياسي طويل الأجل هو السبيل الوحيد للحفاظ على سلامة المدنيين من الأذى والمعاناة. وفي هذا الصدد، يجب على الدول أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بمنع نشوب النزاعات وحلها سلميا.

سادسا، من الأهمية بمكان أن تطالب الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، الأطراف المتنازعة بالوفاء بالتزاماتها واحترام القانون الدولي الإنساني، بغية تجنب المدنيين المزيد من المصاعب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بولندا.

السيدة سكوتشيك (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بشكر وفد الولايات المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم الهامة وبالإعراب عن تقديري لجميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم المثيرة للاهتمام والمحفزة للتفكير.

وتؤيد بولندا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا، وممثل سويسرا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

تظهر صورة مقلقة جدا من تقرير الأمين العام عن حالة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في عام ٢٠٢١ (S/2022/381). هناك آلاف من القتلى والجرحى المدنيين، ومنازل مدمرة، وهجمات على البنية التحتية المدنية الأساسية، وأزمات للاجئين - هذه هي العواقب المروعة للنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ولا تزال بولندا تشعر بالقلق إزاء الضرر الذي لحق بالمدنيين أثناء الأعمال العدائية النشطة في المناطق الحضرية المأهولة بالسكان. وتتطلب الحماية الفعالة مزيدا من التركيز على الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمشردون داخليا، لأنهم يعانون أشد المعاناة من العواقب المدمرة وغير المتناسبة للنزاعات المسلحة.

لقد ذكرنا الحرب الروسية ضد أوكرانيا بأن الأطفال يتأثرون دائما بشكل خاص أثناء النزاعات. وبالإضافة إلى التهديد المباشر

بدورها وبالإسهام في المبادرات والأنشطة الرامية إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تأتي مناقشة اليوم المفتوحة في مرحلة حرجة لحماية المدنيين. وقد أضيف عدوان الاتحاد الروسي، غير المبرر ومن دون سابق استقزاز، على أوكرانيا إلى عدد من النزاعات الجارية الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وتؤيد إيطاليا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا، ومجموعة أصدقاء حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره السنوي عن حماية المدنيين (S/2022/381).

وكما جاء في القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، الذي اعتمد قبل عام واحد فقط وشاركت إيطاليا في تقديمه، ينبغي لجميع أطراف النزاعات المسلحة أن تميز بين السكان المدنيين والأهداف المدنية، من جهة، والمقاتلين والأهداف العسكرية، من جهة أخرى. ومع ذلك، قبل بضعة أسابيع فقط، لقي ٦٠ شخصا حتفهم في منطقة لوهانسك عندما قصف الجيش الروسي مدرسة. وهذا ليس سوى أحدث مثال على كيف أصبحت المدن للأسف ساحات المعارك في عصرنا وكيف يتم استهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية بشكل متكرر.

ويساورنا قلق خاص إزاء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان. ولذلك، نؤيد المفاوضات الجارية في جنيف بهدف تقديم إعلان سياسي لحظر استخدامها.

ومن الأهمية بمكان إيجاد سبل لضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني وضمان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ومن دون عوائق إلى السكان المحتاجين. لقد اتفقنا في كثير من الأحيان على مبادئ عالمية لحماية المدنيين وإنقاذ الأرواح، ولا يمكننا الآن أن نسمح للقرارات الهامة بأن تظل كلمات جوفاء. ونحن بحاجة إلى مناقشة وإيجاد حلول عملية.

المشروط، فإن روسيا تسببت عمدا خلال الأشهر الثلاثة الماضية، من خلال ارتكاب جرائم حرب في أوكرانيا، في كارثة إنسانية في أوكرانيا وتجاهلت بشكل صارخ مبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وبوصفنا المجتمع الدولي، يجب أن نكفل محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم. وبولندا، من جانبها، تتعاون تعاوننا وثيقا مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في الحالة في أوكرانيا، وتجري في الوقت نفسه تحقيقا محليا في جريمة الحرب العدوانية التي ارتكبتها روسيا ضد هذا البلد، والتي تستوجب العقوبة بموجب القانون البولندي. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأنا، مع أوكرانيا وليتوانيا، فريق تحقيق مشترك يعمل في إطار وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية، من أجل جمع الأدلة على الجرائم المرتكبة في أوكرانيا والحفاظ عليها.

وندعو روسيا إلى التقيد بالقرار الملزم قانونا لمحكمة العدل الدولية، الصادر في ١٦ آذار/مارس، بشأن التدابير المؤقتة في قضية أوكرانيا ضد روسيا. ونرحب بإنشاء لجنة تحقيق مستقلة بشأن أوكرانيا من قبل مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وتتزامن مناقشتنا مع الذكرى السنوية السادسة لاتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية الرعاية الصحية في حالات النزاع. وخلال الحدث الجاني الذي عقد أمس بشأن الإجراءات العملية لتنفيذ ذلك القرار، الذي شاركت بولندا في تنظيمه، أشير إلى الفجوة التي لا تزال قائمة - وحتى الآخذة في الاتساع - بين المبادئ والواقع. ولذلك، نحتاج إلى تعزيز دعمنا ودعوتنا نحو الامتثال الكامل للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أن القانون الدولي الإنساني هو أحد أعظم إنجازات المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى الحد من معاناة المدنيين أثناء النزاع المسلح. ولكن لا يمكن أن يظل إنجازنا المشترك إلا إذا احترمنا جميعا مبادئه، وامتثلنا امتثالا تاما لأحكامه وكفلنا المساءلة عن انتهاكاته. ولا تزال بولندا ملتزمة بالقيام

مؤسسات التحقيق المستقلة والدولية والمحلية لكفالة عدم الإفلات من العقاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد راي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): في المستهل، أتوجه بالشكر إلى رئاسة الولايات المتحدة على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح. وأشكر مقدمي الإحاطات على ما قدموه لنا من إحاطات شاملة وثاقبة هذا الصباح.

إن حماية المدنيين في صميم عمل الأمم المتحدة ومقاصدها. بيد أن التحديات التي تواجه حماية المدنيين ستظل قائمة ما دامت النزاعات التي طال أمدها دائرة والنزاعات الجديدة مستمرة في النشوء. ونشهد في السنوات الماضية والأونة الأخيرة مستويات قياسية من الخسائر في صفوف المدنيين والتشريد القسري وانتهاكات حقوق الإنسان والحرمان.

وقدم تقرير الأمين العام (S/2022/381) صورة قاتمة للنزاعات في الفترة الأخيرة، فقد أسفرت عن جملة أمور منها مقتل ١١ ٠٧٥ ١١ شخصا وتشريد ٨٤ مليون شخص قسرا وإصابة ٩ ٧٩٧ ٩ مدنيا بسبب المتفجرات وحدها ومعاناة ١٤٠ مليون نسمة من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

ويجب أن نكفل الامتثال للقانون الدولي المنطبق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في إدارة النزاعات المسلحة، بما في ذلك إتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وحماية المشردين قسرا والنساء والأطفال. ويمكن لعمليات الأمم المتحدة للسلام التي تمتلك موارد كافية أن تنفذ تلك الولايات في الميدان.

ومن المؤسف أن يتعرض المدنيون الأبرياء لهذه المحنة المدمرة. وندين بشدة الهجمات العشوائية التي يشنها جميع أطراف النزاعات ضد المدنيين والهيكل الأساسية المدنية. ويجب أن نضع حدا للاستهداف المتعمد للمدنيين في حالات النزاع المسلح.

وتقع على عاتق الدولة المسؤولية الرئيسية عن حماية مدنييها ومنع ممارسة العنف ضدهم. ويجب أن نعزز قدرة الحكومات الوطنية

واسمحوا لي أن أثير ثلاث نقاط كشحن للأفكار من أجل مزيد من التفكير. أولا، إذا لم يتمكن مجلس الأمن وعندما لا يتمكن من الاتفاق على وقف لإطلاق النار، ينبغي للأمم المتحدة أن تكون قادرة على التدخل بسرعة، على الأقل للسماح بالمرات الإنسانية ووصول المساعدات الإنسانية، مع التقيد التام بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد، والنزاهة، والاستقلال، والإنسانية. وفي هذا الصدد، فإن آلية الإجلاء التي أنشئت في ماريوبول، بفضل جهود التنسيق التي تبذلها الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، هي مثال واضح على كيف لا يمكن ترك القانون الدولي الإنساني لمجرد المبادرة العفوية للجماعات المسلحة وغير المسلحة. وتؤدي إيطاليا دورا أكثر استباقية للأمم المتحدة في تعزيز الالتزامات الإنسانية الدولية وفي رصد تنفيذها. وقد توفر إضافة بروتوكول مخصص جديد إلى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ إطارا معياريا محددًا لآلية تنسيق تابعة للأمم المتحدة تركز على الممرات الإنسانية وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية. وقد يعزز أيضا الالتزام الدولي بحماية المدنيين.

ثانيا، من منظور وطني، من الأهمية بمكان إعطاء الأولوية لحماية المدنيين عند التخطيط لجميع العمليات العسكرية وتنفيذها فضلا عن تكريسها في جميع المبادئ التوجيهية العسكرية الوطنية. ويمكن لتزويد المقاتلين بتدريب محدد الأهداف على وصول المساعدات الإنسانية والممرات الإنسانية أن ينعكس إيجابا على الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

ثالثا، تعتقد إيطاليا اعتقادا راسخا بأن وجود أفراد نساء في الجيش يمكن أن يكون له أثر إيجابي كبير على حماية المدنيين. فقد أثبتت المرأة نجاحها في تعزيز الثقة، التي تتدرج في صميم اتفاقات وصول المساعدات الإنسانية وممراتها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على حجر الزاوية الأخير في حماية المدنيين، ألا وهو المساءلة. وفي ذلك الصدد، تدعو إيطاليا المجتمع الدولي إلى ضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للعمل الذي تضطلع به

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.
السيد دفورنيك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): ألاحظ حضور ممثل نظام بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي.

تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وكذلك البيان الذي أدلت به ممثلة سويسرا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.
 وأود أن أشكر الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الهامة، وكذلك جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم.
 وأود أيضا أن أعرب لأصدقائنا، حكومة الولايات المتحدة وشعبها، عن خالص تعازينا للمأساة المروعة التي تشهدها تكساس.

إن المدنيين، وحقوقهم، من أوائل المتضررين من أي حرب. ويكافح ملايين المدنيين والأوكرانيين والأجانب في أوكرانيا حاليا - لا من أجل حقوقهم فحسب، ولكن من أجل حياتهم أيضا.

وتواصل القوات الروسية هجماتها العشوائية على المدن الأوكرانية، بضربات بالقذائف والمدفعية الثقيلة، بما في ذلك الهجمات التي شنتها الليلة الماضية. وقد لقي عشرات الآلاف من المدنيين مصرعهم، وأصيب كثيرون آخرون. وفقد ما يقرب من ٢٢٠ ٠٠٠ شخص منازلهم. وأجبر ملايين المواطنين الأوكرانيين على الفرار من المناطق المحتلة أو المتضررة من الحرب. وتشرّد ثمانية ملايين شخص داخلها، وغادر ٦,٥ ملايين شخص أوكرانيا بصفتهم لاجئين.

وهذه أسوأ أزمة لاجئين تشهدها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وليس لدينا أدنى شك في أن استراتيجيات الحرب الروسية قد تصورت أزمة اللاجئين هذه - وأزمة الغذاء - على أنها إحدى النتائج المنتظرة. غير أن روسيا لم تقدر كرم الضيافة والالتزام بمساعدة الجيران والأصدقاء والاستعداد لذلك حق قدرها. ونكرر الإعراب عن امتناننا لهم جميعا. ونقدر أيضا المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية وإجلاء المدنيين من المناطق المتضررة من الحرب.

على تنفيذ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين إذا أريد للدول أن تتحمل تلك المسؤولية. ويجب أن نكفل إعطاء الأولوية للسياسة ونعزز الدبلوماسية الوقائية بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

وتتشدّد نيبال، من واقع تجربتها في عمليات السلام بقيادة وطنية، على أهمية تعزيز الحوار السياسي والوثام الاجتماعي والتفاهم من أجل توفير الحماية للمدنيين أثناء النزاع وخلال فترة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ومن الضروري إشراك قادة المجتمعات المحلية ومنظماتها في بناء السلام. ويكتسي الاستثمار في التعليم وبرامج التوعية وإيجاد فرص العمل أهمية حاسمة. وبالمثل، تساعد هياكل الدولة الشاملة للجميع والتمثيلية على إرساء العدالة الاجتماعية وبناء السلام الدائم.

وما فتئت نيبال تدعم الإطار المعياري للأمم المتحدة الذي يهدف إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وتأمينهم. ونيبال حاليا هي ثاني أكبر بلد مساهم بقوات وأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونوفر تدريباً عالي الجودة لحفظة السلام التابعين لنا، قبل النشر وفي مسرح العمليات، على القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبقين لحماية المدنيين في الميدان.

وسعياً لتحقيق أفضل النتائج في الميدان، ينبغي معالجة ولاية حماية المدنيين على أنها نهج يشمل البعثة بأكملها ودعمها بالموارد المالية والبشرية الكافية. ونشدد على أهمية الملكية الوطنية والحلول السياسية بغية الحيولة دون عودة البلدان إلى النزاع أثناء انتقال البعثة وانسحابها.

وختاماً، تشكّل حماية المدنيين أثناء النزاع المسلح مهمة صعبة للأمم المتحدة. وكثيراً ما يستند الحكم على نجاح الأمم المتحدة إلى قدرتها على حماية المدنيين في الميدان. ويجب أن نتأكد من نجاح الأمم المتحدة في الوفاء بتلك المسؤولية. ونيبال ملتزمة بالاضطلاع بدورها بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة ببذل قصارى جهدها لتنفيذ ولاية المجلس المتعلقة بحماية المدنيين في مناطق النزاع.

في تكساس. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على تقريره عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2022/381) وتقريره لعام ٢٠١٨ عن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين (A/ES-10/794)، الذي يظل ذا أهمية بالغة. وأود أيضا أن أشكر ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية على إحاطته.

لقد بني صرح القانون الدولي الإنساني برمته بهدف أساسي هو حماية أولئك الذين لا يشاركون، أو توقفوا عن المشاركة، في الأعمال العدائية، ومع ذلك، في فلسطين، هؤلاء هم الضحايا الرئيسيون للاحتلال الإسرائيلي - مدنيونا وسجنائنا وجرحانا ومرضانا.

وعلى حد تعبير منسق الأمم المتحدة المقيم السابق ومنسق الشؤون الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة، فإن الحالة في فلسطين هي "أزمة الحماية الأطول أمدا في تاريخ الأمم المتحدة" - ويمكن للمرء أن يضيف، دون أن تلوح لها نهاية في الأفق.

وكل يوم هو تذكرة صارخة بأن شعبنا قد ترك بلا حول ولا قوة في مواجهة الهجمات المتكررة لقوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين. ولا يجد أهلنا الأمان في أي مكان - لا في بيوتهم، ولا في مدارسهم، ولا في الشوارع، ولا في مباني الأمم المتحدة، ولا في المستشفيات. ما من أحد في مأمن - لا الطفل، ولا المرأة، ولا الرجل، ولا العامل في المجال الإنساني، ولا المزارع، وبالتأكيد، كما بينت الأحداث الأخيرة، ولا حتى الصحافي.

لقد كرس شيرين حياتها لتكون صوتا للضحايا حتى أصبحت ضحية هي نفسها. كرس حياتها لسرد قصص الفلسطينيين، وللأسف فإن مقتلها جزء لا يتجزأ من القصة الفلسطينية، قصة التعرض للتهديد في كل وأي مرحلة من مراحل حياة المرء وغياب السلام، حتى في موته، حتى جنازتها تعرضت للهجوم. ولكنها أيضا قصة صمود أمة بأكملها لن تستسلم للأسر - الأمة التي حزنّت على شيرين وكرمته في القدس وفي كل مكان.

وانعدام الأمن هذا، الذي تحملته أمة بأكملها في جسدها، هو نتيجة مباشرة للإفلات الإسرائيلي التام من العقاب. وتظل المسألة

ولا يزال السكان المدنيون في المناطق المحتلة والمتضررة من الحرب في أوكرانيا معرضين بشدة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها القوات الروسية بشكل منتظم - القتل والتعذيب والاحتجاز غير القانوني والترحيل القسري والحرمان من حقوق الملكية والانتهاكات المقلقة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة والهجمات على الهياكل الأساسية المدنية في جميع أنحاء أوكرانيا ومصادرة الحبوب من المزارعين المحليين. وما ذكرته لا يورد كامل قائمة الجرائم الروسية المرتكبة ضد المدنيين في أوكرانيا. واختطاف ما لا يقل عن ٢٣٠ ٠٠٠ طفل أوكراني، من بين ١,٤ مليون مواطن أوكراني رُحلوا قسرا إلى روسيا، جريمة تهدف إلى تدمير الأمة الأوكرانية من خلال حرمانها من شبابها، وهو أحد المظاهر الحديثة للاستعمار.

وتتعمد روسيا مهاجمة المدنيين الأوكرانيين في إطار استراتيجيتها الحربية النازية. غير أن من يرتكب هذه الفظائع أفراد، ولكل منهم اسم. وقد حكمت محكمة أوكرانية أول أمس على الجندي الروسي فاديم شيشيمارين بالسجن مدى الحياة بتهمة قتل مدني أعزل في منطقة سومي. وبالأمس، أعلن مكتب المدعي العام في أوكرانيا أنه تم التعرف على خمسة جنود روس وثلاثة أعضاء من مجموعة فاغنر شبه العسكرية كمشتبه بهم في القيام باختطاف وتعذيب وقتل عمدة قرية موتيجين بمنطقة كييف - أولغا سوخينكو وزوجها وابنها.

ونكرر التأكيد على أن من أمر بارتكاب جرائم ضد المدنيين وقام بارتكابها والتستر عليها لن يفلت من العدالة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في عملية ضمان العدالة لجميع المدنيين الذين يعانون من فظائع روسيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ الولايات المتحدة على رئاستها لمجلس الأمن وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح. وأود أيضا أن أعرب عن تعازينا لكم، سيدي الرئيس، على الخسارة الفادحة في الأرواح

وبينما ندعو إلى اتخاذ إجراءات فورية لتوفر للشعب الفلسطيني الحماية التي يستحقها، فإننا نشدد على أن الشعب الفلسطيني لن يكون آمنا حقا إلا بعد أن ينال حقه في تقرير المصير وينتهي الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني.

إن النداءات لاحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لا يمكن أن تتعايش مع رفض محاسبة الاحتلال الإسرائيلي الذي يكافئ ويحمي القتل بشكل منهجي ويتهم ويعاقب ضحاياهم - كفى حرمان من العدالة، وكفى عدالة انتقائية، وكفى تأخيرا لتحقيق العدالة.

لماذا السعي إلى تحقيق العدالة يكون متوافقا مع السعي إلى تحقيق السلام، بل ولا غنى عنه، في كل مكان ما عدا في فلسطين؟ وقد أكدت التجربة، بما في ذلك في فلسطين، أنه بدون العدالة لا يمكن أن يكون هناك سلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد مناقشة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة. كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم الثاقبة.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين.

إن حماية المدنيين تقع في صميم عمل الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا يزال المدنيون على مستوى العالم يواجهون مخاطر متزايدة بسبب النزاعات المستمرة والأزمات الإنسانية والتهجير القسري، الذي بلغ أكثر من ١٠٠ مليون شخص الأسبوع الماضي. وفي الوقت الذي يستجيب فيه العاملون في المجال الإنساني وحفظه السلام لهذه الاحتياجات، فإنهم يواجهون تحديات متعددة، بما في ذلك الهجمات ضدهم.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2022/381)، لا يزال الوصول يشكل تحديا خطيرا في أجزاء كثيرة من العالم، حيث يتحمل المدنيون المحاصرون في حالات النزاع العبء الأكبر. وفي هذا السياق، فإن هذه المناقشة تأتي بالتأكيد في الوقت المناسب تماما.

هي أفضل أشكال الحماية والزادع الأكثر فعالية ضد استهداف مدنيين وتكرار الجرائم.

ويعرف القادة والجنود والمستوطنون الإسرائيليون أنهم يتمتعون بحصانة شاملة عندما يتعلق الأمر بجرائمهم ضد الشعب الفلسطيني. إنهم يرتكبونها في وضوح النهار، بوقاحة وبشكل متكرر.

وقبل ٣٠ عاما تقريبا، دعا مجلس الأمن إلى مصادرة أسلحة المستوطنين الإسرائيليين، بهدف منع أعمال العنف غير القانونية التي يرتكبونها، ودعا كذلك إلى اتخاذ تدابير لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم في جميع أنحاء الأرض المحتلة، بما في ذلك، في جملة أمور، وجود دولي أو أجنبي مؤقت. وأشار هنا إلى القرار ٩٠٤ (١٩٩٤).

ولم ينفذ هذا القرار قط، شأنه في ذلك شأن قرارات كثيرة أخرى، وحتى الوجود الدولي المؤقت في الخليل طرده إسرائيل. وهذا جزء من الحرب الإسرائيلية المستمرة ضد أي شاهد على جرائمها وأي جهد لوضع حد لها. ورفضت إسرائيل منح تأشيرات للموظفين الدوليين التابعين لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. لقد اعتدت على الصحفيين وقتلتهم. وهاجمت وقتلت أعضاء حركة التضامن الدولية. واعتقلت وقتلت المدافعين عن حقوق الإنسان، وصنفت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، بما فيها تلك التي تدافع عن حقوق الإنسان وتسعى إلى المساواة، كمنظمات إرهابية.

وفي عام ٢٠٢١، دعت الجمعية العامة، تكرارا لما ورد في القرار ٩٠٤ (١٩٩٤)، إلى اتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة، وأشارت في هذا الصدد إلى تقرير الأمين العام عن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، ورحبت بملاحظاته، بما في ذلك ما يتعلق بتوسيع نطاق آليات الحماية القائمة لمنع الانتهاكات وردعها.

وندعو الأمين العام إلى تنفيذ مقترحاته دون إبطاء، ولا سيما بضمان وجود دولي أكثر وضوحا وفعالية على أرض الواقع لضمان حماية الشعب الفلسطيني.

والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية، بما في ذلك من خلال المنصات الإلكترونية، على الهجمات على حفظة السلام والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تضع استراتيجية اتصالات فعالة لمكافحة هذه المشكلة. وينبغي توفير الموارد الكافية لبعثات حفظ السلام وتجهيزها للوفاء بولايتها المعنية بحماية المدنيين، بما في ذلك من خلال إشراك المجتمعات المحلية وجمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها، في جملة أمور. ويجب على مجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار هذه المسائل عند وضع ولايات بعثات حفظ السلام.

أخيراً، علينا أن نتغلب على ثقافة الإفلات من العقاب وأن نحاسب الجناة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ولا يمكن التغاضي عن استهداف المدنيين والمدارس والمستشفيات والجهات الفاعلة الإنسانية تحت أي ذريعة، ويجب التحقيق في هذه الهجمات والمساءلة عنها. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) بشأن حماية الحماة، وندعو إلى تنفيذه تنفيذاً فعالاً. ولئن كان من الأهمية بمكان تعزيز المؤسسات القضائية الوطنية في البلدان المضيفة، ينبغي للمجلس أيضاً أن يدعم آليات المساءلة الدولية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، لكي يبعث بالرسالة الصحيحة إلى الجناة.

وبوصفنا دعاة لحماية المدنيين، ما زلنا ملتزمين بالقيام بدورنا والإسهام في جميع الجهود الرامية إلى حماية المدنيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ملديف.

السيدة علي (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الولايات المتحدة على عقد مناقشة اليوم بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم المتمعة الهامة، وأشكر الأمين العام على تقريره (S/2022/381).

إن النزاعات تخلف عواقب وخيمة وبعيدة المدى، لا سيما المدنيين. وتتمثل أولويتنا، فضلاً عن ولاية مجلس الأمن نفسه، في

وحماية المدنيين أولوية وطنية هامة لبنغلاديش، وما زلنا ملتزمين بكل الجهود الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين. ويعمل ما يقرب من ٧ ٠٠٠ من حفظة السلام من بنغلاديش في بعض من أكثر البعثات تحدياً، حيث يوفرون الأمن في المواقع المدنية، ويكفلون الخدمات الإنسانية دون عوائق، ويدعمون تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية وإشراك المجتمعات، ويعملون من أجل تمكين النساء والشباب.

كما نوفر المأوى والحماية لأكثر من مليون مدني من الروهينغا النازحين قسراً، الذين فروا من الفظائع والاضطهاد في ميانمار. وما زلنا نشعر بالقلق من أن الحالة في ميانمار لا تزال غير آمنة للمدنيين، وخاصة الأقليات العرقية والدينية مثل الروهينغا. إن استمرار تحدي سلطات ميانمار ورفضها السماح بوصول الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية تذكير واضح بفشلنا في ترسيخ أبسط المبادئ الأساسية لحماية المدنيين. ونكرر دعوتنا إلى أن يتخذ مجلس الأمن إجراء أكثر حسماً لضمان حماية المدنيين المعرضين للخطر في ذلك البلد. وأود أنؤكد ثلاث نقاط محددة في هذا الصدد.

أولاً، يجب أن نكفل احترام جميع أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني والامتنال الكامل له. ويتعين علينا تكثيف الجهود لزيادة الوعي بين جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني وتلك الناشئة عن قرارات مجلس الأمن مثل القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، بشأن حماية العاملين في المجال الطبي والقرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١) بشأن حماية البنية التحتية المدنية الحيوية. كما أن للجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة في الميدان دوراً حاسماً تؤديه. ويتعين دعم المنظمات المحلية العاملة على مستوى القاعدة الشعبية في ذلك الصدد. وفي الوقت نفسه، ينبغي لمجلس الأمن نفسه أن يستخدم أدواته، بما في ذلك نظم الجزاءات، للتصدي للهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية وغيرها من الأهداف غير المحصنة مثل المدارس والمستشفيات ومنع تكرارها.

ثانياً، إن ضمان سلامة وأمن حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني أمر بالغ الأهمية. وغالباً ما تعرض أعمال التضليل

"إن من غير المجدي التفكير [...] في أنه يمكن أن يكون لدينا قانون دولي مسخر ومنحاز دائما إلى جانبنا. كما أن من غير المجدي الاعتقاد بأنه يمكن أن تكون لدينا محاكم دولية تصدر دائما القرارات التي نريدها لتعزيز مصالحنا. ولا يمكننا أن نتعاون بنجاح مع بقية العالم في إقامة عهد للقانون ما لم نكن مستعدين لأن يعمل هذا القانون أحيانا ضد ما قد يكون من مصلحتنا الوطنية".

ولا يمكن لأي قوة فورية أن تأتي لإنفاذ تلك القواعد والمعايير الدولية. ويتطلب نظامنا المتعدد الأطراف أن نتخذ نهجا قائما على المبادئ إزاء الانتهاكات. وسوف يؤدي النظام الذي توجه فيه الدوافع السياسية القضايا والمسائل التي نعمل على التصدي إلى تقويض جهودنا الرامية إلى التصدي للانتهاكات بدلا من تعزيزها، وهذا أمر يجب تجنبه.

ونحث أيضا البلدان التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي على أن تفعل ذلك وأن تظهر التزامها الأساسي بسيادة القانون والسلام والأمن ومنع أخطر الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي - الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان. ومن خلال انضمام المزيد من البلدان إلى المحكمة الجنائية الدولية، يمكننا العمل على جعل نظامنا للعدالة الجنائية الدولية أكثر عالمية، فضلا عن السماح بوصول الجميع إلى العدالة. وأكرر القول مرة أخرى، أنه يجب أن يكون عمل المحكمة الجنائية الدولية والمدعين العامين مستقلا وألا تؤثر عليه المصالح السياسية، وإلا فإننا نخطر بتقويض إحدى أدواتنا الرئيسية في مجموعة الأدوات المعنية بحماية حقوق المدنيين في حالات النزاع المسلح.

وما برحت ملديف، بوصفها بلدا صغيرا، ترى أهمية احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومعايير نظامنا المتعدد الأطراف فضلا عن التقيد بها. ويمكن للمعلومات أن تنقذ الأرواح وفي حالات النزاع المسلح. لذلك، يجب أن نعمل بطاقة متجددة لمنع نشوب النزاعات وأن نكفل في حالات نشوبها التزام الأطراف فيها بحماية المدنيين.

صون السلم والأمن الدوليين. لذلك، يجب أولا أن يكون هدفنا تجنب النزاعات المسلحة من خلال الحوار الفعال ومشاركة تعددية الأطراف. ويجب أن يكون ذلك أيضا أولويتنا القصوى. ولكن عندما ينشب النزاع، من الأهمية بمكان أن تمتثل جميع الأطراف، بما في ذلك الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة من غير الدول، امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تكفل حماية المدنيين.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة، في مختلف النزاعات في جميع أنحاء العالم، تقارير وأشرطة فيديو وأدلة أخرى مثيرة للقلق على الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمرافق الطبية ووسائل الإعلام والصحفيين، فضلا عن المساكن والملاجئ. كما تعرض العاملون في المجال الإنساني للهجوم. تدين ملديف بقوة استهداف المدنيين وتشدّد على ضرورة التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات الدولية ذات الصلة بحماية البنية التحتية المدنية. إن هذه الهجمات لا تؤدي إلى وفيات المدنيين فحسب، بل تخلف أيضا صدمات نفسية وأمراض عقلية وتوفر ظروفا ملائمة لانتشار العنف الجنسي واختفاء الأفراد وتشتت العائلات. وفي الوقت نفسه، تلحق النزاعات أضرارا بالبنية التحتية وتقوض الخدمات المدنية الحيوية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء والرعاية الصحية، الأمر الذي قد يكون له عواقب سلبية أخرى. وهذا أمر يثير القلق بشكل خاص في ظروف الجائحة العالمية الحالية.

ويجب أيضا توخي الحذر لضمان عدم التسرع في إصدار الأحكام استنادا إلى حقائق محدودة ومعلومات مضللة تتوافر في العديد من تلك الحالات. ويجب عدم الفصل في هذه المسائل في وسائط الإعلام. ومن الحيوي جمع جميع المعلومات والمضي قدما بحكمة، باستخدام الآليات والأطر المتفق عليها دوليا. وفي ذلك الصدد، ليست هناك حاجة لوضع آليات جديدة. ويتعين على الدول أن تفي بالتزاماتها القائمة بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، فإن عبارات رجل القانون الموقر ورئيس هيئة الادعاء للولايات المتحدة في محاكمات نورمبرغ، روبرت جاكسون، وثيقة الصلة بهذه النقطة حيث كان بليغا في القول:

المدنيين والبنى التحتية الحيوية. ولا تزال شبكات الكهرباء وشبكات المجاري والمستشفيات عرضة للهجمات الإلكترونية، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب إنسانية وخيمة. يتطلب هذا التهديد الجديد حلولاً جديدة وفهماً أفضل لمفهومنا لحماية المدنيين الذي يتكيف مع العصر الرقمي.

وتدعو كوستاريكا إلى تعزيز الالتزامات بحماية المدنيين والبنى التحتية الحيوية، بما في ذلك فهم انطباق القانون الدولي على حماية المدنيين من العمليات السببرانية في سياقات النزاع المسلح.

ووفقاً للبنك الدولي، عاش ٥٥ في المائة من سكان العالم في المدن في عام ٢٠٢١، وبحلول عام ٢٠٥٠ من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٧٠ في المائة. لذلك فإن تأثير الإنتاج والانتشار غير المنضبطين للأسلحة وذخائرها، فضلاً عن كثافة الهجمات السببرانية ضد البنى التحتية المدنية، سيؤثر بشكل متزايد على السكان الذين يعيشون في مناطق مكتظة بالسكان. وتهيب كوستاريكا بالمجلس أن يقرّ بالتدابير اللازمة لمنع هذه السيناريوهات وأن يعتمدها وأن يبرهن على التزامه من خلال إجراءات ملموسة ومستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد ماينيرو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): منذ إدراج حماية المدنيين كبنء في جدول أعمال مجلس الأمن في عام ١٩٩٩، ظلت هذه الحماية إحدى الأولويات المواضيعية للمجلس. ومن الضروري أن يظل مجلس الأمن ملتزماً بهذه المسألة من خلال تعزيز الاحترام الكامل للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2022/381) ونقدّر توصياته واستنتاجاته.

ونأسف لأن النزاعات المسلحة لا تزال تتسم بمستويات عالية من الوفيات والإصابات والعنف الجنسي والتعذيب وتشنت الأسر والاختفاء. واليوم، يقيم ٥٥ في المائة من سكان العالم في المناطق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

السيدة تشان فالغيريدي (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): إذ

نحتفل بأسبوع حماية المدنيين، تسلّم كوستاريكا وتأسف للخسائر البشرية التي لا مبرر لها التي لا تزال تسببها النزاعات المسلحة للفتيات والفتيان والنساء والرجال الأبرياء المحاصرين بنيران الأعمال القتالية. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، تأسف كوستاريكا لاستمرار تقصير مجلس الأمن في الوفاء بولايته بموجب المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٢١ تجاوز الإنفاق العسكري العالمي تريليوني دولار لأول مرة في التاريخ. ويمكننا أن نتوقع أنه بدون بذل جهد منظم مقابل، زيادات في توسيع نطاق الأسلحة التي كان الغرض منعها بموجب المادة ٢٦، وما سينشأ عن ذلك من أثر على النزاع والعنف المسلح.

لذلك أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى أن يقترح مجلس الأمن، بمساعدة لجنة الأركان العسكرية، خططاً لإنشاء نظام معني بتنظيم الأسلحة. ويجب أن يشمل ذلك بذل جهد أكثر فعالية لرصد وإنفاذ إجراءات حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبالمثل يجب على الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، مثل بعثات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات، أن تؤدي أيضاً دوراً مركزياً في رصد الأسلحة والذخائر وما يتصل بذلك من تبادل المعلومات مع لجان الجزاءات، تمشياً مع ولاياتها. ومع ذلك، فإنهم لا يفعلون ذلك بطريقة صارمة.

ويمكن لتلك الخطوات، التي تكملها تقييمات كبيرة وأكثر شفافية لمخاطر عمليات نقل الأسلحة والذخائر، أن تساعد على حل التناقض بين جهودنا لضمان حماية المدنيين وبين آثار الانتشار غير المنضبط للأسلحة التقليدية وذخائرها وإساءة استخدامها. وتعتقد كوستاريكا أن نزع السلاح يبدأ من بداية دورة حياة الأسلحة، بما في ذلك قرار عدم إنتاجها أو حيازتها في المقام الأول.

ثانياً، يشكل استخدام العمليات السببرانية كوسيلة أو أسلوب من أساليب الحرب في حالات النزاع المسلح خطراً حقيقياً على رفاه

النزاعات المسلحة. وقد دفعت هذه الحالة المجلس إلى اتخاذ القرار ٢٥٦٥ (٢٠٢١)، الذي طلب من جميع أطراف النزاع أن تنفذ فوراً هدنة إنسانية مستدامة ومستمرة لتيسير التوزيع العادل والأمن للقاحات كوفيد-١٩ في المناطق المتضررة من النزاع. وفي ظل تلك الخلفية، باتت حماية العاملين في المجال الطبي والبنى التحتية أمراً أساسياً لضمان توزيع اللقاحات على نطاق واسع.

وثمة عنصر حاسم آخر في حماية المدنيين هو التحقيق في الوقائع ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين. وفي ذلك الصدد، ترى الأرجنتين أن من المناسب أن نسلط الضوء على أن القانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى لجان التحقيق المخصصة التي قد يتم إنشاؤها، يوفر أداة للتحقيق في الحوادث التي يمكن أن تشكل انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف من جانب كيان محايد - اللجنة الدولية لنقصي الحقائق في المسائل الإنسانية المنصوص عليها في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف.

ومن ناحية أخرى، تود الأرجنتين أن تبرز الدور الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب. واللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية أداة رئيسية في البحث عن العدالة، وفي كثير من الحالات يكون مجلس الأمن هو مفتاح الوصول إلى المحكمة.

وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاماً على اتخاذ أول قرار لمجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، لا يزال المدنيون يمثلون الغالبية العظمى من ضحايا النزاع. ولا تكمن المشكلة في الإطار المعياري الحالي، بل في ترجمة وتنفيذ تلك المعايير في الممارسة العملية. وبغية ترجمة أوجه التقدم المعياري التي تحققت في السنوات الـ ٢٠ الماضية إلى نتائج يمكن إثباتها، يجب على مجلس الأمن، إلى جانب المجتمع الدولي ككل، أن يدعو إلى تنفيذ أكثر صرامة للإطار المعياري القائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة وأن أشكر جميع المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية المؤثرة.

الحضرية. ويزيد سير الأعمال القتالية في المناطق المكتظة بالسكان من مخاطر موت وإصابة المدنيين، لا سيما عندما تُستخدم الأسلحة المتفجرة في القتال. وفي عام ٢٠٢١، سُجِّلَت أكثر من ١٠٠٠ حادثة تتعلق بالأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، مما أسفر عن وقوع أكثر من ١٠٠٠٠ من الخسائر البشرية. وفي هذا السياق، ثمة ضرورة ملحة لأن تتجنب الأطراف في النزاعات استخدام الأسلحة المتفجرة التي تُحدث آثاراً واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان.

ومن الضروري أيضاً مواصلة إدراج أنشطة حماية المدنيين في الميدان وتعزيزها في ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي ذلك الصدد، نفهم أن حماية المدنيين هو جهد متكامل على نطاق البعثة، ما يتطلب كخطوة أولى أساسية تعاوناً وثيقاً بين العناصر العسكرية والشرطية والمدنية، بالتنسيق مع الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية في الميدان. ويجب أن يؤخذ باستخدام القوة للتصدي لتهديدات العنف البدني ضد المدنيين وفقاً للالتزامات القانونية الواجبة التطبيق، والولاية التي حددها مجلس الأمن، وقواعد التدخل المحددة في كل بعثة.

وبغض النظر عن كيفية قيام الجهات الفاعلة المسلحة بعملياتها، فإن القانون الدولي الإنساني يلزم أطراف النزاع بالسماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة والمدنيين المحتاجين إليها وتيسير ذلك. فالهجمات على العاملين في المجال الإنساني والعقبات البيروقراطية المفرطة تعوق دون مبرر إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية.

ونأسف لأن العاملين في القطاع الطبي ووسائل نقلهم ومرافقهم، بعد ست سنوات من اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، لا تزال هدفاً في النزاعات المسلحة. ووفقاً لتقرير الأمين العام، تم استهداف العاملين في القطاع الصحي ومرافقه ووسائل نقله وتدخلت أطراف النزاع في الرعاية الطبية طوال عام ٢٠٢١.

وخلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، كان لانتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تأثير مدمر على البلدان المتضررة من

المدنيين. ولكن هذه التوقعات ينبغي أن تكون مصحوبة بموارد كافية ليتمكنوا من القيام بذلك. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحث الدول الأعضاء على سداد مساهماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط، ونحث الأمانة العامة على تسوية أي مبالغ مستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة دون إبطاء.

ثالثاً، يجب أن يكون تمكين المرأة في صميم السياسات المتعلقة بحماية المدنيين. فالمرأة، بوصفها عنصراً من عناصر حماية المدنيين، تضع منظورها ونهجاً فريدين يمكنها من الوصول إلى المجتمعات المحلية على نطاق أوسع. وهذا أمر أساسي لبناء الثقة والأمان اللتين تسهمان في عملية السلام. وبوصف إندونيسيا صاحبة المبادرة باعتماد القرار ٢٥٣٨ (٢٠٢٠)، تؤمن بالدور الهام الذي يؤديه حفظة السلام من النساء في استنهاض المجتمعات المحلية وبالتالي في حماية المدنيين. ولذلك، فإننا ملتزمون بزيادة أعداد حفظة السلام من الإناث. كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى كفالة التنفيذ الكامل للقرار.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن حماية المدنيين الأبرياء في النزاعات المسلحة مسألة تتعلق بالمبادئ الأساسية للإنسانية. ونحن بحاجة إلى العمل معاً ساعين دائماً إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات. ولذلك، نحث جميع الدول الأعضاء على التمسك بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الامتناع عن استعمال القوة واحترام السلامة الإقليمية. إن واجبنا أن نكفل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ومسؤوليتنا المشتركة أن نحافظ على البشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا. **السيد كاستانيدا سولاريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):** تشكر غواتيمالا وفد الولايات المتحدة الأمريكية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. والشكر موصول لمقدمي الإحاطات على إحاطاتهم. وأود أن أنهى بالذاكرة المفاهيمية التي عممت كأساس للمناقشة اليوم. ونتفق مع التعليقات المتعلقة بأهمية الأساس القانوني اللازم لضمان وصول المساعدات الإنسانية

إننا نشهد المزيد من إزهاق أرواح المدنيين في النزاعات المسلحة. وقد أدى استخدام الأسلحة المتفجرة، ولا سيما في البيئات الحضرية والمكتظة بالسكان، إلى عواقب وخيمة على المدنيين. فالمنازل والمدارس والبنى التحتية الحيوية التي توفر سبل العيش تُدمر تماماً، تاركة في ظروف مفجعة الباقين على قيد الحياة. ومرة أخرى يرغب العالم في رؤية مجلس الأمن يلقي بمزيد من وزنه الأخلاقي لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ولا سيما النساء والأطفال. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط:

أولاً، يجب أن نضخّ نداءاتنا لوقف الأعمال القتالية ووقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. لقد قدمنا إحاطات مرات عديدة في المجلس عن الكيفية التي تؤدي بها النزاعات المسلحة والجائحة إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية. وبغية إنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء في حالات النزاع المسلح، يشكل وقف الأعمال القتالية ووقف إطلاق النار أهم الشروط المسبقة. ولا يوجد خيار آخر، لأن الفرصة لن تتاح للسلام الدائم إلا حينئذ. ويجب ضمان المرور الآمن دون عائق للمدنيين الراغبين في الإجلاء ولموظفي المساعدة الإنسانية لإيصال المساعدة. وفي الوقت نفسه، يجب استعادة احترام القانون الدولي الإنساني والامتثال الكامل له وتكثيف الحوار والمفاوضات.

ثانياً، إن مشاركة المجتمع المحلي ضرورية لحماية المدنيين. وينبغي أن تتسم الاستراتيجيات الشاملة لحماية المدنيين بالبعد الاستراتيجي وشمول الجميع وأن تركز على نهج محوره الإنسان.

ويجب أن تصبح المجتمعات المحلية جزءاً لا يتجزأ من وضع الاستراتيجية وتنفيذها. وينبغي أن تكون مصممة لمجتمعات بعينها، ويجب علينا الإصغاء إلى احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة. وفي هذا الصدد، تود إندونيسيا أن تشيد بالنهج المتبع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجنوب السودان وأببي بشأن إدماج مشاركة المجتمعات المحلية لتحسين حماية المدنيين.

وبوصف إندونيسيا بلداً رئيسياً مساهماً بقوات وبأفراد شرطة، فنحن ندرك أن حفظة السلام مطالبون ببذل المزيد من الجهود لحماية

ضعفا واحتياجا. ونأمل أيضا أن تقوم اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام بتحديث ولايتها في العام المقبل بغية تجديد الزخم في أحد أهم عناصر حفظ السلام، وهي حماية المدنيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد أمورين (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، تود أوروغواي أن تتقدم بالشكر للبعثة الدائمة للولايات المتحدة على عقد مناقشة اليوم المفتوحة وعلى تمكين الدول الأعضاء من تشاطر آرائها بشأن هذا الموضوع. كما نشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم ومساهماتهم اليوم، ولا سيما في السياق الحالي، حيث نشهد انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وجميع هذه الانتهاكات وحالات النزاع المسلح تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ويؤيد وفد بلدي بياني مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية ومجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ونود أن نبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

تلتزم أوروغواي التزاما قويا بخطة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وتقر بصلاتها الوثيقة جدا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة. ونؤيد مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين، التي جاءت نتيجة المؤتمر الدولي لحماية المدنيين الذي نظمته رواندا، لأننا نؤمن بأهمية حماية المدنيين كوسيلة للحفاظ على السلامة البدنية والمعنوية للأشخاص العالقين في النزاعات، ولا سيما أشدهم ضعفا.

وبصفتنا بلدا مساهما بقوات، نود أن نشدد على أن قواتنا تضطلع بمهام تتعلق بحماية المدنيين وقد فعلت ذلك لسنوات عديدة. وقد أظهرت تجربتنا في الميدان أن هذه المهمة تقرب الأمم المتحدة من السكان المحليين الذين يعانون من آثار العنف. ومما يؤسف له أنه على الرغم من التقدم المحرز بشأن المعايير القانونية والقواعد المعيارية في السنوات الأخيرة، يمكننا بوصفنا بلدا مساهما بقوات أن نشهد على أن المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، لا يزالون من أشد الفئات تضررا في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاعات.

وحماية العاملين في المجال الإنساني - وهو إطار قانوني موجود بالفعل في القانون الدولي الإنساني ولكن للأسف كثيرا ما يتم تجاهله.

بوصف غواتيمالا بلدا مساهما بقوات، ونظرا للأهمية التي يوليها وفد بلدي لولاية حماية المدنيين، فإنها تتشرف باستضافة حلقة عمل بشأن استعراض دليل حماية المدنيين للعناصر العسكرية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فعلى مر السنين، لاحظنا التطورات في عنصر حماية المدنيين وتعزيزه في إطار عمل الأمم المتحدة، مع وجود القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩) كمرجع، وهو أول قرار لمجلس الأمن بشأن حماية المدنيين، فضلا عن مختلف تقارير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والمناقشات التي أجريتها في الاجتماعات الوزارية بشأن حفظ السلام.

وقد أثبتت التجربة الفعلية في الميدان أنه يجب أن نركز تركيزا شاملا على حماية المدنيين يراعي ويعالج مختلف العوامل المؤثرة على مختلف التهديدات أو الداعمة لها، مثل العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية. كما يجب كفالة أن تعمل جميع عناصر بعثات السلام - المدنية والشرطية والعسكرية - معا. ويسرنا أن سياسة الأمم المتحدة الحالية بشأن حماية المدنيين تنص بوضوح على مهام وتوقعات العناصر ذات الصلة بغية ضمان إدماج حماية المدنيين بشكل كامل في تخطيط كل بعثة وأنشطتها. وينبغي الاعتراف بأنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الأمانة العامة، من خلال مختلف سياساتها وأدلتها؛ والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، من خلال مذكرات تفاهم مختلفة؛ والبلدان المضيفة، من خلال مختلف اتفاقات مركز القوات، لا يزال هناك مجال كبير لتحسين وتعزيز الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لولايات حماية المدنيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونأمل كذلك أن يكون لدى الأمانة العامة، في المستقبل القريب، سياسة ذات نطاق أوسع وبدون تحفظات لضمان التنفيذ الكامل للولايات على المستوى التشغيلي، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ ولاية حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام، حتى تتمكن من التعاون الكامل مع المنظمات الإنسانية وتقديم المساعدة الفورية لأكثر السكان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً السيد الرئيس أن أشكركم على عقد مناقشة اليوم المفتوحة في الوقت المناسب. إن أحد العناصر الرئيسية لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ولا سيما الذين يواجهون أزمة إنسانية، هو ضمان وصول المساعدات الإنسانية إليهم. وقد دعا المجتمع الدولي مراراً جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى وصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى وجهاتهم وإيصال الإمدادات والمعدات بصورة آمنة ودون معوقات. وللأسف ما زلنا نشهد حرماناً مقللاً للغاية من وصول المساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة، بما في ذلك في أجزاء من أوكرانيا.

وكما هو مبين في تقرير الأمين العام هذا الشهر (S/2022/381)، تتعرض الأنشطة الإنسانية باستمرار لضغوط من ارتفاع مستوى الأعمال العدائية وزيادة استخدام الأجهزة المتفجرة. ومن غير المقبول ببساطة أن يقتل أو يجرح أكثر من ٨٠٠ من العاملين في المجال الإنساني في السنوات الخمس الماضية، وأن يتجاوز عدد حوادث الاختطاف ألف حادثة.

ويود وفد بلدي أن يدلي بالتعليقات التالية فيما يتعلق ببعض السبل الحاسمة للمضي قدماً في ضمان وصول المساعدة الإنسانية بشكل أفضل. أولاً، يحث وفد بلدي مجلس الأمن على أن يجاهر بالدعوة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. كما نطلب من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحترم بأمانة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة وتتصرف بموجبها.

ثانياً، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده المستمرة لضمان احترام القانون الدولي والامتنثال له، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالأنشطة

وفيما يتعلق بالأطفال وحماية الحق في التعليم، ومع مراعاة الزيادة في عدد الهجمات على المؤسسات، وخاصة المؤسسات التعليمية، في عام ٢٠٢١ ومرة أخرى هذا العام، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم إعلان المدارس الآمنة والمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاعات المسلحة. وندين بشدة الهجمات على المدنيين، بمن فيهم الطلاب والمعلمين، وكذلك على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والجامعات، تمثيلاً مع القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١).

وفيما يتعلق بعمليات السلام، ننوه مرة أخرى بالجهود المبذولة لتحسين حماية المدنيين من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام واستراتيجيتها التنفيذية. ونؤكد مجدداً دعم بلدنا للجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد.

إن الحلول السلمية القائمة على مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والقانون الدولي، والإنذار المبكر، والحوار السياسي الشامل، وتعزيز مؤسسات الدولة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، مع مراعاة المنظور الجنساني، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوقاية.

كما أنها عناصر أساسية في إنشاء بيئات قوية للحماية. إن النزاعات التي نشهدها هذه الأيام - في أوكرانيا أو الشرق الأوسط أو أجزاء مختلفة من أفريقيا - مظهر مؤلم للحالة المتردية التي يجد المدنيون أنفسهم فيها عندما يواجهون النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وختاماً، ندعو أوروغواي إلى الاحترام العام لحقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الإنساني، وتشدد على الحاجة إلى ضمان الوصول إلى المعونة الإنسانية ووقف الأعمال القتالية التي تحد من العمليات الإنسانية أو تعرضها للخطر، والتي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية حاسمة في التمسك بهذه المبادئ دون المساس بالالتزامات الملقة على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إطار الجمعية العامة.

كوريا بالاحترام الكامل لهذه المعايير، وبالوقف الفوري للأعمال القتالية في المقام الأول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد هاديكريسانتو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازينا للعنف غير المبرر في تكساس بالأمس.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا، ويود أن يدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

ونلاحظ الانخفاض الطفيف في الخسائر في صفوف المدنيين الذي أبلغ عنه الأمين العام في تقريره الأخير (S/2022/381). ولكن الحجم الهائل لمعاناة ملايين المدنيين الذين يتعين عليهم البقاء على قيد الحياة في ظروف قاسية، على الرغم من الالتزام الواضح للدول بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في النزاعات المسلحة، لا يزال مثيرا للقلق. إن الحرب المستمرة في أوكرانيا دليل على التداعيات المأساوية للنزاع على المدنيين.

وبالإضافة إلى التمسك بحظر استخدام القوة وضمن وقف إطلاق النار، يجب على مجلس الأمن أن يستخدم جميع الأدوات الأخرى المتاحة له لحماية المدنيين. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، يستمر عدد الأشخاص المشردين بسبب النزاع في النمو، إذ بلغ أكثر من ٨٠ مليون شخص في عام ٢٠٢١. ويساورنا قلق بالغ إزاء حالات التشريد التي طال أمدها، حيث نحن مقتنعون بأن مجلس الأمن يمكن أن يتخذ إجراءات أكثر قوة لضمان حق العودة في أقرب وقت ممكن، واحترام حقوق الملكية للمشردين، وحظر توطين سكان آخرين في مناطق التشريد القسري. وبوصفنا بلدا يتعرض لجميع الجوانب السالفة الذكر نتيجة للعُدوان الأجنبي، فإننا نعلم مدى قوة تلك الظواهر في حياة المدنيين التي تقلب رأسا على عقب وترسيخ آثار الاستخدام غير القانوني للقوة.

الإنسانية ومحاسبة من ينتهكون هذه الالتزامات. يتعين على جميع أطراف النزاع المسلح أن تفهم بوضوح ما يمليه القانون الدولي وأن منع وصول العاملين في المجال الإنساني لتقديم المساعدات الإنسانية والهجمات عليهم والأعيان الخاصة بهم قد شكل، في ظل ظروف معينة، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ثالثا، من الأهمية بمكان ضمان التوثيق المنهجي وجمع الأدلة من الحوادث المتصلة بمنع وصول المساعدات الإنسانية وانتهاكات القانون الدولي ذي الصلة، فضلا عن إتاحة هذه المعلومات للعامة حتى يتسنى التصدي لأي محاولة لنشر المعلومات المضللة والمغلوبة. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية كوريا جميع الجهود ذات الصلة، بما فيها الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

ولا يقتوني أن أذكر الحالة الراهنة في أوكرانيا. لقد طال أمد الأزمة الدولية الناجمة التي اختلقها بشكل مصطنع العدوان الروسي غير المبرر على أوكرانيا وأطلقت العنان لمختلف التداعيات في جميع أنحاء العالم. وقد أولت جمهورية كوريا اهتماما وثيقا للحالة الإنسانية في أوكرانيا وفي البلدان المجاورة لها. وما من شك أن التدمير القاسي للمنشآت السكنية والبنية التحتية الرئيسية الناجم عن القصف العنيف والقصف الصاروخي للقوات الروسية على مدن أوكرانيا، ناهيك عن الخسائر في صفوف المدنيين، لا يمكن تبريره بموجب القانون الدولي الإنساني. وقد أثارت كل هذه الحالات بؤسا كبيرا وهي مدعاة للقلق الشديد.

وقد أيدت جمهورية كوريا جهود المجتمع الدولي لمساعدة أوكرانيا. وقدمت جمهورية كوريا، في جملة أمور، المعونة الإنسانية إلى أوكرانيا وستواصل النظر في السبل الممكنة لمساعدة البلد وجيرانه المتضررين. وستضعف الآثار المرجوة من المساعدة الإنسانية إلى حد كبير إذا تجاهلت أطراف النزاع المسلح التزامها بحماية المدنيين - وضرورة القيام بذلك - واحترام المعايير الدولية ذات الصلة. وتطالب جمهورية

مجلس الأمن المستمر بمناقشة هذا الموضوع الهام، بما في ذلك تنفيذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي أيدناه خلال عضويتنا في المجلس في عام ٢٠١٦.

إننا نشعر بالفزع إزاء استمرار الهجمات على المدنيين، بمن فيهم الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام والعاملون في المجال الإنساني في حالات النزاع. ولا يزال الإفلات من العقاب سائداً في العديد من النزاعات المسلحة بسبب استمرار غياب المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين. ففي العديد من الحالات، كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من الأراضي العربية، لا تزال حلقة الإفلات من العقاب الذي يتمتع به المحتل تشجع على ارتكاب هذه الانتهاكات في المستقبل.

تدعو ماليزيا مرة أخرى جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. كما ندعو جميع الأطراف إلى تيسير المرور الآمن ودون عوائق للعاملين في المجالين الطبي والإنساني واحترام المبادئ الإنسانية المتمثلة في روح الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. وندعو أيضاً مجلس الأمن، بوصفه الوصي على السلم والأمن، إلى كفالة تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي تطبيقاً متسقاً في جميع النزاعات.

إن آخر تقرير للأمين العام عن حماية المدنيين (S/2022/381) يؤكد على الواقع القاتم المتمثل في أن النزاع المسلح لا يزال تشوبه مستويات عالية من الوفيات والإصابات والصدمات النفسية والعنف الجنسي والتعذيب وتشنت الأسر والاختفاء بين المدنيين. وأود في هذا الصدد التركيز على ثلاثة جوانب مركزية تعتبرها ماليزيا بالغة الأهمية.

أولاً، لا يزال وفد بلدي يعتقد أن النزاع يمثل خطراً منهجياً على المدنيين. ولذلك يجب أن يكون وقف إطلاق النار هو الخطوة الأولى لمنع وقوع المزيد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، وأن تعقبها الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بغية ضمان السلام الدائم. ونظل ندعو الدول الأعضاء، والمجلس بصفة خاصة، إلى الوفاء بالالتزام بدعم دعوة الأمين العام في عام ٢٠٢٠ إلى وقف إطلاق النار

ثانياً، إن عدد الأشخاص المفقودين نتيجة للنزاع كبير جداً أيضاً، ولا يحترم دائماً الطابع الإنساني لهذه المسألة.

ونحن بحاجة إلى أطر أفضل للتعاون الدولي وتعزيز آليات البحث وتحديد الهوية. ونحتاج أيضاً إلى أن يبني المجلس على القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩)، ونحتاج إلى أحكام أكثر قوة في قرارات المجلس بشأن الحالات التي يظل فيها مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم مجهولة لعقود، كما هو الحال في قبرص.

ثالثاً، لقد أغفل المجلس إلى حد كبير مسألة المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. فالعديد من هؤلاء المدنيين يعانون من انتهاكات يومية لحقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية، بما في ذلك الحق في الخصوصية والحياة الأسرية، والتعليم، وحرية التعبير، وحرية الدين، وحقوق الملكية. علاوة على ذلك، فإن استمرار مضايقة المدنيين وترهيبهم كثيراً ما يؤدي بصورة غير مباشرة إلى التشريد القسري والتطهير العرقي للسكان الأصليين في منطقة ما.

رابعاً، المساءلة وإدارة العدالة الجنائية الدولية عن الجرائم الخطيرة مجال آخر يمكن تحسينه. وتلقائياً، ينبغي للمجلس أن ينظر في إحالة هذه الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي للمجلس أن يشجب اتفاقات السلام التي تشمل العفو عن جرائم وحشية مثل العنف الجنسي.

أخيراً، وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى الصلة الوثيقة بين حفظ السلام وحماية المدنيين. إننا نعتبر هذا العنصر جزءاً من ولاية كل عملية من عمليات حفظ السلام، دون المساس بالمسؤولية الرئيسية للبلدان المضيفة عن حماية المدنيين، ونود أن نرى تعزيز قدرات عمليات حفظ السلام في مجال الإبلاغ وغيرها من القدرات في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عثمان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم القيمة. ويسر ماليزيا أن ترى التزام

بالنسبة لإسرائيل، وهي دولة واجهت نزاعاً مستمراً منذ لحظة تأسيسها، فإن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة تكتسي أهمية قصوى. وكما يقول المثال اليهودي القديم،

”من ينقذ حياة واحدة فكأنه أنقذ عالماً بأكمله“.

هذا هو القانون الأخلاقي الذي تلتزم به إسرائيل. إن إسرائيل تبذل جهوداً كبيرة لتطوير تقنيات دفاعية مختلفة مثل القبة الحديدية لحماية مواطنينا. وهذا الالتزام بإنقاذ الأرواح يتجاوز حدودنا بكثير. ففي الآونة الأخيرة أصبحت إسرائيل أول دولة تنشئ مستشفى ميدانياً متطوراً في أوكرانيا، والذي يوفر للمدنيين المصابين إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية.

مع ذلك، وبينما تتخذ إسرائيل كل التدابير لإنقاذ أرواح المدنيين، فإن الجماعات الإرهابية الوحشية التي تدعو إلى تدمير إسرائيل لا تستهدف المدنيين الإسرائيليين فحسب، ولكنها تستخدم أيضاً شعبها كدروع بشرية. تقوم حماس بحفر أنفاق إرهابية تحت المستشفيات والمدارس وتستخدمها لتخزين الأسلحة وإطلاق الصواريخ. وهذه جريمة حرب مزدوجة.

قبل عام واحد بالضبط تقريباً، خلال ”عملية حارس العالم“، انهالت على المدن الإسرائيلية أكثر من ٤٠٠٠ صاروخ من صواريخ حماس التي أطلقت من أحياء مكتظة بالسكان في غزة. ولكن حتى عندما تعرضت إسرائيل لإطلاق النار، عملنا مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتسهيل دخول المعونة الإنسانية إلى غزة. ومن المؤسف أن حماس استهدفت المعبر، مما حال دون وصول المعونة إلى الفلسطينيين في غزة.

هذه هي طريقة عمل حماس وحزب الله، الذي يدير ويمول جيشاً إرهابياً متحصناً على طول الحدود الشمالية لإسرائيل ولديه الآن ١٥٠ صاروخاً موجهاً نحو إسرائيل. في الشهر الماضي فقط، في ٢٥ نيسان/أبريل، أطلقت صواريخ من منطقة مأهولة بالسكان في جنوب لبنان، داخل منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، باتجاه

على الصعيد العالمي. كما نشدد على أن منع نشوب النزاعات ووقف تصعيدها وحلها يجب ألا يتحقق إلا بالوسائل السلمية.

ثانياً، من الأهمية بمكان الإقرار بالدور الحاسم للمجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية المتنوعة في حماية المدنيين. فينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تستفيد من خبرة ومنظور الأطراف والمجتمعات المحلية، بما في ذلك المشاركة الهادفة للنساء والشباب والسكان المهمشين، في دعم جهود المدنيين العزل لحماية أنفسهم. وينبغي أن تمتد تلك المشاركة، على سبيل المثال لا الحصر، لتشمل الموارد المالية وأفضل الممارسات والآليات التي تستخدمها المجتمعات المحلية لحماية نفسها. وفي الوقت نفسه ترى ماليزيا أيضاً أنه يمكن عمل المزيد للإقرار بدور المرأة والشباب بوصفهم من عناصر تحقيق السلام. فيمكن لهذا الإقرار أن يزيد من تمكينهم للقيام بدور نشط في تهيئة أو دعم بيئة آمنة مع المجتمع المحلي ومن أجله.

ثالثاً، يجب علينا تعزيز قدرة وولاية حفظة السلام التابعين لنا. وتوافق ماليزيا على أن قيام مجلس الأمن بتوفير ولايات حماية المدنيين لعمليات حفظ السلام هو أمر حيوي في كبح العنف ضد المدنيين. فيجب تدريب حفظة السلام التابعين لنا تدريباً مناسباً وكافياً لحماية المدنيين. ونعتقد أيضاً أن الخطط والاستراتيجيات التشغيلية لحماية المدنيين التي تستخدمها بعثات حفظ السلام يجب أن تسترشد بتحليل مختلف آثار النزاع على جميع السكان، ولا سيما الفئات الضعيفة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على ضرورة أن نفعل المزيد لضمان حماية المدنيين، بما في ذلك تعزيز مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة فورمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أولاً أن أعرب عن خالص التعازي في القتل المأساوي للأطفال والمعلمين الأبرياء في تكساس. إن قلوبنا تنزف من هذه المأساة المروعة. صلواتنا معكم، سيدي الرئيس، ومع بلدكم في هذا الوقت العصيب جداً.

التي وضعتها الدول لتفادي آثار النزاعات المسلحة. ونتيجة لذلك التجاهل، نشهد يوميا مستويات كبيرة من المعاناة الإنسانية ومخاطر كبيرة من ارتكاب جرائم وحشية جماعية ضد السكان المدنيين. وقد التزمت جميع الدول الأعضاء بالمسؤولية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي. غير أننا نلاحظ أن أكثر من ١٠٠ مليون شخص باتوا نازحين حاليا نتيجة للنزاعات والفظائع والاضطهاد في جميع أنحاء العالم. إن ارتكاب انتهاكات منهجية وفضيحة واسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسبما ينطبقان، في حالات النزاع المسلح يعرض سلام وأمن العالم بأسره للخطر.

وتسلط مناقشة اليوم بشأن حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق ضوءا في غاية الأهمية على تحد حاسم في العديد من الحالات التي وقعت فيها فظائع بالفعل أو حيثما يوجد خطر كبير من ارتكاب الفظائع. وفي حالات النزاعات، تفرض الأعمال العدائية المحتملة قيودا شديدة على العمليات الإنسانية وتعرضها للخطر، مما يعوق الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وعلاوة على ذلك، شهدنا على نحو متزايد قيام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأطراف الأخرى في النزاعات بالمنع المتعمد لوصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك عن طريق منع مرور وإيصال المساعدات والخدمات الإنسانية أو شن هجمات متعمدة على العاملين في المجالين الإنساني والطبي والأصول التابعة لهم، وذلك في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ويترتب على ذلك تداعيات مثيرة للقلق على السكان المدنيين الضعفاء الذين يواجهون الإهمال ومخاطر جسيمة فيما يتعلق بالحماية ومجاعات محتملة وأزمات خطيرة تتعلق بالصحة العامة وزيادة خطر العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وتود مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية أن تشدد، في هذا السياق، على النقاط التالية:

مجتمعات مدنية في شمال إسرائيل. إن ترسانة صواريخ حزب الله موجهة مباشرة إلى مدنا وبنيتا التحتية الحيوية. وتماثل مثل حماس، يقوم حزب الله بتخزينها تحت غطاء المدنيين اللبنانيين الأبرياء.

ولا بد لي من الإشارة إلى ملاحظة أخرى أكثر أهمية. بالأمس فقط، التقيت مع ليا وسيمحا غولدين، والدي الملازم الثاني هدار غولدين، الذي اختطفته حماس وقتلته في عام ٢٠١٤ خلال وقف إطلاق نار إنساني. وقد رافقت الوالدين أثناء اجتماعهما مع دول أعضاء من أجل مساعدتهما على إحضار جثمان ابنهما إلى الوطن لدفنه. وللأسف، أسرة غولدين ليست وحدها. فعلى مدى السنوات الثماني الماضية، احتجزت حماس جثتي كل من هدار غولدين وأورون شافول، الذي اختطف وقتل قبل هدار بأسبوع. علاوة على ذلك، تحتجز حماس مدنيين إسرائيليين اثنين كرهائن - أفيرا مانغيستو وهشام السيد - دون الكشف عن أي معلومات عن حالتهم. يجب أن ينتهي هذا التجاهل الصارخ للقانون الدولي والاستهداف المتعمد للسكان المدنيين، ويجب أن ينتهي الآن.

وبينما تتخذ إسرائيل كل التدابير لحماية أرواح الأبرياء، الإسرائيليين وغيرهم على حد سواء، لا يمكن قول الشيء نفسه عن أولئك الذين يسعون إلى تدميرنا. فيجب إدانة الإطلاق العشوائي للصواريخ على السكان المدنيين واستخدام السكان كدروع بشرية واحتجاز المدنيين كرهائن. ولكن الأمر الأهم هو ضرورة أن يتوقف ذلك. ونحث الجميع على مشاركتنا في إدانة تلك الأعمال الإرهابية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية، التي تتألف من ٥٥ دولة عضوا والاتحاد الأوروبي وتشارك في رئاستها هذا العام بوتسوانا وكرواتيا وكوستاريكا.

إننا نشهد اليوم تأكلا مستمرا ومنتشرا في احترام أرواح المدنيين والأعيان المدنية وتجاهلا مروعاً في بعض المناطق للقواعد والقوانين

مفتاح الجهود الرامية إلى ردع الانتهاكات والتجاوزات في المستقبل ودعم عمليات المصالحة وإعادة إحلال السلام. ومن شأن الترتيبات التشريعية والمؤسسية المناسبة، فضلا عن الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أن تسهم إسهاما كبيرا في منع المعاناة الإنسانية وتخفيفها.

رابعا، ينبغي أن يستجيب دعم حماية المدنيين للاعتبارات الجنسانية والعمرية وغير ذلك من الاعتبارات الديمغرافية الأساسية. وتشير قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن إلى أن النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ لها تأثير غير متناسب على النساء والفتيات. ويجب النظر في احتياجاتهن وحقوقهن ومعالجتهن، إلى جانب مشاركتهن الكاملة والمتساوية والأمنة والهادفة. وتحت المجموعة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة على كفالة مشاركة السكان المتضررين، بمن فيهم النساء والفتيات، في وضع وتنفيذ ورصد استراتيجيات وأنشطة حماية المدنيين.

إن عدد كبير جدا من المدنيين يُقتلون في هجمات متعددة وعشوائية على حد سواء في نزاعات اليوم المعقدة والمطولة. ويؤدي منع وصول المساعدات الإنسانية إلى تفاقم المخاطر التي يتعرض لها المدنيون الذين يكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لحماية المدنيين ومساعدة المتضررين من النزاعات. وينبغي لأعضاء مجلس الأمن أن يواصلوا اتخاذ إجراءات حاسمة وفي الوقت المناسب ترمي إلى إنهاء الفظائع ومنعها، وينبغي لهم ألا يعوقوا الجهود ذات المصدقية لتحقيق تلك الغاية.

وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى التصدي لخطر الفظائع الجماعية أو ارتكابها، ونشير - في ذلك السياق - إلى المبادرات المتعلقة باستخدام حق النقض في حالة الفظائع الجماعية، بما في ذلك المبادرة الفرنسية - المكسيكية ومدونة قواعد السلوك التي أعدتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية.

أولا، تطلب مجموعة الأصدقاء من جميع الأطراف أن تقوم، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة وبما يتواءم مع مبادئ العمل الإنساني، بإتاحة وتيسير وصول العاملين في المجال الإنساني والمعدات والإمدادات بشكل كامل ومأمون وفوري ودون معوقات وإيصال المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب إلى السكان المحتاجين، بما في ذلك عن طريق رفع العقبات البيروقراطية التعسفية التي تعترض العمليات الإنسانية للسماح بتدفق المساعدات والخدمات الإنسانية إلى مناطق النزاعات وحماية الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والطبي والمدنيين من الهجمات. وعندما تكون حماية إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين في سياقات النزاع مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل الاضطلاع بدور بناء في تشجيع حماية إيصال المساعدات الإنسانية.

ثانيا، إن الامتثال للقانون الدولي أمر أساسي لحماية المدنيين والأعيان المدنية. ويمكن تقادي الكثير من الوفيات بين المدنيين، فضلا عن المعاناة والتشريد، إذا احترمت جميع أطراف النزاعات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ولدى بعض الدول برامج فعالة في قواتها المسلحة للامتثال للقانون الدولي الإنساني. بيد أننا نشهد هجمات موجهة ضد الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية والمدارس، والتي يشكل بعضها انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. ومن المهم أن نتذكر أن الهجمات العشوائية والهجمات التي تستهدف المرافق الطبية والأعيان المدنية، بما فيها تلك التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، علاوة على الهجمات على السكان المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، قد تشكل جرائم حرب.

ثالثا، من المهم للغاية أن تقوم الدول، التي لم تفعل ذلك بعد، بوضع ترتيبات تشريعية ومؤسسية مناسبة للاعتراف الشامل بانتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتصدي لها ومحاسبة من يرتكبون هذه الانتهاكات والتجاوزات. فالمساءلة لا تساعد على توفير العدالة والدعم للضحايا فحسب، بل هي أيضا

ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يقدم بعض التوصيات الملموسة بشأن ثلاث مسائل رئيسية لينظر فيها المجلس.

أولاً، يحث الكرسي الرسولي المجلس على إبقاء حماية الأعيان المدنية على رأس جدول أعماله. ويشمل ذلك حماية أماكن العبادة. فالمواقع الدينية لا توفر للمؤمنين مكاناً يمكنهم أن يمارسوا فيه عقيدتهم فحسب، بل كثيراً ما تؤدي دوراً اجتماعياً وثقافياً وتعليمياً حاسماً في المجتمع، ولا سيما في حالات النزاعات، فهي مصدر للمساعدة والعون وحتى الحماية. وأماكن العبادة هي أشبه بالمدارس أو المستشفيات، وبالتالي يجب أن تستفيد من حماية مماثلة.

ثانياً، يجب أن تستجيب الجهود المبذولة لحماية المدنيين للعواقب الثانوية للحرب والنزاع، التي تستمر لفترة طويلة بعد أن تصمت المدافع. ومما يثير قلقاً بالغاً هو إنهاء إنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة العشوائية، مثل الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. وهذه الأسلحة، إلى جانب غيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، تلوث البيئة المعيشية وتواصل تهديد المدنيين بإصابات خطيرة أو بالموت، حتى بعد انتهاء الأعمال العدائية. ومن أجل توفير حماية كافية للمدنيين، هناك حاجة إلى موارد أكبر لبرامج تطهير مناطق من الذخائر غير المنفجرة. وفي ذلك الصدد، يشيد وفد بلدي بالعمل الحيوي الذي تقوم به دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ثالثاً، نعرب عن قلقنا العميق إزاء العدد المتزايد من الهجمات المرتكبة ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وهو ما يعوق تقديم المساعدة الحيوية، وبينما يواصل العالم جهوده للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا، يمنع توزيع اللقاحات على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، عندما يفلت الجناة من المساءلة، تترسخ ثقافة الإفلات من العقاب، مما يعرض المزيد من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية للخطر ويضعف سيادة القانون على نطاق أوسع. ومن أجل إنهاء تلك الدورة، هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر من قبل الدول والمجلس على حد سواء.

وفي الختام، يكرر الكرسي الرسولي دعوته إلى جميع أطراف النزاع - الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء - إلى

أخيراً، فإن أنجع طريقة لحماية المدنيين هي الاستثمار في منع النزاعات والجرائم الفظيعة من خلال الإنذار المبكر وفي التسوية السلمية للمنازعات، استناداً إلى مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لبعثة المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة كاتشيا (تكلم بالإنكليزية): يود الكرسي الرسولي أن يشكر الولايات المتحدة الأمريكية على عقد مناقشة اليوم الهامة. أولاً، نود أن نعرب عن تعازينا القلبية في الخسارة المأساوية في الأرواح في أوفالدي، تكساس.

شهدنا، في الأشهر القليلة الماضية، عواقب مأساوية لعودة النزاع المسلح إلى أوروبا على نطاق لم يسبق له مثيل منذ جيل. وقد فر، في مواجهة العنف، ما يقرب من ١٣ مليون أوكراني من ديارهم لتجنب أن يصبحوا خسائر بشرية للحرب. والحقيقة نفسها واضحة للعيان في كل بلد ومنطقة متأثرة بالنزاعات والحروب في جميع أنحاء العالم. ففي الشرق الأوسط ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي وجنوب شرق آسيا، يُضطر الآلاف تلو الآلاف إلى اتخاذ قرار بشأن الفرار من ديارهم أو البقاء في أماكنهم والمخاطرة بالأذى الجسدي، بل والموت. وعلى الرغم من أن إضفاء الطابع الإنساني على الحرب ظل مفهوماً طموحاً لعدة قرون، فإن الأبرياء والعزل ما زالوا يتحملون وطأة النزاع بشكل غير متناسب.

ومنذ أن أضاف مجلس الأمن هذا البند لأول مرة إلى جدول أعماله في عام ١٩٩٩، فقد تناول بالتفصيل تدابير الحماية المستحقة لأولئك الذين يواجهون مخاطر متزايدة أثناء النزاعات، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والعاملون في مجال الرعاية الصحية والصحفيون والمشردون والنساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة. وحث المجلس أيضاً جميع الأطراف في النزاعات المسلحة على حماية البنية التحتية المدنية الحيوية لتوفير الخدمات الأساسية. ويثني الكرسي الرسولي على هذه الجهود، بينما يشدد على الحاجة إلى تنفيذ تلك الحماية تنفيذاً كاملاً وزيادة إدماج هذه الحماية في جميع ولايات حفظ السلام. وفي

وسنكون مقصرين إذا لم نلفت الانتباه إلى حالة الأطفال في مختلف مناطق النزاعات، حيث أدى إغلاق المدارس، بما في ذلك تلك التي تسببت فيها الهجمات، إلى زيادة ضعف عشرات الآلاف من الأطفال الذين يتخلون عن دراستهم للالتحاق بالخطوط الأمامية. وقد تفاقم ذلك بسبب وقوع مجموعة متنوعة من الهجمات، مما يعرض الأطفال لخطر متزايد من الاختطاف والعنف الجنسي والتجنيد، وبالتالي لعواقب وخيمة طويلة الأجل على صحتهم البدنية والعقلية.

وتعتمد حماية الأشخاص الأكثر ضعفاً في النزاعات إلى حد كبير على تعزيز تطبيق إطار القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وصكوك مثل مبادئ فانكوفر وإعلان المدارس الآمنة، التي وقعت عليها شيلي. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن أعمالنا يجب أن تستند إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ويجب تنفيذ تدابير المساءلة من خلال وضع الضحايا في محور كل جهد. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على الوصول إلى العدالة، فضلاً عن الآليات الدولية للرصد والإبلاغ، أمر أساسي لمنع الإفلات من العقاب والجرائم التي تؤثر على أضعف الفئات السكانية. ومن المهم أن نواصل تطوير الجهود حتى تكون وحدتنا في بعثات حفظ السلام مجهزة تجهيزاً مناسباً بعناصر وأدوات الحماية اللازمة لتحقيق أهدافها بفعالية، بما في ذلك من خلال التدريب أثناء البعثات للتخفيف من أثر العمليات على المدنيين قبل جميع العمليات وأثناءها وبعدها.

وفي الختام، نود أن نؤكد أن جميع الحروب تشهد على الحقيقة التي لا يمكن إنكارها وهي أن المدنيين هم الضحايا الرئيسيون للنزاعات المسلحة، ولا سيما أكثر أفراد الفئات السكانية ضعفاً، بمن فيهم النساء والأطفال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أثنى على الولايات المتحدة لعقد هذه الجلسة في الوقت المناسب.

الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني إلى أن تصل البشرية إلى أسمى تطلعاتها، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، في إلغاء الحرب بجميع مظاهرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد فيدال (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أولاً، نقدم خالص تعازينا لبلدكم، سيدي، على المأساة التي وقعت أمس في مدرسة روب الابتدائية في أوفالدي، في تكساس. وننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في إظهار تضامننا مع المجتمع المتضرر والأسر المتضررة، ولا سيما آباء وأقارب الأطفال الضحايا.

وتشكر شيلي البعثة الدائمة للولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب في سياق أسبوع حماية المدنيين. ونغتتم هذه الفرصة أيضاً لنشكر الأمين العام على تقريره (S/2022/381) عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

وقد عُهد إلينا بحماية المدنيين بوصفها واجباً وتستحق أقصى قدر من الاهتمام والالتزام في معالجتها. وتحقيقاً لتلك الغاية، نقر بمكانتها المركزية في جدول أعمال هذه الهيئة. وبالمثل، نحث مجلس الأمن على مواصلة مناقشة حماية المدنيين بما يتجاوز الجانب الأمني على أرض الواقع ومن حيث النهج الوقائية التي تحدد أسباب النزاع، وتعزز سيادة القانون والمساءلة، وتعطي الأولوية لحقوق الإنسان للسكان المدنيين كقيمة أساسية لها.

ومما يثير القلق بشكل خاص حالة الأمن الغذائي - فقد عانى ١٤٠ مليون شخص من أزمات حادة في الأمن الغذائي في العام الماضي. وما زلنا نشعر بالقلق أيضاً إزاء الخسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وفي العام الماضي، أُبلغ عن وقوع ٢٣٤ ١ حادثاً ينطوي على استخدام أسلحة متفجرة في مناطق مأهولة بالسكان، أسفر ٨٩ في المائة منها عن وقوع ضحايا مدنيين. وعلاوة على ذلك، وفي سياق الجائحة العالمية، من المستهجن أن يظل موظفو الرعاية الصحية والمستشفيات على حد سواء مستهدفين بالهجوم من جانب أطراف النزاع المسلح.

من الدول وغير الدول للقانون الدولي الإنساني، ونيسر التعاون بين الدول وبين الدول والمؤسسات الدولية.

وعلاوة على ذلك، من الضروري أن نكفل عدم وقوع هجمات ضد الهياكل الأساسية المدنية، ولا سيما المدارس والمرافق الطبية. وفي ذلك السياق، نحتاج إلى التركيز بشكل خاص على حماية أضعف الفئات، مثل النساء والأطفال، في المقام الأول من الاستغلال والتحرش الجنسيين.

وأخيرا وليس آخرا، تظل المسألة أساسية في حماية المدنيين في النزاع المسلح. والأمر متروك لنا للتأكد من عدم مرور أي هجمات أو جرائم ضد المدنيين دون عقاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد نزي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد الولايات المتحدة، بصفته رئيسا للمجلس في شهر أيار/مايو ٢٠٢٢، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة.

إن الآثار البشرية والاجتماعية والاقتصادية للنزاعات المسلحة في المجتمع هائلة. والإرهاب والتطرف العنيف من أشد أشكال النزاع المسلح صعوبة، وقد أصبحا يشكلان تهديدين خطيرين للسكان المدنيين. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت المدارس أهدافا في حالات النزاع المسلح، بينما أصبح تلاميذ المدارس والمعلمون عرضة للهجمات وسوء المعاملة والاستغلال والتجنيد من جانب الجماعات المسلحة.

وقد فاقمت تجربة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) محنة أولئك الأطفال، فقد زادت من ضعفهم وحرمتهم من الذهاب إلى المدارس. ويتطلب الأثر الذي يخلقه النزاع المسلح على التعليم اتخاذ إجراءات إنسانية وإنمائية عاجلة. والتعليم في نيجيريا مفتاح التنمية الوطنية. ولن يكون السعي إلى تحقيق التنمية ممكنا بدون التفكير التحليلي والابتكاري والنقدي الذي يتيح وجود نظام تعليمي قوي ومتواصل دون انقطاع. ولتلك الأسباب، نيجيريا منفتحة على كل مبادرة من شأنها أن تعزز التعليم، على الصعيدين الوطني والعالمي.

وتؤيد اليونان البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره (S/2022/381)، الذي يرسم للأسف صورة قاتمة للواقع.

ويواجه العالم حاليا مستويات غير مسبوقة من انعدام الأمن الغذائي، بسبب النزاعات المسلحة الواسعة النطاق والممتدة، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا، فضلا عن عوامل طويلة الأجل، مثل تغير المناخ والجائحة والنزوح. ويكافح المجتمع الدولي للتصدي للعديد من الأزمات الإنسانية المترابطة من أوكرانيا إلى إثيوبيا ومن منطقة الساحل إلى ميانمار، إذ أن ملايين الأرواح البشرية عرضة للخطر والموارد المتاحة محدودة ومُنَهكة.

ولا يبدو أن هناك حولا قريبة للأزمات المستمرة، مثل أزمة سورية وأزمة أفغانستان، على الرغم من مرور سنوات عديدة على الشروع في محاولة حلها. وحتى عندما تكون المساعدات متاحة، كثيرا ما تعرقل النزاعات النشطة والعقبات السياسية إمكانية إيصالها. ويبدو أنه يعتمد عرقلة وصول المساعدات الإنسانية - وهو عمل يمكن أن يشكل جريمة حرب - في حالات مثل ماريوبول.

واليمين مثال إرشادي آخر على هشاشة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في ظل الظروف الراهنة. وقد سمح وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، الذي استمر لأكثر من شهر حتى الآن، بإيصال المساعدات الغذائية التي تمس الحاجة إليها إلى بعض من أضعف الأشخاص.

وبغية التصدي للتحديات الإنسانية غير المسبوقة التي نواجهها حاليا، ينبغي ألا يدخر أي جهد لكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. ويكتسي الحفاظ على الممرات الإنسانية أهمية حيوية لإنقاذ الأرواح، كما تجلّى بوضوح خلال الغزو الروسي لأوكرانيا. ولذلك يجب أن نستخدم آليات التنسيق بين المانحين ونحسنها، سواء في الميدان أو على الصعيد السياسي، ونكفل امتثال الجهات الفاعلة

في عام ٢٠٢١ في أبوجا بالتعاون مع شركائنا الأرجنتين والنرويج وإسبانيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز التعاون العالمي والتنسيق بشأن تنفيذ إعلان المدارس الآمنة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أعتزم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير نيجيريا للأمم المتحدة على دعمها للمبادرة من خلال آليات التمويل المتعددة المانحين. وتكمن أهمية ذلك أيضا في أن السياسات لا يمكن أن تتجح إلا بالتعاون مع أصحاب المصلحة الأساسيين فيما يتعلق بالقدرة والتمويل.

وفي نيجيريا، أسفرت مبادرة المدارس الآمنة عن زيادة تحصين المدارس، فضلا عن تحسين التواصل مع المجتمعات المحلية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس في أماكن كان الأطفال قد تخلوا فيها سابقا عن التعليم النظامي. وهناك أيضا مخصصات في إطار المبادرة تتعلق بالإضاءة الليلية للمدارس وتوفير أجهزة الاتصالات ووضع دليل للسلامة وتطوير المهارات في مجال السلامة وتعزيز المناطق الآمنة للتعليم. وأدت تلك المبادرات أيضا إلى تحسين حماية الهياكل الأساسية للمدارس.

إن التعليم يتعلق بمستقبلنا المشترك. وهو أكثر العوامل تمكينا لإيجاد عالم يسوده السلام والعدل والرخاء، وخاصة لأولئك المعرضين لخطر التخلف عن الركب. وأود أن أشجع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الذين يواجهون تهديدات من المتطرفين، على التعلم من تجربة نيجيريا في ذلك الصدد وحماية المدارس من الهجمات. ولذلك، ندعو الدول الأعضاء إلى تأييد المبادرات ذات الصلة وتنفيذها كونها أداة لحماية المدنيين، فضلا عن النظام التعليمي، من أي شكل من أشكال الهجوم.

ويجب أن نوحّد صفوفنا لبناء مجتمع تعليمي على نطاق عالمي. فالناس في جميع أنحاء العالم يعيشون الآن في نفس القرية العالمية. وباتت بلداننا أكثر ترابطا لأننا أصبحنا مجتمعا يتشاطر نفس المصير. ولا يمكننا تحقيق الاستقرار والتنمية الدائمين إلا من خلال تعزيز التضامن والشراكة والتعاون. ومن أجل تحقيق بيئة تعليمية آمنة

وتعرضت نيجيريا لهجمات على المدارس والمرافق التعليمية في السنوات الأخيرة من قبل جماعتي بوكو حرام الإرهابية وتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية غرب أفريقيا، كما ازدادت أنشطتهما في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، حيث يختطف الأطفال للحصول على فدية. وقد استغلت الجماعتان الأولوية الممنوحة للتعليم من خلال استهداف الأهداف السهلة غير المحصنة، ولا سيما الطلاب الضعفاء والمؤسسات التعليمية. وفي إطار التزام الحكومة بكفالة حماية المدارس والمرافق التعليمية، أعطت الأولوية لإدماج المدارس الآمنة وحماية التعليم في السياسات الوطنية.

وتحقيقا لتلك الغاية، أطلقت مبادرة المدارس الآمنة في نيجيريا في عام ٢٠١٤ في المنتدى الاقتصادي العالمي المعني بأفريقيا الذي عُقد في أبوجا. وقد أصبحت قوة دافعة رئيسية ردا على العدد المتزايد من الهجمات التي تستهدف الحق في التعليم، بما في ذلك اختطاف أكثر من ٢٠٠ فتاة في سن الدراسة الثانوية في شيبوك بولاية بورنو. وشكّلت مبادرة المدارس الآمنة خطوة رئيسية أيضا في دفع العمل العالمي لحماية بيئة التعلم. ولا نزال نسعى جاهدين لجذب المزيد من البلدان للانضمام إلى تحالف دوائر الأعمال العالمية المعنية بالتعليم، فقد أتاح لنا تغيير طريقة التعامل مع الهجمات المدرسية من كونها مشكلة اجتماعية إلى إجراء سياساتي.

ومن ذلك المنطلق، شاركت نيجيريا في تقديم قرار الجمعية العامة ٧٤/٢٧٥، الذي أعلنت فيه يوم ٩ أيلول/سبتمبر يوما دوليا لحماية التعليم من الهجمات. وقد اتخذ القرار تحت رئاسة نيجيريا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وقادت نيجيريا أيضا ما بُذل من جهود مهمة سعيا لإعلان الجمعية العامة يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير يوما دوليا للتعليم في عام ٢٠١٨، تمشيا مع القيمة الرفيعة التي يوليها بلدنا للتعليم.

وكنا محظوظين عند تأطير مبادرة المدارس الآمنة بالاستفادة من النوايا الحسنة والشراكات مع البلدان الصديقة والمنظمات المؤسسية. واستضافت نيجيريا المؤتمر الدولي الرابع بشأن إعلان المدارس الآمنة

المدنيين. ونود أن نشكر الأمين العام على جهوده للدفع من أجل إنهاء العدوان.

وقد أظهرت الهجمات الروسية المدمرة على مدن مثل ماريوبول مرة أخرى الحاجة الملحة إلى الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني والعواقب المأساوية على المدنيين عندما يتم تجاهل القانون الدولي الإنساني بشكل صارخ. ويجب ألا نقبل أبدا الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. واسمحوا لي أن أكرر، يجب ألا نفعل ذلك أبدا، ولن تقبل بلدان الشمال الأوروبي أبدا الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

والحرب في أوكرانيا مثال مأساوي آخر على العواقب المدنية للحرب في المناطق الحضرية والمكتظة بالسكان، حيث يكون المدنيون أكثر عرضة للخطر وحيث كثيرا ما تتعرض البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، للقصف أو حتى الاستهداف. وندعو جميع الدول إلى المشاركة البناءة في المشاورات الجارية بشأن إصدار إعلان سياسي لمعالجة الضرر الإنساني الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

وللنزاعات المسلحة أيضا آثار مدمرة على البيئة الطبيعية، مما يزيد من تفاقم عواقب النزاع الطويلة الأجل على المدنيين. ويوفر القانون الدولي الإنساني قواعد لحماية البيئة في النزاعات المسلحة، وينبغي وضع هذه القواعد موضع التنفيذ. وينبغي بل ويجب أن تسترشد مساعينا بالمبادئ التوجيهية المحدثة للجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن حماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة وبالعامل الذي تقوم به لجنة القانون الدولي.

ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع في أجزاء كثيرة من العالم، مثل القرن الأفريقي ومنطقة الساحل واليمن، والذي تفاقم بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا. وتدعم بلدان الشمال الأوروبي الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة الأزمة، بما في ذلك فريق الأمين العام للاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء

لمجتمعنا التعليمي على الصعيد العالمي، يجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات مشتركة ضد استخدام الجماعات المسلحة للمدارس والمرافق أثناء النزاع. فاستخدام المتفجرات كأسلحة للنزاع حول المدارس ومؤسسات التعليم العالي أمر غير مقبول لأنه يحرم الأطفال من حقهم في التعليم ويدمر آمالهم وأحلامهم.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشارك جميع الأفارقة في الاحتفال بيوم أفريقيا. ويوم أفريقيا يوم احتفال للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم. وهو أيضا فرصة للتفكير في التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في تحقيق أهدافه، لا سيما فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والحريات للأفارقة. وكما حدث في العام الماضي، يأتي الاحتفال بيوم أفريقيا في عام ٢٠٢٢ في وقت صعب جدا، في ظل التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩ والنزاع المسلح وتغير المناخ والتطرف العنيف والإرهاب والفقر والجوع. ولذلك ستركز رسالتنا اليوم على ضرورة إيجاد حلول مبتكرة ودعمها بهدف التصدي للتحديات التي تواجه القارة. وقد نالت أفريقيا ما يكفيها من النزاع المسلح؛ وحان الوقت لإنهائه والتركيز على تمهيتنا بدلا من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد هيرمان (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذه الملاحظات باسم بلدان الشمال الأوروبي، وهي آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك.

يساورنا قلق بالغ إزاء الآثار المدمرة لتفاقم النزاعات والأزمات على المدنيين في جميع أنحاء العالم. وكما هو الحال دائما، يقع التأثير الأكبر على الأشخاص في أشد الحالات ضعفا وتهميشا. وإذا أردنا إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة الإنسانية، فمن الملح إنهاء النزاعات وكفالة الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني.

ونتيجة للعدوان الروسي على أوكرانيا، نشهد نطاقا غير مسبوق من التدمير للهياكل الأساسية المدنية الحيوية والنزوح بسرعة تاريخية. وندعو روسيا إلى الإنهاء الفوري لحربها غير المبررة وإنقاذ أرواح

والطاقة والتمويل، الذي يعتبر فيه رئيس وزراء الدانمرك واحدا من ستة مناصرين عالميين. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للتخفيف من حدة الجوع في النزاعات المسلحة، والناجم عن النزاعات المسلحة، تمشيا مع القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨).

ونشعر بالفزع إزاء عدد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية الذين يختطفون أو يجرحون أو يقتلون في جميع أنحاء العالم. ويعاني العاملون المحليون في مجال الأنشطة الإنسانية من وقوع أكبر نسبة من الضحايا، وهذه النسبة آخذة في الازدياد. ويجب أن نتخذ تدابير ملموسة لحماية الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التي تعمل على إنقاذ الأرواح، بما في ذلك عن طريق الاستثمار في سلامة وأمن الموظفين المحليين.

ومن الأهمية بمكان أن تصل المساعدة والحماية المنقذتان للحياة إلى الأشخاص الأكثر احتياجا والأشخاص في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وندعو مرة أخرى أطراف النزاع إلى ضمان الوصول الآمن والسريع ودون عوائق للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وفقا للقانون الدولي الإنساني، وضمان احترام المبادئ الإنسانية. وتلك مسؤولية جميع أطراف النزاع، ولا يمكن التقليل من أهميتها ولا يمكن تجاهلها. ويجب أن نعمل بنشاط وعلى جبهات متعددة لضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ودون عوائق.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن نتصدى للاتجاهات المقلقة جدا للمعلومات الخاطئة والمضللة التي تؤدي إلى تآكل الثقة في الولاية الإنسانية، والتي تعرض العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية للخطر وتحرم المدنيين من الحماية التي يحتاجون إليها ويطالبون بها. ولتحسين إمكانية الوصول والحفاظ عليها، يجب علينا جميعا أن نؤدي دورنا لضمان فهم واحترام الطابع المحايد وغير المتحيز والمستقل للعمل الإنساني.

ثانيا، أوجد تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديد الداخلي التابع للأمم العام وبرنامج العمل زخما جديدا لإيجاد حلول أفضل

المدنيين، بما في ذلك في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ثالثا، يجب تحسين قدرتنا على الوصول إلى الأشخاص من أشد الفئات تهميشا، مثل الأطفال والنساء، وأن نفعل ذلك من خلال التركيز على احتياجاتهم الخاصة من الحماية، وكذلك على معالجة الآثار الجنسانية للحرب. ويجب أن نعطي الأولوية لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة، وزيادة إدماج الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في جهود التأهب والاستجابة والتعافي، من خلال شراكات مجدية ومتساوية، بما في ذلك مع المنظمات التي تقودها النساء.

وفي نهاية المطاف، فإن إنهاء معاناة المدنيين أثناء النزاع مسألة إرادة سياسية، ويجب على أطراف النزاع أن تسعى بنشاط إلى تحقيق السلام وحماية المدنيين. ويجب أن نحاسبهم عندما يفشلون في الوفاء بتلك المسؤوليات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد لاغاتي (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الولايات المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم الهامة، وكذلك مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم المقنعة.

ويؤيد بلدي البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيانين اللذين أدلى بهما فريق أصدقاء حماية المدنيين في النزاع المسلح ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية.

وفي وقت مبكر من هذا العام، وفي مناقشة جرت هنا في مجلس الأمن، أعرب وفد بلدي عن قلقه البالغ إزاء انخفاض احترام القانون الدولي الإنساني إلى أدنى مستوى له على الإطلاق وازدياد الاحتياجات الإنسانية إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق (انظر S/PV.8953).

لأغراض إنسانية، كوسيلة للوصول الآمن وفي الوقت المناسب ولتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. ويرحب وفدي بجهود نداء جنيف في ذلك الصدد. وينبغي للمنظمات الإنسانية والجهات المانحة أيضاً أن تواصل دعم المبادرات الابتكارية مثل المساعدة النقدية وتوطين الجهود الرامية إلى ضمان وصول المساعدة إلى أضعف الفئات، فضلاً عن استخدام التكنولوجيات الجديدة لتقييم الاحتياجات.

ثانياً، ندعو إلى التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١) بغية حماية إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وينبغي لأطراف النزاع المسلح أن تُدمج تدابير ملموسة لصون الحيز الإنساني وحماية الرعاية الصحية والمرافق المدنية الأساسية، بما في ذلك في سياقات مكافحة الإرهاب والجزاءات.

وعند التخطيط للعمليات العسكرية، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للآثار المحتملة للأعمال العدائية على البنية التحتية والخدمات المدنية. ويدعو بلدي كذلك الجهات المانحة إلى توفير تمويل يتسم بالمرونة ومتعدد السنوات للمنظمات الإنسانية لضمان تقديم دعم منهجي طويل الأجل للسكان المدنيين وتعزيز قدرة نظم الخدمات الأساسية على الصمود، وذلك بغية الحد من خطر انعكاس التنمية وتعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ على المدى القصير. كما أن إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، ولا سيما المجتمعات المحلية ومقدمي الخدمات الأساسية، أمر أساسي.

ثالثاً، إن منع وصول المساعدات الإنسانية هو أحد الانتهاكات الجسيمة الستة التي حددها المجلس وأدانها باعتبارها تؤثر على الأطفال في النزاعات المسلحة. والأطفال هم أضعف ضحايا النزاعات والكوارث الإنسانية. ولا تزال بلجيكا ملتزمة بتلبية احتياجات الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، مع تيسير الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم، وتكثيف الجهود لمنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم والتصدي لها. وفي هذا السياق، يدعو وفدي جميع الأطراف إلى معالجة محنة الأطفال على وجه الخصوص، ويدعو إلى تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في

وأسفنا لعودة نشوب حرب المدن في العقود الأخيرة وأثرها المدمر على السكان المدنيين والبنية التحتية والخدمات الأساسية، مثل المدارس والمستشفيات. وأداننا حقيقة أن المدنيين يمثلون ما يقرب من ٩٠ في المائة من الضحايا وأن العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية لا تزال قائمة في عدد كبير جداً من النزاعات. كما أعربنا عن أسفنا لأن جائحة مرض فيروس كورونا قد زادت من تفاقم الوضع الحرج بالفعل.

وكما أن ذلك لم يكن كافياً، فقد أدى العدوان الروسي غير القانوني والوحشي على أوكرانيا خلال الأشهر الثلاثة الماضية إلى تفاقم كل تلك الاتجاهات. والسؤال الذي يواجهنا اليوم، بشعور متجدد بالإلحاح، سؤال واضح. متى سننجز في وضع حد للضرر الواسع النطاق الذي يلحق بالمدنيين في النزاعات؟ والجواب على ذلك السؤال واضح، عندما تعطي أطراف النزاع الأولوية السياسية للامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني واحترام قواعده ومبادئه في جميع الأوقات، ولا سيما حظر الهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية.

لقد قمتم بحثاً، سيدي الرئيس، على تركيز مناقشة اليوم على الأفكار العملية لضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل أفضل وكسر الاتجاه المتمثل في منع الوصول في حالات النزاع. ويود بلدي أن يشدد على ثلاث نقاط في ذلك الصدد.

أولاً، تدعو بلجيكا الأطراف في النزاعات المسلحة إلى تيسير وصول الإغاثة الإنسانية بسرعة ودون عوائق وضمان سلامة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. ويحث بلدي كذلك جميع الأطراف على إزالة الحواجز أمام العمليات الإنسانية، بدءاً بالحواجز الإدارية. وفي حالات الحواجز المفرطة، ينبغي منح الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الوسائل اللازمة لرصد وتوثيق والإبلاغ عن حالات منع الأعمال الإنسانية وعرقلتها والقيود المفروضة عليها بأمان وفعالية.

وينبغي تعزيز المشاركة المتسقة والطويلة الأجل مع جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات المسلحة غير التابعة للدول وذلك

مكافحة الإرهاب. على العكس من ذلك، قد يؤدي إلى النقيض. وكما قال وزير الدولة للشؤون الخارجية الباكستاني أمس الأول في دافوس:

”يتعين على كل من المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية المؤقتة إعادة النظر في نهجيهما من خلال إيلاء الأولوية لمصالح وتطلعات الأفغان العاديين“.

وتعمل باكستان، إلى جانب البلدان المجاورة وبلدان أخرى، مع الحكومة الأفغانية المؤقتة لمعالجة جميع المسائل، بما في ذلك التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق الأهداف المشتركة المتمثلة في أفغانستان تنعم بالسلام والاستقرار والازدهار إلا من خلال المشاركة المستمرة والصبورة والحكمة.

ويثير السؤال حول كيفية حماية المدنيين عندما يكون قمع المدنيين هو عين هدف العمليات العسكرية. وهذا هو الحال عندما تلجأ قوات الاحتلال الأجنبية إلى الحرمان القسري من حق الشعوب في تقرير المصير وتسعى إلى إدامة احتلالها غير القانوني. ويتجلى ذلك بوضوح في جامو وكشمير التي تحتلها الهند، حيث يمثل هدف القوات الهندية البالغ عددها ٩٠٠٠٠٠ جندي في قمع مطالبة الشعب الكشميري بالحرية وحقه المشروع في تقرير المصير، وهو ما وعدت به قرارات مجلس الأمن.

منذ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩، تتركز القوات الهندية في كل مدينة وبلدة وقرية وحي في كشمير المحتلة من أجل فرض ما أشار إليه قادة الهند أنفسهم بشكل ينذر بالسوء على أنه حل نهائي لجامو وكشمير. لقد لجأوا إلى عمليات التطويق والتفتيش، والقتل خارج نطاق القضاء للكشميريين الأبرياء، والعقاب الجماعي من خلال تدمير أحياء وقرى كشميرية بأكملها، والعنف ضد المتظاهرين السلميين، بما في ذلك استخدام بنادق الخرطوش التي أصابت مئات الأطفال الكشميريين بالعمى، والاحتجاز التعسفي لـ ١٣ ٠٠٠ من الصبية الكشميريين الصغار والقيادة السياسية الكشميرية بأكملها.

وعلى غرار المستعمرين الآخرين، سعت الهند إلى تصوير النضال الكشميري من أجل الحرية على أنه إرهاب. إن قمع الهند لهذا

المنازعات المسلحة وإعلان المدارس الآمنة ومبادئ باريس ومبادئ فانكوفر.

وفي الختام، تشجع بلجيكا نهجا متعدد الأبعاد لحماية المدنيين يقوم على الوقاية والحماية والرصد والمساءلة. ولا تزال مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم، على المستويين الوطني والدولي، من أولويات بلجيكا. وما فتئنا ندعم الآليات الدولية للعدالة والمساءلة عن انتهاك القانون الدولي ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تحذو حذونا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وفد الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة السنوية الهامة لمجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح، ونشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الثاقبة.

يرسم التقرير الأخير للأمين العام عن هذا البند (S/2022/381) صورة قاتمة للغاية. ففي عام ٢٠٢١، سجلت الأمم المتحدة ما لا يقل عن ١١ ٠٧٥ حالة وفاة بين المدنيين في ١٢ نزاعا مسلحا. ومع ذلك، انخفض عدد القتلى المدنيين المسجلين بالفعل مقارنة بالعام السابق. ويعزى هذا الانخفاض، إلى حد كبير، إلى توقف النزاع في أفغانستان بعد ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢١. وبعد ٤٠ عاما من القتال، هناك فرصة الآن لاستعادة السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. فهناك حكومة واحدة تسيطر على البلد بأكمله. ولا توجد حرب أهلية ولا خسائر جماعية في صفوف المدنيين.

ونشيد بالأمين العام ووكالات الأمم المتحدة على العملية الإنسانية الواسعة النطاق الجارية في أفغانستان. فقد أنقذ ذلك ملايين الأرواح الأفغانية. والدعم الخارجي الكافي ضروري لاستعادة النظام المصرفي والمالي، وإعادة بناء الهياكل الأساسية، وإنعاش الاقتصاد، بما في ذلك عن طريق استخدام الأصول المالية المملوكة لأفغانستان. ووقف هذا الدعم لن يعزز أهداف المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان أو

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على عقد جلسة اليوم الهامة.

لقد لاحظ الأمين العام في تقريره عن حماية المدنيين (S/2022/381) أن النزاعات المسلحة لا تزال تتسم بارتفاع مستويات الوفيات في صفوف المدنيين، والتجهيز القسري، وتدمير الأعيان المدنية، وتضرر البيئة الطبيعية. وتكرر أذربيجان إدانتها القوية لجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

وأرمينيا، خلال عدوانها على بلدي منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، ارتكبت جرائم حرب متعددة، أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف من المدنيين، والتطهير العرقي الشامل، والتدمير الواسع النطاق، والمحو الثقافي للمناطق المأهولة بالسكان. ويتضح حجم الأعمال الوحشية أيضا في كون ٤٠٠٠ تقريبا من مواطني أذربيجان باتوا في عداد المفقودين فيما يتصل بالنزاع، بما في ذلك ٧١٩ مدنيا. ولم توضح أرمينيا مصير الأشخاص المفقودين الذين وقعوا في أيديها ولكن لم يروا منذ ذلك الحين.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين للمجزرة المروعة التي ارتكبت في مدينة خوجلي، حيث قتل مئات المدنيين الأذربيجانيين بوحشية في شباط/فبراير ١٩٩٢ على يد القوات الأرمنية الغازية. إن هذه المأساة، التي اعترف خبراء مستقلون بأنها أكبر وأساء فظائع الحرب، قد أدين دوليا بوصفها جريمة ضد الإنسانية أو عملا من أعمال الإبادة الجماعية.

لقد استخدمت القوات الأرمنية مرة أخرى الأسلوب المتعمد لاستهداف السكان المدنيين في سياق الأعمال القتالية التي نفذت في خريف عام ٢٠٢٠. حيث قتلت الهجمات الصاروخية المباشرة والعشوائية التي أصابت المدن والمقاطعات الأذربيجانية، بما في ذلك استخدام القنابل العنقودية المحرمة دوليا، وأصابت مئات المدنيين ودمرت العديد من المرافق المدنية. ويكشف تواتر الهجمات وتوقيتها، بما في ذلك سلسلة الهجمات الليلية الوحشية بالقذائف على مناطق

النضال المشروع هو ما ينتهك القانون الدولي ويشكل جرائم حرب. وإدانة الزعيم الكشميري ياسين مالك والحكم عليه اليوم من قبل محكمة هندية غير رسمية هو أحدث مثال للقمع الهندي. وكما أعلن رئيس وزراء بلدي، يمكن للهند أن تسجن ياسين مالك، ولكنها لا تستطيع أبدا أن تسجن فكرة الحرية التي يرمز إليها.

ولتوطيد احتلالها، شرعت الهند أيضا في تحويل جامو وكشمير المحتلة من دولة ذات أغلبية مسلمة إلى إقليم ذي أغلبية هندوسية، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي. وتقوم السلطات الهندية بإصدار ملايين من شهادات الإقامة المزورة لغير الكشميريين، والاستيلاء على أراضيهم وبيعها والتزوير في الدوائر الانتخابية من خلال ما يسمى بلجنة ترسيم الحدود، للحد من تمثيل المسلمين وتنصيب حكومة عميلة بقيادة حزب بهاراتيا جانانا - راشتريا سوايامسيفاك سانغ في سريناغار. وسيظل خطر نشوب صراع آخر بين باكستان والهند قائما إلى أن يتم حل النزاع على جامو وكشمير.

ويشير تقرير الأمين العام إلى ما يلي:

”وبات شبح النزاع النووي، الذي كان أمرا لا يمكن تصوره في يوم من الأيام، يلوح في الأفق من جديد“ (S/2022/381، الفقرة ٢).

ولا تنطبق هذه الملاحظة على النزاع الخطير المستعر الآن في أوكرانيا فحسب، بل تنطبق أيضا على جنوب آسيا الذي أصبح نوويا. ولذلك، تحت باكستان الأمين العام ومجلس الأمن على عدم إهمال النزاع المتعلق بكشمير، ونشر الدبلوماسية، وتعبئة الإرادة السياسية لتشجيع التوصل إلى حل عادل وسلمي لنزاع جامو وكشمير، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ورغبات شعب جامو وكشمير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

كما أصبحت العادة هذه الأيام، أدلى ممثل باكستان مرة أخرى - كأنه أسطوانة مشروخة - بملاحظات لا مبرر لها ضد بلدي. إن إساءة استخدام الأمم المتحدة المستمرة لنشر الدعاية الكاذبة والخبيثة ضد بلدي لا يمكن التعامل معها إلا بالازدراء الذي تستحقه. لكن ولكي لا أدع باكستان تفلت من العقاب على أكاذيبها المتكررة، يتعين علي أن أقدم الموقف الصحيح أمام العالم.

إن إقليمي جامو وكشمير ولاداخ الاتحاديين كانا ولا يزالان وسيظلان دائما جزءا لا يتجزأ من الهند وغير قابل للتصرف. ويشمل ذلك المناطق التي تقع تحت الاحتلال غير القانوني لباكستان. ولا يمكن لأي جعجعة أو دعاية من جانب أي بلد إنكار هذه الحقيقة. ويتمثل الإسهام الوحيد الذي يمكن أن تقدمه باكستان في وقف الإرهاب برعاية الدولة.

لقد رأينا اليوم دفاعا حماسيا من ممثل باكستان دعما لشخص أقر بأنه مذنب في تهم تتعلق بتمويل الإرهاب. وليس هناك مستوى أكثر انحدارا يمكن أن يصل إليه الإنسان.

وفيما يتعلق بملاحظاته الأخرى، فهي لا تستحق الرد عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل باكستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بات (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يرد على البيان الذي أدلت به ممثلة الهند للتو.

ولندرس النقاط التي أثارها بدءا بالإشارة إلى جامو وكشمير. فإقليم جامو وكشمير، ليس جزءا من الهند، باعتباره منطقة متنازع عليها كما يتضح من جميع خرائط الأمم المتحدة ووثائقها الرسمية. ويشير القرار ٤٧ (١٩٤٨) في الفقرة الرابعة من ديباجته إلى رغبة الهند وباكستان في:

”ينبغي البت في مسألة انضمام جامو وكشمير إلى الهند أو باكستان من خلال نهج ديمقراطي بإجراء استفتاء حر ونزيه“.

سكنية في مدينتي غانجا وباردا، عن النية والغرض الواضحين الراميين إلى إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر في صفوف السكان المدنيين على وجه الخصوص. علاوة على ذلك، ومنذ نهاية الحرب، قتل أو جرح العديد من المدنيين جراء انفجارات الألغام لأن أرمينيا لا تتشاطر معلومات دقيقة وشاملة عن مئات الآلاف من الألغام الأرضية التي زرعتها على أراضي أذربيجان.

ولا يمكن إنكار المساءلة والعدالة الانتقالية على نطاق أوسع، بل يجب أن يكونا نتيجة حتمية للجرائم المرتكبة. كما أنهما أدوات أساسية لمنع تكرار الانتهاكات وعناصر هامة لبناء السلام وتعزيزه واستدامته علاوة على تشجيع المصالحة والتنمية.

في الختام وفيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية، فإن الأسباب المؤدية إلى تآكل الثقة وتعريض جهود الإغاثة للخطر على النحو الذي أبرزه تقرير الأمين العام، كثيرا ما تكون متجذرة أيضا في محاولات ترويع الروايات السياسية العدائية، بما في ذلك تحت ستار الرعاية المزعومة للمحتاجين واللجوء إلى نشر المعلومات المضللة.

ومن الضروري أن تكون مشاركة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في حالات النزاع وما بعد النزاع ذات طابع إنساني حصري وألا يساء استخدامها لأغراض سياسية وأن تتماشى هذه المشاركة مع مبادئ الحياد والنزاهة وموافقة البلد المتضرر، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وكما أكد الأمين العام في تقريره، فإن الحماية الفعالة للمدنيين تتطلب إرادة سياسية أكبر والتزاما ثابتا باحترام القانون الدولي وتنفيذ السياسات والممارسات الجيدة. ويجب أن يكون ذلك الهدف الرئيسي بالتأكيد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة الهند الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة مايترا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): نحن ملزمون بأخذ الكلمة مرة أخرى في هذه الساعة المتأخرة. وحرصا على الوقت، سأنكمل بإيجاز.

سانغ - بهاراتيا جاناتا الحالية، تسترشد الهند بأيديولوجية التفوق الرائدة لكراهية الإسلام في الخطاب السياسي.

ولا يمكن للمرء أن يتوقع أي شيء جديد من مروجي أيديولوجية القومية الهندوسية "الهندوتفا". في هذه الظروف التي لا نطاق التي تشهدها الهند اليوم، تواجه الأقلية المسلمة التي يبلغ عدد أفرادها ٢٠٠ مليون نسمة عمليات إعدام جماعي متكررة ومذابح من قبل سفاحي الحزب الحاكم بتواطؤ رسمي، وقوانين جنسية تمييزية لطرد المسلمين وحملة منسقة لتدمير المساجد والتراث الإسلامي الغني للهند.

وبمثل هذا السجل المروع في مجالات الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فإن الهند لا تستحق مكانا في مجلس الأمن أو في المجتمع الدولي الملتزم بالقانون على نطاق أوسع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وقبل رفع جلسة اليوم، أود مرة أخرى أن أشكر باسم المجلس زملاءنا في الأمم المتحدة من شعبة شؤون مجلس الأمن وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والفريق الأمني، فضلا عن مترجمينا الشفويين الذين عملوا ساعات إضافية اليوم وطوال الأسبوع لضمان نجاح مناقشة اليوم الهامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.

وتكرر تأكيد تلك الدعوة إلى إجراء استفتاء عام في القرارين ٩١ (١٩٥١) و ١٢٢ (١٩٥٧) من بين قرارات أخرى للجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان، وتحديدًا قراراتها المعتمدين في ١٣ آب/أغسطس ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩. وقد قبلت الهند ذلك القرار وهي ملزمة بالامتثال له وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

غير أن جزءا كبيرا من إقليم جامو أصبح جزءا من الهند. وبالتالي تواصل الهند التي تعيش في ذلك الواقع الافتراضي إنكار احتلالها غير المشروع لجامو وكشمير. ولا يعارض تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تعد سكان ولاية جامو وكشمير المتنازع عليها بتقرير المصير إلا الطرف المحتل. وإذا كانت لدى الهند أي شجاعة أخلاقية أو احترام للقانون الدولي، فإنها ستنتهي حكم الإرهاب الذي تمارسه وتسحب قواتها وتترك الكشميريين يقررون مستقبلهم بحرية وفقا لقرارات مجلس الأمن.

ويمكنني أنؤكد أن الهند تعلم الكثير عن الإرهاب وتتسم بوضع مشكوك فيه، كونها دولة رائدة وأكبر مروجي إرهاب الدولة على نطاق العالم. فقد حرصت على إرهاب الدولة ورعته وحرصت عليه في جميع البلدان المجاورة لها، بما في ذلك ضد بلدي، باكستان.

وفي الداخل، يطلق راج الهندوتفا العنان لأسوأ أشكال إرهاب الدولة ضد جميع الأقليات. وفي ظل حكومة حزب راشتريا سوايامسيفاك